الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية تخصص مالية و بنوك

دور الزكاة في التخفيف من الفقر و البطالة

دراسة حالة الجزائر

من إعداد :

- بكاري سلاف
- بلعيد زينب
- تاغية وحيدة

تحت إشراف الأستاذ:

د. فوزي محيريق

الموسم الجامعي: 2013/2014

المقدمة

تعد مشكلتي الفقر والبطالة، من بين أبرز المشكلات التي تواجه الدول والمجتمعات والأسر ونتيجة لذلك تضع الدول خطط وإستراتيجيات لمكافحة الفقر والبطالة وأحيانا لا تنجح هذه الخطط في تحقيق أهدافها ولكن عند النظر إلى التاريخ الاقتصادي وكيف عالج الفقر والبطالة تبرز التجربة الإسلامية للزكاة لتكون معلما بارزا في القضاء على هاتين المعضلتين.

ويعد المال في الإسلام لإشاعة الخير والتراحم بين الناس وتنمية المجتمع في شتى المجالات،جعلت الزكاة ركن من أركان الإسلام وفريضة من الفرائض التي يعاقب المؤمن على تركها ويثاب على أدائها، ولأجل ذلك شرعت الزكاة في الإسلام وعدت أول نظام عرفته البشرية لتحقيق الرعاية للمحتاجين،وإشاعة العدالة بين أفراد المجتمع حيث يتم عبرها إعادة توزيع جزء من ثروات الأغنياء.على الطبقات المحتاجة، وتعتبر الزكاة طهارة الأموال المزكية ولنفسه من الأنانية والطمع وعدم المبالاة بمعانات الغير،وهي كذلك طهارة لنفس المحتاج من الغيرة والحسد والكراهية لأصحاب الثروة.

إن الزكاة تؤدي لزيادة تماسك المجتمع وتكافل أفراده والقضاء على الفقر وما يرتبط به من مشاكل اجتماعية واقتصادية وأخلاقية إذا ما احسن استغلال أموالها وصرفها لمستحقيها ولكي تحقق الزكاة أهدافها المنشودة لابد لها من مؤسسات متخصصة تقوم على إدارة شؤونها وتصريفها في مصارفها الشرعية بكل أمانة.وان مؤسسة الزكاة من شانها أن تكون أداة للتخفيف من الفقر والبطالة عبر دعم المشروعات الصغيرة التي تخلق مناصب شغل في قطاعات اقتصادية متعددة،وعليه عدت الزكاة واحدة من دعائم التنمية الاقتصادية الإسلامية.

و تعد الزكاة وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة ،حيث يتكرر دفعها كل عام لمن يستحقها ولها أثارها المهمة في علاج الانكماش الاقتصادي ،وأثبتت التجارب أن انجح أساليب معالجة الفقر والبطالة هو تأهيل العاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة ،فالإسلام قد حث على عمل الفرد إلى جانب تسديد حاجاته لتسيير الحياة الكريمة له ،وتجعله في وضع أفضل ،كما أن للزكاة تأثير على الاستهلاك، وعلى توزيع الدخل والثروة والاستثمار،ومنع الزكاة يؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمع مثل:السرقة والتسول والجريمة والوصول لتحقيق الهدف المنشود من تطبيق نظام الزكاة.
وبناء على الدور الأساسي الذي تلعبه الزكاة في التخفيف من ظاهرة الفقر والبطالة، نطرح المشكلة التالية:

أي دور تلعبه الزكاة في التخفيف من نسبتي الفقر والبطالة؟

وضمن مشكلتنا الأساسية نطرح التساؤلات التالية:

1. أين تكمن أهمية الزكاة في الإسلام؟
2. ماهي أهم الأدوار الإقتصادية للزكاة؟
3. ما هي الأسباب التي تؤدي إلى الفقر ؟
4. ماهي مخلفات ظاهرة البطالة في الاقتصاد والمجتمع ؟
5. كيف تساهم الزكاة في التقليل من الفقر والبطالة؟
6. كيف يساهم صندوق الزكاة في التخفيف من الفقر والبطالة؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن تلك التساؤلات قمنا بإعطاء الفرضيات التالية :

1. الزكاة زيادة ونماء وهي بذلك طهارة للإنسان وأداة تساعد في تحقيق التكافل الاجتماعي.
2. تتمثل أدوار الزكاة الاقتصادية في كونها أداة إعادة توزيع أساسية في النظام الإسلامي.
3. ينتج الفقر من خلال عدة أسباب منها الأسباب الداخلية وأخرى خارجية.
4. للبطالة آثار سلبية خطيرة تؤثر على الإقتصاد والمجتمع.
5. تؤثر الزكاة على الحد من البطالة والفقر وذلك من خلال تدخل الشرع الإسلامي في مكافحة الفقر لأن الزكاة حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص وتؤثر على البطالة عن طريق تمويلها لمشاريع الأفراد.
6. يؤثر صندوق الزكاة على الفقر والبطالة والتخفيف من حدتهما من خلال أن هذا الصندوق يعمل على مساعدة الفقراء وتشجيع المشاريع عن طرق عدة أهمها القرض الحسن وهذا من شأنه أن يقلل من نسبة البطالة.

أهمية الدراسة :

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة وتفعيل دور الزكاة في التكافل الاجتماعي ومواجهة الظاهرة السلبية المنتشرة في المجتمعات الإسلامية ومن أهمها الفقر والبطالة وما ينتج عنهما من اثار سلبية تعصف بالمجتمع الإسلامي. حيث يتناول الجوانب التأصيلية لمعنى الزكاة وكذا دورها في تخفيف ظاهرتي الفقر والبطالة.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون الموضوع يدرس ركن من أركان الإسلام.
- يعالج الموضوع أهم ظاهرتين منتشرتين في المجتمع.

- الرغبة في الإطلاع عن دور الزكاة الاقتصادي.

منهجية الدراسة :

إعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على :

- **المنهج الوصفي:** من خلال وصف واستعراض الإطار النظري لدور الزكاة وتأثيرها على الفرد والمجتمع بصفة عامة.
- **المنهج التحليلي:** محاولة الربط بين موضوع الزكاة ودورها الاقتصادي في التخفيف من الفقر والبطالة.
- **منهج دراسة الحالة:** استخدمنا هذا المنهج في عرض تجارب مؤسسة الزكاة في الجزائر وتجارب بعض الدول الاسلامية.

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة الى :

- التعريف بفريضة الزكاة و دورها الاقتصادي.
- محاولة تحليل واقع ظاهرة الفقر والبطالة في الجزائر .
- تحليل دور صندوق الزكاة في التخفيف من ظاهرتي الفقر و البطالة.

الإطار الزماني والمكاني:

- **زمنيا:** إقتصرت دراستنا ضمن المجال الزمني 2003-2013.
- **مكانيا:** وقعت دراستنا على الجزائر لكون أن دراسة الحالة مرتكزة عليها.

الدراسات السابقة:

من خلال عملية البحث حول الموضوع وجدنا بعض الدراسات المحيطة حول الموضوع نذكر منها:

- كتاب الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، لـ: نعمت عبد اللطيف مشهور (ط 2، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة: 2005م)، وهو رسالة دكتوراه منشورة نوقشت سنة 1988م.
- أطروحة الدور التَمويلي للزكاة في مجتمع معاصر نموذج صندوق الزكاة بالجزائر، لحوحو حسينة، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2009م).

- ملتقيين دوليين نظما بجامعة سعد دحلب بالبليدة الجزائر الأول حول: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقويمية لمؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر "جوان 2004م"؛ والثاني حول: تثمير أموال الزكاة و طرق تفعيلها في العالم الإسلامي "جوان 2012م".

هيكل الدراسة:

طبقا للإشكالية العامة للبحث ومن اجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها مع الأخذ الدراسة الى ثلاثة فصول .

يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري للزكاة ودورها الاقتصادي وعموميات حول الفقر والبطالة حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب عنونا الأول بماهية الزكاة وخصائصها و سنذكر في المطلب الثاني حول مصارف الزكاة وخصائصها وأهدافها المختلفة ، ويحتوي المطلب الثالث على الدور الاقتصادي للزكاة أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الفقر والبطالة وآثارهما المختلفة سنتطرق فيه إلى ثلاث مطالب يحتوي المطلب الأول على ماهية الفقر والمطلب الثاني سنحاول فيه التعرف على البطالة وأبعادها المختلفة، وفي المطلب الأخير سنذكر فيه الآثار السلبية للظاهرتين.

أما في الفصل الثاني يتناول دراسة الأدوار الإقتصادية للزكاة وأثرها في الفقر والبطالة، حيث تناولنا في المبحث الاول حول بيان أثر الزكاة في الفقر من خلال أدوارها الاقتصادية حيث قسم إلى ثلاث مطالب عنونا الأول حول الآثار الاقتصادية المباشرة وإعادة توزيع الدخل،أما الثاني حول أثر ودور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر وأما المطلب الثالث سنذكر فيه الأبعاد الاقتصادية للزكاة في معالجة مشكلة الفقر من مدخلي السيولة والاستثمار.

يتناول الفصل الثالث دور صندوق الزكاة في التخفيف من الفقر والبطالة، حيث قسمناه إلى مبحثين عنونا الأول حول ماهية صندوق الزكاة الجزائري حيث قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب سندرس في المطلب الأول مفهوم صندوق الزكاة الجزائري و المطلب الثاني سنتعرف على الهيكل التنظيمي للصندوق وأهدافه أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى طرق جمع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري وكيفية توزيعها، اما المبحث الثاني سنتطرق إلى دور صندوق الزكاة الجزائري في التخفيف من الفقر والبطالة وقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب سندرس في المطلب الأول حول أسباب ظاهرتي الفقر والبطالة في الجزائر حيث عنونا المطلب الثاني حول دور صندوق الزكاة الجزائري في التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة،وفي المطلب الأخير سنتطرق إلى مشاكل صندوق الزكاة الجزائري والحلول المنتهجة لمعالجتها وآفاقه المستقبلية.

تمهيد:

إن الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهي فريضة شرعها الله تعالى على كل مسلم ولعظمة شأنها قرنها الله تعالى بالصلاة في القرآن الكريم بأكثر من آية لقوله تعالى﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾ وجاءت الزكاة تتضمن عدة معاني وقيم إقتصادية وإجتماعية وهي تعتبر جزء من النظام المالي والإجتماعي في الإسلام.

وتعتبر مشكلتي الفقر والبطالة، إحدى المشكلات الرئيسية في المجتمعات النامية، حيث تسعى كل دولة تعاني إحدى المشكلتين إلى إيجاد حلول لمواجهتهما، لذلك إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:موارد ومصارف الزكاة وأحكامها ودورها الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول الفقر والبطالة وأثارهما.**

المبحث الأول:موارد ومصارف الزكاة وأحكامها ودورها الاقتصادي.

تعتبر الزكاة ثالث ركن من أركان الإسلام الخمسة، ودعامة من دعائمه المالية والاقتصادية، ومورد لا ينضب من موارد الدولة الإسلامية، وثبتت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.وشرعت من اجل حكمة تحقيق مصالح لمعطي الزكاة ولآخذ الزكاة والمجتمع ككل، وتعددت الأراء حول الأثر الاقتصادي للزكاة لما تلعبه من دور رئيسي في الاقتصاد من خلال عدة أدوار استثمارية وتمويلية.وبناءا على ذلك قسمنا هذا المبحث الى المطالب التالية:

- ماهية الزكاة وخصائصها.
- مصارف الزكاة وأهدافها.
- الدور الاقتصادي للزكاة.

المطلب الأول: ماهية الزكاة وخصائصها.

أردنا قبل دراسة هذا الموضوع أن نلقي نظرة حول هذا الركن الإسلامي ألا وهو الزكاة الذي لا يقوم الدين إلا بإتمامها، بتعريفها وبيان أهميتها.

الفرع الأول:مفهوم وأهمية الزكاة .

أولا/:مفهومها.

1- لغة:وتعني الطهارة، قال تعالى﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾[1].أي تطهير من الذنوب والآثام وهي تطلق على النماء أي الزيادة.[2]

وبتعريف آخر:

الزكاة ثالث ركن من أركان الإسلام وهي اسم لما يخرجه الإنسان من حق الله تعالى الى الفقراء. وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة،وتزكية النفس وتنميتها بالخيرات فإنها مأخوذة من الزكاة،وهو النماء والطهارة والبركة. وقرنت بالصلاة في اثنتين وثمانين آية.وقد فرضها الله تعالى بكتابه،وسنة رسوله ﷺوإجماع أمته[3] .

2- شرعا:تعددت تعريفات الفقهاء للزكاة حيث:[4]

- **عرفها المالكية بأنها:**"إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقيه إن تم الملك وحول غير معد وحرث.

---

[1] - سورة التوبة، الآية 103.

[2] - محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق ،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،1998،ص:58

[3] - عوف محمود الكفراوي،السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي،ط 2،مركز الإسكندرية للكتاب،2006،ص:47

[4] - عزوز مناصرة،أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، سنة 2006-2007،ص ص: 45-46.

- **وعند الحنفية الزكاة:** تمليك جزء مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي" ولا مولاه" مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه الله تعالى.
- **وعرفها الشافعية بقولهم:** الزكاة اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة.
- **وعرفها الحنابلة بأنها:** حق واجب، في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.
- **وعرفها احد المعاصرين بقوله:** الزكاة تطلق في الشرع على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين. كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة.[1]

وبتعريف آخر: هي مقدار محدد من المال فرضه الله سبحانه وتعالى على كل مسلم غني حر للإنفاق على المصارف المحددة شرعا، إرضاءً لله تعالى، وتطهيرا للنفس والمال وتحقيقا للتكافل الاجتماعي.[2]

ثانيا/:أهميتها.

الزكاة هي ركن من أركان الاسلام الخمسة قرنت في الصلاة في عشرات المواقع بالقرآن والسنة وتأتي بعد الصلاة في كتب الفقه عادة في قسم العبادات ، فالزكاة فريضة محكمة ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وسبيلها المال المتنامي، وشروطها الإسلام والحرية والبلوغ، وتعتبر من أعظم مزايا الإسلام والدليل على أنه الحق والإنصاف فإنها مع غيرها من الوسائل التكافل والتقرب بين بعض الطبقات وبعضها الآخر، وتغرس في قلوبهم الألفة والحب وترفع الحسد والحقد من النقوس وتتمثل أهميتها في:[3]

- فالزكاة لون من ألوان العبادات التي فرضها الله فهي من العبادات التي تكون ليست فقط علاقة بين العبد وربه، وإنما يمتد تأثيرها إلى المجتمع، فهي واجب شرعي يحقق التكافل والتضامن والمساواة في المجتمع، فهي المؤسسة الأولى للضمان الإجتماعي في الإسلام وقد قامت الزكاة بدور كبير في حل مشكلة الفقر قي المجتمعات الاسلامية و المسلمون اليوم بحاجة كبيرة للزكاة. قال تعالى ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾[4] ،وقوله تعالى ﴿**وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ**﴾.[5] ،وقوله عز وجل﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾.[6]

---

[1]- نفس المرجع السابق ص :46.
[2] - حسين حسين الخطيب،محاسبة الزكاة فقها وتطبيقا، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 19.
[3]- فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة،أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية،قدمت هذه الأطروحة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009،ص:18.
[4]- سورة النور، الآية: 56.
[5]- سورة البينة، الآية:5.
[6]- سورة التوبة، الآية:103.

- فالزكاة طهارة لنفس الغني من الشح والبغيض، تلك الآفة النفسية الخطيرة التي قد تدفع من إتصاف بها إلى الدم فيسفكه، أو العرض فيبذله، أو الوطن فيبيعه، ولن يفلح فرد أو مجتمع سيطر الشح عليه، وملك ناصيته، وقال تعالى﴿**وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[1].
- الزكاة طهارة لنفس الفقير من الحسد والضغينة على ذلك الغني الكانز لمال الله عن عباد الله لقوله تعالى﴿**الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ**﴾ [2]، ومن شان الإحسان ان يستميل قلب الإنسان، كما أن من شأن الحرمان في جانب والتنعم في جانب آخر،أن يملا قلوب المحرومين بالبغضاء والأضغان.
- الزكاة طهارة للمجتمع كله- أغنيائه وفقرائه- من عوامل الهدم والتفرقة والصراع والفتن. كما أن الزكاة طهارة للمال فإن تعلق حق الغير بالمال يجعله ملوثا لايطهر إلا بإخراجه منه فالزكاة نماء للمال وبركة فيه، وربما إستغرب ذلك بعض الناس فالزكاة في الظاهر نقص من المال بإخراج بعضه، فكيف تكون نماء وزيادة. ولكن العارفين يعلمون أن هذا النقص الظاهري ورائه زيادة حقيقية: زيادة في مال المجموع، زيادة في مال الغني نفسه، فإن هذا الجزء القليل الذي يدفعه يعود عليه أضعافه من حيث يدري أو لايدري.
- إن الزكاة أمضى سلاح في محاربة الكنز وإخراج النقود من مخابئها في الصناديق أو الشقوق، لتشارك في ميدان العمل والإستثمار، بدل أن تبقى قوة معطلة، ولقد شبه من يحبس المال ويكنزه عن التداول بمن يحبس جنديا في جيش الاسلام عن مزاولة عمله في ميدان الجهادن وهذا حق فالدينار المتداول المستثمر جندي بعمل لخدمة الامة ورخائها وسيادتهان والدينار المخزون المكنوز جندي قاعدة أو محبوس، ولهذا حرم الإسلام الكنز وأعلن القرآن سخط الله تعالى على الكانزين الأشحاء.
- الزكاة مورد متجدد فإن كان أدائها بالشكل المطلوب وتمت المحافظة على تأديتها من قبل المزكين كان ذلك خدمة للمجتمع خاصة والاقتصاد عامة.[3]

الفرع الثاني:حكمها وشروط تحصيلها.

أولا/:الحكمة من تشريعها.

الزكاة ركن من أركان الاسلام وفريضة من فرائضه وهي لا تقتصر على العلاقة بين العبد وربه، بل يمتد تأثيرها إلى مجتمع المسلمين لذلك فإن الله جعلها من الأحكام الواضحة في الكتاب وسنة نبيه وإجماع الأمة، ويمكن توضيح حكمة مشروعية الزكاة في أن هناك مصالح عائدة على معطي الزكاة وآخذ الزكاة,ومصالح عائدة إلى المجتمع ككل.

[1]- سورة الحشر، الآية:9.
[2]- سورة الهمزة، الآية:2.
[3] - الطالبات.

1/-المصالح العائدة على معطي الزكاة وآخذ الزكاة:

وتتمثل هذه المصالح في: [1]

أ – إن الزكاة عبادة وحق مالي في نفس الوقت فيها امتثال لأمر الله عز وجل،وتحرير لنفس معطي الزكاة من ذل العبودية للمال.

ب– إن مشروعية الزكاة تؤدي إلى تحقيق الطمأنينة والإستقرار للفقير والغني على حد سواء.

ت – إن الزكاة تنمي المال بسبب مايخلفه الله تعالى على معطي الزكاة من الزيادة والبركة في ماله،قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَاأَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْئٍ فَهُوَ يَخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الْرَازِقِينَ**﴾. [2]

ث – إن الله عز وجل خص بعض الناس بالأموال دون بعض نعمة منه عليهم وجعل شكر ذلك منهم إخراج قدر معين من المال إلى المحتاجين من عباده.

2/-المصالح العائدة إلى المجتمع ككل:

تتمثل في:[3]

أ– إن الزكاة تعد إحدى أدوات الدولة لحل مشكلة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء في المجتمع.

ب– إن الزكاة تثبت روابط المودة والتعاون بين الغني والفقير، وتنمي الروح الاجتماعية بينهم.

ت– إن في تأدية الزكاة منع للجرائم وقضاء على الفساد وكافة أوجه الانحراف، لأن الفقراء إذا لم يمنحوا حقهم من الزكاة خويت بطونهم، وامتلأت قلوبهم حقدا وضغينة على الأغنياء.

I. فرض الله تعالى الزكاة على عباده لحكم عظيمة،يمكن إجمالها في مايلي:[4]

- أن الزكاة عبادة شرعت تقربا إلى الله عز وجل، وفيها إيثار مرضاة الله على محبوب العبد.
- أداء الزكاة فيها شكر المنعِم بالفعل، فيجتمع شكر الجنان واللسان والجوارح.
- في إعطاء الزكاة مواساة للفقراء والمحتاجين،وسدٌّ لحاجتهم،وفيها تقوية لروابط المحبة بين الأغنياء والفقراء.
- في أداء الزكاة تنمية للمال المخرج منه، إما حِسًّا فيكثر مال المزكي، وإما معنى فيبارك له في ماله.

II. الزكاة فريضة على كل مسلم ملك نصابا من المال بشروطه(فرضها الله في كتابه وسنة رسوله بإجماعُ أمته).

---

[1] - محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص:290 .
[2] - سورة سبأ الآية، 39.
[3] - محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص:82- 83.
[4] - غريسي محمد الصالح ،محاضرات في مقياس فقه الزكاة ، معهد العلوم الإسلامية ،جامعة الوادي، 2012/،2013 ص: 5 .

1 –الترغيب في أدائها:[1]

أ– من القرآن الكريم:

– قال تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾[2].

أي خذ– أيها الرسول ﷺ– من أموال المؤمنين صدقة معينة كالزكاة المفروضة.

أو غير معينة وهي ،التطوع ﴿**تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾[3] أي تطهرهم بها من دنس البخل والطمع والقسوة على الفقراء،والبائسين،وما يتصل بذلك من الرذائل،وتزكي أنفسهم بها،أي تنميها وترفعها بالخيرات والبركات الخلقية والعلمية،حتى تكونت بها أهلا للسعادة الدنيوية والأخروية.[4]

ب– من السنة النبوية المطهرة:

– روى احمد– بسند صحيح — عن انس رضي الله عنه قال:أتى رجل من بني تميم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله إني ذو مال كثير وذو أهل وولد وحاضرة فأخبرني كيف أنفق وكيف أصنع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((تخرج الزكاة من مالك فإنها طهرة تطهرك وتصل أقرباءك وتعرف حق السائل والجار والمسكين)) [5].

2– الترهيب من منعها:[6]

أ– من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[7].وقال تعالى أيضا:﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾[8]. **خَبِيرٌ**﴾[8].

ب– من السنة النبوية المطهرة:

ـ روى عن أبي هريرة :أن أعرابيا أتى النبي عليه الصلاة والسلام فقال:دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال"تعبد الله لاتشرك به شيئا وتقيم الصلاة المكتوبة؛وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان

[1] - السيد سابق، فقه السنة، ج1، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص ص:201-202 .
[2]- سورة التوبة، الآية: 103.
[3]- سورة التوبة، الآية:103.
[4]- سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 202.
[5]- المرجع نفسه، ص:202.
[6]- المرجع نفسه، ص ص: 202-203 .
[7]- سورة التوبة، الآية: 34.
[8]- سورة آل عمران، الآية: 180.

"قال:والذي نفسي بيده لاأزيد على هذا فلما ولى قال النبيﷺ"من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا".

وروى ابن ماجه،والبزار،والبيهقي ــواللفظ لهــعن ابن عمرو رضي الله عنهما: أن رسول اللهﷺقال"يا معشر المهاجرين خصال خمسـ إن ابتليتم بهن ونزلن بكم أعوذ بالله أن تدركوهنـ: لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الأوجاع التي لم تكن في أسلافهم.ولم ينقصوا المكيال والميزان،إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان.ولم يمنعوا زكاة أموالهم،إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا.ولم ينقذوا عهد الله وعهد رسوله،إلا سلط عليهم عدوا من غيرهم فيأخذ بعضهم مافي أيديهم.وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله،إلا جعل بأسهم بينهم ".[1]

3- حكم مانعها:

الزكاة من الفرائض التي أجمعت عليها الأمة واشتهرت شهرة جعلتها من ضروريات الدين، بحيث لو أنكر وجوبها أحد خرج عن الإسلام، وقتل كفرا، إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام، فإنه يعذر لجهله بأحكامه.أما من امتنع عن أدائهاــ وعلى الحاكم أن يأخذها منه قهرا ويعزره،ولا يأخذ من ماله أزيد منها،إلا عند أحمد والشافعي في القديم، فإنه يأخذها منه،ونصف ماله عقوبة له،لما رواه أحمد،والنسائي،وأبوداوود،والحاكم،والبهيقي عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: ((سمعت رسول اللهﷺ يقول:((في كل إبل سائمة،في كل أربعين ابنة لبون لايفرق ابن عن حسابها من أعطاها مؤتجرا فله أجرها،ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى لايحل لآل محمد منها شيء)). وسئل أحمد عن إسناده فقال:صالح الإسناد. وقال الحاكم في بهز:حديثه صحيح.ولو امتنع قوم عن أدائهاــ مع اعتقادهم وجوبها، وكانت لهم قوة ومنعةــ فإنهم يقاتلون عليها حتى يعطوها. لما رواه البخاري،ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبيﷺقال:((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله،وأن محمدا رسول الله،ويقيموا الصلاة،ويؤتوا الزكاة،فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله)).[2]

ثانيا/شروط تحصيلها.

لاتجب الزكاة إلا في مال المسلم،بعد حولان الحول عليه بشرط بلوغه نصاب،وهي تختلف عن الضريبة في أنها تجمع بجانب صفتها المالية صفة دينية،وهذه ماأثار البحث فيها إذا كانت الزكاة عبادة محضة أو أنها تكليف مالي يقع على عاتق رب المال وعلى الفصل في هذه المسألة يتوقف تحديد الشروط العامة لفرضية الزكاة ويمكن توضيحها في مايلي: الإسلام،الحرية،النصاب،حولان الحول،الملك التام.

[1]- سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 204.
[2]- المرجع نفسه ، ص: 204.

1. **الإسلام:**

فلا تجب الزكاة إلا على مسلم،أما غير المسلم فلا تجب عليه أصلا،لأنها أحد أركان الإسلام،لقوله النبيﷺلمعاذ ابن جبل حين بعثه إلى اليمن: ((إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله،فإن هم أطاعوا إلى ذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة،فإنهم هم أطاعوا إلى ذلك فإن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم فدل ذلك على أن الإسلام شرط يجب توفيره قبل إيجاب الزكاة.[1]

2. **الحرية:**

يتعين لتوجيه الخطاب بالزكاة من اشتراط الحرية كي يكون الملك ملكا تاما،ولذلك اتفقت كلمة الفقهاء على عدم وجوبها على عبد ولو حصل على بعض الأموال كالمكاتب لأن العبد لايملك،والمكاتب ملكه ناقص وهو كذلك عبد مابقى عليه درهم،وذهب الأحناف إلى وجوبها على المكاتب في الزرع دون باقي الأموال لعموم حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،حيث قال: ((أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أخذ مما سقت السماء العشر ومما سقى بالدوالى نصف العشر)).[2]

3. **النصاب:**

لاتجب الزكاة في الأموال الزكوية حتى تبلغ النصاب، فالنصاب سبب لوجوب الزكاة، وقد دل على اعتبار النصاب في الزكاة سنة النبوية، منها: حديث أبي سعيد الخذري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول اللهﷺ قال: ((ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة)).[3]

4. **حولان الحول:**

الحول هو العام الهجري الكامل (12شهرا قمريا) وحولان الحول أي مرور عام هجري بأكمله عن الملكية التامة للمال النامي او القابل للنماء والذي بلغ النصاب. قال رسول اللهﷺ((لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)). ويسري هذا الشرط على النقود وعروض التجارة والأنعام ولا يسري

[1] - أحمد إسماعيل يحي،الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية ،دار المعارف، القاهرة، ص :60.
[2] - محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88- 89.
[3] - غريسي محمد الصالح مرجع سبق ذكره، ص: 7 .

على الزروع والثمار والتي يتحقق فيها النماء بمجرد حصاد الزرع وجني الثمار ،وكذلك لا يسري على الركاز ولا على المعادن التي تستخرج من الأرض.[1]

5. **الملك التام:**

ويقصد به أن يكون المال مملوكا في حيازة صاحبه أما إذا كان المال مملوكا رقبة ويدا في حيازة صاحبه،اما إذا كان المال مملوكا بيد صاحبه ،وأن تكون منافعه عائدة إليه، ويتصرف فيه باختياره، ولا يتعلق به حق لغيره،وبناءا عليه فلا زكاة في المال الذي ليس له مالك معين كالأموال العامة وكذا أموال الفئ وخمس الغنيمة لكونها تصرف في مصالح المسلمين ويسري القول نفسه على الأموال التي يصعب التصرف فيها كالمال المسروق أو المال المغصوب أو الضال.[2]

الفرع الثالث:خصائص الزكاة ومواردها.

أولا/ خصائص الزكاة.

تتميز الزكاة بمجموعة من الخصائص باعتبارها مورد مالي من دخول ثروات المكلفين وأهمها مايلي:[3]

- لا تجب الزكاة إلا في الأموال النامية والمقصود بنماء المال هي أن يكون نفسه نماء (أي دخلا وإيرادا جديدا). مثل الزروع والثمار، أو أن يكون ثروة تنمو فعلا مثل الأنعام، أو ثروة قابلة للنمو (أي نامية حكما) مثل النقود. ويعتبر نماء المال دليلا على فضله عن الحاجات الأصلية لمالكه، وبالتالي يدخل في وعاء الزكاة، الثروات (الأرصدة) مثل الأنعام والنقود، وعروض التجارة كما يدخل في وعائها الدخول (التدفقات) مثل الزروع والثمار.
- نسبة الزكاة ثابتة ومحددة ب 2.5% على معظم أنواع الثروة الخاضعة للزكاة مع بعض الاستثناءات بالنسبة للمواشي، أما الإنتاج الزراعي فإنه خاضع للزكاة بنسبة 10% أو 5% باختلاف طريقة الري.
- تتميز الزكاة بانخفاض نصابها بحيث تضم قطاعا كبيرا من أفراد المجتمع .
- يتم تحصيل الزكاة من قبل الدولة دوريا كل سنة بالنسبة للأموال الحولية، ومع كل دورة إنتاج بالنسبة للزروع والثمار ويجب إخراج الزكاة فور وجوبها، ويترتب على هذه الدورية في التحصيل دورية في إنفاق حصيلة الزكاة، لأن ملكية مال الزكاة ينبغي أن تتحول إلى الجهة المستحقة للزكاة ولا تبقى في يد دافعها أو في يد الدولة أو صندوق الزكاة.

---

[1] - حسين حسين الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 41.

[2] - سلطان بن محمد علي السلطان، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1986، ص 35.

[3] - عبد الباري بن محمد علي مشعل، آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراء، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1421- 1422 هجري ، ص ص: 52-53.

- إنفاق الزكاة محصور في الأصناف الثمانية التي يحددها الله وهي بذلك تشمل أنواع الضمان الاجتماعي بأشكاله المختلفة، ولا يصح تمويل نفقات الدولة العادية منها.
- يمكن أن يكون إنفاق الزكاة في شكل عيني أو نقدي.
- لا تجب الزكاة في الأموال العامة، ولا الموقوفة على جهة عامة كالفقراء، كما لا تجب على من عليه دين يستغرق النصاب وينقصه، وإنما تجب على صافي الثروة.

ثانيا/ موارد الزكاة.

الأموال التي تجب فيها الزكاةهي:

1. **زكاة الذهب والفضة:**

تستحق على رأس المال غير المستثمر وتجب هذه الزكاة بالإجماع في الذهب والفضة إذا بلغ عشرين دينارا، كما تجب في مائتي درهم لقوله عليه السلام في كتاب الصدقة إلى معاذ [خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال]

ولقوله عليه الصلاة والسلام:[ليس فيما دون خمس أواق صدقة والأوقية أربعون درهما] ولطن يجب أن توضح أن أوراق البنكنوت أصبحت هي العملة الرسمية بدلا من الذهب والفضة، وعليه فإنه تجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب مقدار بالذهب، أما الذهب الذي أريد به الزينة واللباس فلا زكاة فيها على مذهب الإمام مالك والإمام الشافعي.[1]

2. **زكاة الزروع والثمار:**

وجوبها: أوجب الله تعالى زكاة الزروع والثمار فقال﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**﴾.[2] والزكاة تسمى نفقة، وقال تعالى﴿ **وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾[3].

نصاب الزكاة الزروع والثمار: ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار، حيث أوسق، فعن أبي هريرة ، أن النبيﷺ قال: ((ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة)) رواه أحمد والبهيقي بسند جيد.وعن أبي سعيد الخذري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: ((ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة)) الوسق ستون صاعا بالإجماع، وقد جاء ذلك في حديث أبي سعيد، وهو حديث

[1]- عوف محمود الكفراوي ، النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة ،ط2 مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص 166.
أنظر إلى : احمد حسين على حسين، محاسبة الزكاة،المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية،2007، ص ص:62.
[2]- سورة البقرة، الآية: 267.
[3] - سورة الأنعام، الآية: 141.

منقطع، وذهب أبو حنيفة ومجاهد إلى وجوب الزكاة في القليل والكثير،لعموم قوله ﷺ ((فيما سقت السماء العشر)).ولأنه لا يعتبر له حول ، فلا يعتبر له نصاب ، قال ابن القيم، مناقشا هذا الرأي: وقد وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق،بالمتشابه من قوله: ((فيما سقت السماء العشر وماسقي بنضح أو غرب فنصف العشر)) قالوا: ((وهذا يعم القليل والكثير،وقد عارضه الخاص، ودلالة العام قطيعة كالخاص وإذا تعارض قُدم الأحوط، وهو الوجوب)).[1]

مقدار الواجب: يختلف القدر الذي يجب إخراجه، باختلاف السقي، فما سُقي بدون استعمال الآلة. بأن سُقيَ بالراحة ففيه عشر الخارج، فإن سقي بآلة أو بماء مشترى، ففيه نصف العشر.[2]

فعن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال :((فيما سقت السماء والبعل، والسيل العشر وفيما سقي بالنضج نصف العشر)) .[3]

متى تجب الزكاة في الزروع والثمار: تجب الزكاة في الزروع إذا اشتد الحَبْ وصار فريكا، وتجب في الثمار إذا بدأ صلاحها، ويعرف ذلك باحمرار البلح، وجريان الحلاوة في العنب. ولا تخرج الزكاة إلا بعد تصفية الحَب وجفاف الثمر. وإذا باع الزارع زرعه بعد اشتداد الحَب، وبُدُوِّ صلاح الثمر فزكاة زرعه، وثمره عليه، دون المشتري، لأن سبب الوجوب العقد وهو في ملكه.[4]

3. **زكاة الثروة الحيوانية:**

يشترط لإيجاب الزكاة فيها مايلي:[5]

- أن تبلغ نصابا.
- وأن يحول عليها الحول.
- وأن تكون سائمة ، أي راعية من الكَلإ المباح في أكثر العام.

الجدول رقم 1: نصاب الإبل ومقاديرها.

الوعاء/ مقدار الزكاة	القدر الواجب فيها
4-1	لاشيئ.
9-5	جذعة*من الضأن أو ثنية من الماعز.
14-10	شاتان.

[1] - سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 215- 216.
[2] - المرجع نفسه، ص:216.
[3] - رواه البهيقي، والحاكم ،وصححه.
[4]- سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 216.
[5]- المرجع نفسه، ص: 221 .
*جذعة:أنثى الإبل التي أتمت اربعة سنوات ودخلت في الخامسة.

19-15	ثلاثة شياه.
35-20	أربع شياه.
35-25	بنت مخاض**[1] من الإبل فإن عدمت فإبن لبون ذكر.
45-36	بنت لبون***.
60-46	حقة****.
75-61	جذعة من الإبل.
90-76	بنتا لبون.
120-91	حقتان.
139-121	ثلاث بنات لبون.
149-140	حقتان وبنت لبون.
159-150	ثلاث حقاق.
169-160	أربع بنات لبون.
179-170	حقة وثلاث بنات لبون.
189-180	حقتان وبنتا لبون.
199-190	ثلاثة حقاق وبنت لبون.
200	أربع حقاق أو خمس بنات لبون.

المصدر: ماهر حامد الحولي، الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها،بحث مقدم ليوم الدراسي بعنوان الزكاة والضريبة وأثرهما في المجتمع، كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، غزة2006/5/6،ص84.

الجدول رقم 2: زكاة الغنم النصاب من الغنم والقدر الواجب فيها.

النصاب من الغنم	القدر الواجب فيه

**بنت مخاض: أنثة الابل التي اتمت سنة ودخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها لحقت بالمخاض وهي الحوامل.
*** بنت لبون: أنثى الإبل التي أتمت السنتين ودخلت في الثالثة سميت بذلك لان امها وضعت غيرها وصارت ذات لبن.
**** حقة: أنثة الإبل التي أتمت ثلاثة سنوات ودخلت في الرابعة سميت بذلك لأنها إستحقت ان يطرقها الفحل.

من ــ إلى	
1- 39	لاشيئ
40 -120	شاة
121- 200	شاتان
201 – 399	ثلاث شياه
400 – 499	أربع شياه
500 – 599	خمس شياه
وهكذا في كل مائة شاة	

المصدر: محي محمد مسعد ،مرجع سبق ذكره، ص: 105.

الجدول رقم:3 نصاب البقر والمقدار الواجب فيه.

نصاب زكاة البقر	المقدار الواجب فيها
1- 29	لا تخضع للزكاة لأنها دون النصاب حسب قولهﷺ((في ثلاثين من البقر تبيع أوتبيعه ومن كل أربعين مسنة)).رواه ابن ماجة.
30-39	تبيع أوتبيعة أي عجل أوعجلة أكمل/أكملت السنة ودخل/دخلت الثانية ،وقد سمي بالتبيع لأنه يتبع أمه
40-59	مسنة أي بقرة أنثى أكملت السنتين ودخلت في الثالثة .
60-69	رأسان كل واحد منهما تبيع أوتبيعة.
70-79	تبيع ومسنة(رأسان)
80-89	بقرتان مسنتان
90-99	ثلاثة رؤوس كل واحدة منها تبيع أو تبيعة
100-109	ثلاثة رؤوس احداها مسنة والباقي من فئة تبيع أوتبيعة
110-119	ثلاثة رؤوس، بقرتان مسنتان والثالث تبيع أوتبيعة

129-120	ثلاث بقرات مسنات، أو أربع رؤوس كل واحد منها تبيع أوتبيعة

المصدر:حسين حسين الخطيب، مرجع سبق ذكره،ص218.

4. زكاة عروض التجارة:

يسمي الفقهاء الثروة التجارية " عروض التجارة " ويعنون بها كل ماعدا النقدين مما يعد للتجارة من المال، على اختلاف أنواعه مما يشمل الآلات والأمتعة والحلي وغيرها من العقارات والمنقولات. وعرف بعضهم عروض التجارة تعريفا دقيقا، وقال " هي مايعد للبيع والشراء بقصد الربح "كما عرفها آخرون بأنها " كل ما قصد الاتجار فيه عند تملكه بمعاوضة محضة .[1]

على اختلافها على مر العصور، وتنوع الأمصار، وذلك لقوله تعالى ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**﴾.[2]

وقال الإمام الطبري في تفسير الآية: ويعني بذلك جل ثناؤه تصدقوا بأحسن ما عندكم وأنفسه.من أموالكم التي اكتسبتموها من التجارة.[3]

5. زكاة الركائز والمعادن:

الركاز هو مال دفن في الجاهلية ووجد في أرض لم يجر عليها في الإسلام ملك وهو المعدن الذي يوجد بغير عمل.فعلى واجده في الذهب والفضة أن يخرج منه الخمس فريضة لبيت مال المسلمين وقد أجمع الفقهاء على أن الركاز من الذهب والفضة فيه الخمس ، ولا يوجد نصاب في ذلك الزكاة تستحق على الكثير منه أو القليل وفي ذلك تشبيها له بالغنيمة. ولذلك يجب فيه الخمس حتى لو كان على الممول دين يستغرق هذا الركاز.[4]

أما المعادن فلا زكاة فيما استخرج منها سوى الذهب والفضة ففيها بعد الطحن والتخليص ربع العشر، وتخرج من وعاء هذه الفريضة الحجارة مثل الياقوت الفيروزج والزئبق والكبريت إنما ذلك كله كما ذكر أبو يوسف بمنزلة الطين والتراب.[5]

وهناك أنواع أخرى من الموارد يجب الزكاة فيها:[6]

- ✓ **المال المستفاد:**

[1] -حوحو حسينة، الدور التمويلي للزكاة في مجتمع معاصر نموذج صندوق الزكاة بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2009-2010، ص:155.
[2] - سورة البقرة، الآية، 267.
[3] - حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره، ص:155
[4] - عوف محمود الكفراوي، النظام المالي الإسلامي،مرجع سبق ذكره ص:169.
[5] - المرجع نفسه،ص:169.
[6] - سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

من استفاد مالا، مما يعتبر فيه الحول – ولا مال له سواه – وبلغ نصابا، أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصابا، فبلغ بالمستفاد نصابا، انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ، فإذا تم حول وجبت الزكاة فيها وإن كان عنده نصاب لم يخل المستفاد من ثلاثة أقسام:[1]

1. أن يكون المال المستفاد من نمائه كربح التجارة، ونتاج الحيوان، وهذا يتبع الأصل في حوله وزكائه، فمن كان عنده من عروض التجارة، أو الحيوان، ما يبلغ نصاب، وجد إخراج الزكاة على الأصل المستفاد وهذا لا خلاف فيه.
2. أن يكون المستفاد من جنس النصاب، ولم يكن متفرعا عنه أو متولدا منه، بأن إستفاده بشراء أو هبة أو ميراث.
3. أن يكون المستفاد من غير جنس ما عنده، فهذا لا يضم إلى ما عنده في حول، ولا نصاب، بل إن كان نصابا استقل به حولا، وزكاه آخر الحول، وإلا فلا شيء فيه، وهذا قول جمهور العلماء.

✓ **المستغلات:**

يقصد بالمستغلات الأموال الثابتة التي يقتنيها الفرد أو الشركة بغرض استغلالها وليس بغرض إعادة بيعها، ومن أمثلة هذه الأموال العقارات التي يمتلكها بعض الأفراد بغرض تأجيرها للغير مقابل قيمة إيجارية يحصلها المالك كل فترة(كل شهر أو ثلاثة أوستة أشهر حسب طبيعة العقد). وقد اختلف **أراء** الفقهاء في مدى وجوب الزكاة في أموال المستغلات وخاصا تلك التي استجدت في العصر الحاضر، فذهب بعضهم إلى عدم وجوب الزكاة في المصانع وإن عظم إنتاجها، ولا في العمارات وإن شحق بنيانها ولا في السيارات والسفن التجارية وإن عظم إيرادها، ونظرا لعدم وجود نص صريح لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وهم يرون أن الإيرادات المقبوضة من هذه المستغلات إذا بلغت نصابا وبقيت حولا كاملا ففيها زكاة النقود، وعلى العكس في ذلك يرى البعض الآخر وجوب الزكاة في الأموال المذكورة من مصانع، عمارات ونحوها، وهذا هو رأي بعض المالكية والحنابلة، وبعض العلماء المعاصرين مستندين في ذلك إلى عموم الآيات القرآنية التي لم تفرق بين مال وآخر مثل قوله تعالى﴿ **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ**﴾[2]،وقوله تعالى﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً**﴾[3]، وقوله ﷺ ((أدوا زكاة أموالهم))، فهذه الآيات والأحاديث رسول الله ﷺ لم تفرق بين مال وآخر.[4]

المطلب الثاني: مصارف الزكاة وأهدافها.

[1] - المرجع نفسه ص: 229.
[2] - سورة المعارج ، الآية،24.
[3] - سورة التوبة، الآية، 103.
[4] - سلطان بن محمد علي السلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص:111-112.

حصر الله تعالى مصارف الزكاة في ثمانية مصارف لقوله تعالى﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ ، وهي بذلك تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف سنعرضها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مصارف الزكاة.

1) الفقراء والمساكين:

وهم المحتاجين الذين لا يجدون كفايتهم، ويقابلهم الأغنياء المكفيون مايحتجون إليه، وتقدم أن القدر الذي يصير به الإنسان غنيا، هو قدر النصاب الزائد عن الحاجة الأصلية له ولأولاده، من أكل وشرب وملبس ونحو ذلك مما لا غنى عنه، فكل من عدم هذا القدر فهو فقير، يستحق الزكاة. ففي حديث معاذ ((تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم)). فالذي تؤخذ منه، هو الغني المالك للنصاب والذي ترد إليه هو المقابل له وهو الفقير الذي لايملك القدر الذي يملكه الغني ، وليس هناك فرق بين الفقراء والمساكين، من حيث الحاجة والفاقة، ومن حيث استحقاقهم للزكاة، والجمع بين الفقراء والمساكين في الآية، مع العطف المقتضي للتغاير لا يناقض ما قلناه، فإن المساكين – وهم قسم من الفقراء– هم وصف خاص بهم وهذا كافٍ في المغايرة. فقد جاء في الحديث مايدل على أن المساكين هم الفقراء الذين يتعففون عن السؤال، ولا يتفطن لهم الناس وذكرتهم الآية،لأنه ربما لا يفطن إليهم، لتجملهم.[1]

فعن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال: ((ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة و اللقمتان إنما المسكين الذي يتعفف إقرؤوا إن شئتم: ﴿ **لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافا**﴾.[2] وفي لفظ: ((ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يفطن له، فيتصدق علية ولا يقوم فيسأل الناس.[3]

2) العاملون عليها:

وهم الجباة والسعاة الذين يعملون في أمر الزكاة، من تقدير وتحصيل وتخصيص وتوزيع فهم يستحقون منها قسط على ذلك ولا يجوز أن يكون من أقرباء رسول الله ﷺ ، الذي تحرم عليه الصدقة لما ثبت في صحيح مسلم ومن تخصيص الآية الكريمة بعض حصيلة الزكاة للعاملين عليها يعني هذا تجنيب حصيلة الزكاة في حساب مستقل لها ميزانية تسدد من حصيلتها ما ينفق عليها، وهذا يبرر الوجود المادي لتحصيل الزكاة في نظر المكلفين ويجعل من استخدامها أمرا ملموسا ولتأكيد هذه الفكرة فقد قسم الفقهاء بين المال إلى أقسام مختلفة خصصوا قسما منها لأموال الزكاة، بل إنهم فرقوا بينها وبين

[1] - سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 232-233.
[2]- سورة البقرة، الآية، 273.
[3]- رواه البخاري ومسلم .

حصيلة الخراج والجزية .[1]

*** شروط العاملين في الزكاة:**[2]

- الإسلام .
- التكليف وهو البلوغ والعقل .
- العلم بأحكام الزكاة.
- الكفاية للعمل أي أن يكون أهلا للعمل قادرا عليه.

3) المؤلفة قلوبهم :

يقال في اللغة هم الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام أو التثبيت عليه أو بكف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنهم، أو نصرهم على عدوهم والذي يظهر لنا أن المؤلفة قلوبهم أقسام أو أصناف:[3]

- صنف يعطى ليسلم .
- صنف يعطى ليحسن إسلامه.
- صنف يعطى لكف شره وشر غيره معه.
- صنف يعطى لما يرجى من إسلام نظرائهم .
- صنف يعطى ليدفع عن حوزة الإسلام الضرر من أطراف الثغور.
- صنف يعطي لما يحتاج إليهم لجباية الزكاة ممن لا يعطيها إلا بنفوذهم وتأثيرهم إلا أن يقاتلوا،فيختار بتأليفهم قيامهم بهذه المساعدة.

4) في الرقاب:

اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى[وفي الرقاب] فروى عن علي أبي طالب وسعيد بن جبير واليث والثوري والعترة والحنفية والشافعية وأكثر أهل العلم أن المراد به المكاتبون يعانون من الزكاة عن الكتابة وروى أن المراد بذلك أنها تشتري رقاب المعتق واحتجوا بأنها لو اختصت بالمكاتب لدخل في حكم الغارمين لأنه غارم وبأن شراء الرقبة لتعتق أولى من أعانه المكاتب لأنه قد يعان ولا يعتق لأن المكاتب عبد مابقى عليه درهم.[4]

---

[1]- طاهر حيدر حردان ،الاقتصاد الإسلامي المال – الربا- الزكاة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن ، 1999، ص: 199.
[2]- المرجع نفسه، ص: 200 .
[3] -نفس المرجع السابق، ص ص: 201- 202.
[4] -عوف محمود الكفراوي، النظام المالي الإسلامي،مرجع سبق ذكره، ص ص: 250-251.

5) **الغارمون:**

أصل الغرم في اللغة اللزوم، ومنه قوله تعالى﴿**وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا** ﴾.[1]

أي ملازما دائما، والغارم هو الذي عليه الدين لأنه إلتزمه وتكفل بأدائه،وأما ألغريم فيطلق على المدين وعلى صاحب الدين لملازمة كل منهما صاحبه، فالغارمون هم الذين عليهم غرامة من المال بديون ركبتهم وتعذر عليهم أداؤها، والغارمون في باب الزكاة أنواع لدى الفقهاء:[2]

النوع الأول: من كان عليه دين لمصلحة نفسه وعياله.

النوع الثاني:من غرم لمصلحة الغير.

النوع الثالث:الغارمون بسبب دين ضمان أو كفالة لعالة لغيرهم .

6) **في سبيل الله:**

السبيل في الأصل: الطريق وما وضح منه وسبيل الله: الطريق الموصل إلى مرضاته سبحانه وتعالى من العلم و العمل، وهو معنى عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل، بأداء الفرائض و النوافل، وأنواع التطوعات، وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه لقوله تعالى ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ**﴾[3].ولأننا لو حصرنا لفظ" في سبيل الله"على المعنى العام لوجود البر والخير لأصبحت مصارف

الزكاة كثيرة لايمكن أن تحصر أصنافها فضلا عن أشخاصها.[4]

7) **إبن السبيل:**

ابن السبيل عند العلماء هو المسافر الذي يجتاز من بلد إلى بلد، وأورد ابن كثير أن ابن السبيل هو المسافر المجتاز في بلد ليس معه شيئ يستعين به على سفره، فيعطى من الصدقات ما يكفيه إلى بلده وإن كان له مال في بلده، وهكذا الحكم فيمن أنشأ سفرا في بلده وليس معه شيئ فيعطى من مال الزكاة كفايته في ذهابه وإيابه، والدليل على ذلك الآية وماروي عن رسول الله ﷺ أنه قال ((لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: العامل عليها أو رجل إشتراها بماله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغني)).[5]

---

[1] - سورة الفرقان، الآية، 65 .
[2] - حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره، ص:155.
[3] - سورة الصف، الآية، 04 .
[4] - حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره ، ص:155.
[5] - طاهر حيدر حردان، الإقتصاد الاسلامي ،المال- الربا- الزكاة،مرجع سبق ذكره،ص:210.

الفرع الثاني:أولوية توزيع الزكاة بين الأصناف الثمانية.

في أولوية توزيع الزكاة بين مستحقيها الذين حددوا في النص القرآني، ذكر الإمام النووي أن الشافعية يريدون أنه إذا أراد الإمام تفريق الزكاة يبدأ بالعاملين عليها، فيعطون أجرة عملهم، وهم :[1]

السعاة و الكتبة،و القسامون، وغيرهم من ثمن الزكاة (8/1) وهي حصتهم، ثم يوزع الباقي بين الأصناف السبعة .

فإن لم يكن هناك عمال، بأن أوصلها أرباب الأموال إلى الإمام تصرف في هذه الأصناف السبعة،فيقوم الإمام، أو الساعي إذا فوض إليه ذلك بضبط المستحقين، ومعرفة أعدادهم، وقدر حاجاتهم، ويوزع الزكاة جميعها عليهم حتى لا يبقى منها شيئ و يتعجل في توصيلها إليهم حتى لا يهلك منه شيئ لديه ولا حق في الزكاة للوالي على النطقة، ولا للقاضي،بل رزقهم من بيت المال، وقال غيرهم يعطى العاملون(ولا يوظف إلا ما يحتاج إليه العمل فعلا لئلا يكون إسرافا على حساب المحتاجين) قدر أجرة مثلهم.ويرى الشافعي إعطاء كل صنف جزءا على حدة، لأحقيتهم فيها، وقد ذكر الإمام القرطبي في تفسيره قال حذيفة: ذكر الله الأصناف الثمانية، فأي صنف منها أعطيت أجزأتك ،وهي رواية عن ابن عباس. وقال إبراهيم النخعي: إذا كان المال كثيرا تحتمل الأجزاء قسم على الأصناف، وإن كان قليل، جاز وضعه في صنف واحد،وذكر المنذري: قال مالك، يجتهد ويتحرى موضع الحاجة منهم ويقدم الأول فالأولى من أهل الحاجة، والفاقة، فإن رأى الحاجة في الفقراء في عام أكثر، قدمهم وإن رآها في أبناء السبيل في عام آخر حولها إليهم.[2]

الفرع الثالث: اهدافها.

إنفردت الشريعة الاسلامية بتشريع الزكاة عن باقي الشرائع والنظريات التي تعد عبادة مالية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف سنعرض أهمها على النحو التالي:[3]

أولا/الأهداف الإقتصادية:

- تضيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل(أي زيادة في القدرة الشرائية).
- إستثمار رؤوس الاموال مما يؤدي لنمائها ومحاربة ظاهرة الاكتناز.
- فرض الزكاة على جميع انواع المال مما يؤدي الى اعادة التوزيع العادل للثروة.
- استثمار الاموال يؤدي الى توفير مناصب الشغل مما يساهم في الحد من ظاهرة البطالة.

ثانيا/ الأهداف الاجتماعية:

- تطهير الأغنياء من الشح والبخل وتكبح شهوة حب المال في نفوسهم.

[1] - غازي عناية،إلهية التعامل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن ،2008، ص ص:111-112.
[2]- نفس المرجع السابق ، ص: 112.
[3]- لشلاش عائشة، قدوري هودة صلطان، أهمية الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة،دراسة ميدانية لولاية عين تموشنت ، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة يومي03-04-ديسمبر-2012،ص:380.

- تطهر نفوس الفقراء من الحقد والحسد.
- تقلل من التفاوت بين طبقات المجتمع.
- تساهم في اقامة المصالح العامة مما يؤدي الى تطور الامة، أما الأهداف السياسية فتشكل الزكاة حلقة وصل بين أولياء الأمور والرعية مما يحقق الأمن والإستقرار في المجتمع دون إهمال الجانب الإيماني الذي يربط المزكي بخالقه.

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي للزكاة.

تعتبر الزكاة جزء من نظام التكافل الإجتماعي في الإسلام،وتعددت الآراء حول الأثر الاقتصادي للزكاة لما تلعبه من دور رئيسي في الاقتصاد، وتوزع حسب مصارف فرضها الله وهي مختلفة، وللزكاة قدرة كبيرة في تخصيص الموارد من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والدخل والاستثمار والإنتاج.....الخ

الفرع الأول:الزكاة أداة توازن اقتصادي وتأثيرها الاجتماعي.

أولا/ الزكاة أداة توازن اقتصادي .

إذا كنا نقول أن التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي يتحقق عندما تكون السحوبات من الدخل تعادل الإضافات على الدخل، ويعتبر هذا الشرط شرطا. ضروريا لتحقيق التوازن في الدخل القوي فكل سحب من الدخل يجب ان تقابله إضافة على الدخل تعادل هذا السحب على الأقل، أما إذا كانت الإضافة على الدخل أكبر من السحب الذي يقابلها فإن التوازن يتحقق في الدخل القومي وعند مستوى أعلى من التوازن، والزكاة بالنسبة لدافعها هي اقتطاع من الدخل وهي بالنسبة لمن يقبضها دخل جديد، والمفروض أن يكون الدخل الجديد يعادل الاقتطاع من الدخل الذي حصل نتيجة فرض الزكاة. ولكن الذي يحصل ان الدخول الجديدة تكون أكثر من الاقتطاع الأصلي من الدخل وهذا يجعلنا نقول أن التوازن في الدخل القومي في المجتمع الذي تفرض فيه الزكاة يصبح عند وضع أعلى مما يمكن أن يكون عليه في غياب الزكاة .[1]

ثانيا/الزكاة وتأثيرها الاجتماعي.

تؤثر الزكاة على المجتمع آثار عظيمة ومن أهمها مايلي:

أ- محاربة البطالة وتوفير مناصب عمل: الإسلام يوجب على الإنسان القادر على العمل ويشجعه على ذلك، لأن العمل هو أساس اكتساب الرزق، والإسلام يطالب أفراد الأمة بالمشي في مناكب الأرض الذلول لالتماس خبايا الرزق منها ويطالبهم بالانتشار في أرجائها زُراعاً وصُناعاً وتُجاراً وعاملين في شتى الميادين، ومحترفين بشتى الحرف مستغلين لكل الطاقات، منتفعين بكل ما

[1] - طاهر حيدر حردان،الإقتصاد الاسلامي، المال –الربا- الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

استطاعوا مما سخَّر الله لهم في السموات والأرض جميعا، فإذا عجز بعضهم عن الكسب كان له حق الزكاة، فالزكاة ليست مجرد سد جوعة الفقير أو إقالة عثرته بكمية قليلة من النقود، وإنما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره،ويوضح ذلك الإمام الرملي الشافعي المذهب فيقول((ويعطي الفقير والمسكين إذ لم يحس لكلاهما كسب في حرفة ولا تجارة كفاية سنة والأصح كفاية عمره الغالب، لأن القصد إغنائه... أما من يحس حرفة تكفيه لائقة فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرة أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه)).

ومن الواضح أن الزكاة تعين كل من هو قادر على الإنتاج، فهي بذلك تخلق طاقات إنتاجية، إضافية إلى تشغيل الطاقات العاطلة، وبذلك يتم القضاء تدريجيا على البطالة، بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين، كما أن الزكاة لها دعوة إلى إطلاق الحوافز المادية بتقريرها سهم من الزكاة للعاملين عليها، وواضح أنه كلما إجتهد العامل في جمع الزكاة فأحسن الأداء زاد الدخل من الزكاة وإرتفاع نصيب العاملين عليها.[1]

فالزكاة هنا تؤدي دورا متميزا وإيجابيا في زيادة كمية العمل من خلال المصرف الشرعي الموجه للفقراء والمساكين، لأن هذه الطبقات لا يكفي دخلها بتوفير كل الضروريات منه كالغذاء اللازم والمناسب الذي يحتوي الحريرات الدافعة لممارسة العمل والوقاية والعلاج من الأمراض وبالتالي فإن سهم الزكاة المخصص لهم سوف يجعلهم يسدون هذا النقص حتى يكونوا قادرين على العمل، والزكاة تزيد من كمية العمل من خلال السهم المخصص للغارمين من بينهم التجار والمنتجين، ومن ثم فإن الزكاة تكون بالنسبة لهؤلاء الغارمين المنفذ من السقوط، والرجوع بهم إلى حظيرة الإنتاج والاستمرار، أما السهم المخصص لإبن السبيل هو ذلك المنقطع عن أهله ووطنه، فإن الزكاة ستدفع لهذه الفئة إلى حين عودتها إلى مواطن عملها سالمة، الأمر الذي سيحافظ على كمية العمل، أما أثر الزكاة على نوعية العمل التي ترتبط بالمستوى التعليمي والكفاءة المتاحة للإتقان والجودة فيتمثل في دور الزكاة في تشجيع العلم والعلماء، والفقه الإسلامي يشجع على العلم ويجوز لولي أمر المسلمين بأن ينفق من حصيلة الزكاة على طلبة العلم النافع للمجتمع، ويعطى طالب العلم من الزكاة لقضاء حاجاته الأساسية، ثم إن كتب العلم لاتعتبر من الأموال الخاضعة للزكاة، وهذا كله تشجيعا لطلب العلم لتحسين نوعية العمل وتحقيق الجودة.[2]

[1] - مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الإقتصادي،مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، رقم العدد532، الشهر9،السنة2010،ص:5.

[2] - محمد رامز عبد الفتاح العزيزي، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، ط1، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003، ص ص: 152-153.

ومما سبق نستنتج أن للزكاة دور كبير في علاج مشكلة الفقر فهي تساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين وأنها تزيد القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات والحاجيات بدلا من إنفاقها على الكماليات، كما سوف توجه أموال الزكاة أحيانا إلى التنمية الاقتصادية الذاتية داخل البيوت الفقيرة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة وهذا بدوره يساهم في علاج مشكلة الفقر.

ب- وجود مجتمع التكافل والتضامن: من وسائل تحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي في الإسلام فريضة الزكاة وذلك من خلال مايلي:[1]

- التكافل الاجتماعي هو أن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلا في مجتمعه ويمده بالخير، وأن كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة ودفع الأضرار على البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة .
- إن التكافل الاجتماعي في مغزاه ومؤداه أن يحس كل فرد في المجتمع بأنه عليه واجبات لهذا المجتمع إن تقاصر في أدائها فقد يؤدي ذلك إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره .
- الزكاة بمثابة رابطة بين الإنسان وربه من ناحية وبينه وبين المجتمع من ناحية أخرى، كما تؤدي إلى تكاتف المجتمع وتلاحمه .
- تحقيق حده الكفاية لكل محتاج أي الكفاية في المطعم والمسكن وسائر حاجات الفرد في الحياة .
- الزكاة نظام تأمين ضد الكوارث، فقبل أن يعرف المجتمع الغربي نظام التأمين بمئات السنين كان المجتمع الإسلامي يؤمن أفراده بطريقته الخاصة إذ كان ((بيت مال المسلمين)) هو شركة التأمين الكبرى التي يلجئ إليها كل من نكبه الدهر فيجد فيه العون .

الفرع الثاني:أثر الزكاة على الاستهلاك والدخل.

أولا/ أثر الزكاة على الاستهلاك.

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، أما الفقراء فعلى العكس يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقع تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وهكذا يكون التخصيص نوعيا على السلع المنتجة، وعليه

[1]- عوف محمود الكفراوي، النظام المالي الاسلامي،مرجع سبق ذكره ، ص ص: 286- 287 .

وبموجب هذا الأثر على الاستهلاك ، ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى منها في المجتمعات غير الإسلامية .[1]

ثانيا/ أثر الزكاة على الدخل.

إن مشكلة احتلال التوازن في الثروة لا تجد حلولها الناجعة من خلال فكرة الإحسان الاختياري الذي يتطوع به الأغنياء لصالح الفقراء، لذلك انفرد تشريع الزكاة بإلزام الغني بأداء جزء من ماله في شكل زكاة كما تعلق حق الفقير بهذا الجزء من المال، ذلك أن الزكاة لا تخرج إلا بعد بلوغ النصاب، أي أن من الفائض على الحاجيات الأصلية والضرورية للمكلف وواضح أن الزكاة لو وجبت بدون اشتراط النصاب لكان معنى ذلك أنها تدفع من وحدات الدخل المخصصة للحاجيات الرئيسية للشخص، وهي ذات منفعة أكبر من وحدات الدخل التي تزيد عن النصاب وبالتالي تكون الخسارة أكبر على دافع الزكاة، ولكن الاشتراط توافر النصاب، يجعل الزكاة تخرج من وحدات الدخل الأخيرة ذات النفع الأقل للوحدات الأخيرة من الدخل وعليه تزيد المنفعة الكلية للمجتمع كأثر من الآثار التوزيعية للزكاة .[2]

الفرع الثالث:أثر الزكاة على الاستثمار والادخار.

أولا/ أثر الزكاة على الاستثمار.

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها، وربما فكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، طالما أنها تحقق مايكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال .[3]

فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار.[4]

---

[1]- عقبة عبد اللاوي ، فوزي محيريق،مداخلة تدخل ضمن محور قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة، استخدامها في تحفيز النمو الاقتصادي، والتأسيس لمتطلبات الكشف والشفافية، ورقابة النشاطات الزكاة والأوقاف،المداخلة المرسومة ب: نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة (دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي،ص ص : 2 - 3 .

[2]- الطيب داودي، دلال بن طبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 08، سنة 2008 ص ص: 26 – 27 .

[3] - دلال بن طبي،وظائف السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2003-2004 ،ص:48.

[4]- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2005،ص:199.

وكما أن سداد ديون الغارمين" المدينين" يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تسيير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية .[1]

ثانيا/أثر الزكاة على الادخار .

إن إهتمام الدول بالزكاة وتحصيلها من كل الأموال الخاضعة لها سيرفع حصيلة الزكاة، وسيعالج مشاكل الفقراء والمساكين، ويساهم في مصروفات الأمن والدفاع، وبالتالي سيكون له أثر مباشر في توفير الإيراد العام(الذي هو إدخار إجباري) لتسفيد منه الدولة في تمويل النفقات التي لايمكن تمويلها من حصيلة الزكاة.[2]

المبحث الثاني:عموميات حول الفقر والبطالة وأثارهما.

إن مشكلتي الفقر والبطالة من الظواهر السلبية التي يستلزم إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها والقضاء عليها بشتى الوسائل لما لها من أبعاد خطيرة مدمرة إجتماعيا واقتصاديا.

- ❖ ماهية الفقر .
- ❖ عموميات حول البطالة وأبعادها
- ❖ آثار الفقر والبطالة.

المطلب الأول:ماهية الفقر.

تعددت تعاريف الفقر واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين حول هذه الظاهرة الصعبة والمعقدة، وهي آفة خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور.

الفرع الأول:تعريف الفقر وأسبابه.

أولا/تعريف الفقر:

لقد تعددت تعاريف الفقر وفق لوجهات النظر نحو هذه الظاهرة فالفقر يقع في مجتمع ما، إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاهة الإنساني ويعرف أيضا بأنه حالة من الحرمان المادي ينعكس سماته بانخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية

[1]- دلال بن طبي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

[2]- عصام البشير، الزكاة ودورها في محاربة الفقر، تاريخ النشر 2009/3/30،le تاريخ الزيارة :2014/04/30
http://www.onislam.net/arabic/zakah-counsels/8519/77211-2007-05-27%2011-11-11.html
أنظر إلى:
أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية،ط؟،دار الجامعة، الإسكندرية،2002،ص:385.

والتعليمية وتدني المتطلبات السكانية عن مستواها الملائم، فضلا عن فقدان الأصول الثابتة سواء المتعلقة منها بمتطلبات الحياتية أو تلك المولدة للدخل.[1]

وللفقر حالتان:فقر طارئ قد يكون بسببه اقتصاديا أو طبيعيا أو اجتماعيا إلا أنه طارئ، وفقر غير طارئ بالنسبة لشخص ما بسبب عدم القدرة على إنتاج مايحتاجه لكونه غير قادر على العمل لسبب من الأسباب.[2]

وبتعريف آخر:

هو يتضمن الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية وبالإضافة للمفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض، وتتضح معالم حالة الفقر في الدول النامية من الإحصاءات التالية:توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين بينما أنها لا تتعدى الخمسين في إفريقيا جنوب الصحراء، نسبة الوفيات الأطفال دون الخمس سنين حوالي 170 في الألف في جنوب آسيا، بينما لا يتعدى عشرة في الألف في السويد، ومازال هناك 110مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم، ومن الجدير بالذكر أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على النساء والأطفال، وخصوصا الإناث منهم، كما أن الأوضاع الإثنية أو القبلية تؤثر على توزيع الدخل والخدمات ومن ثم الفقر في عدد كبير من الدول النامية.[3]

ثانيا/ أسباب الفقر.

تنقسم أسباب الفقر إلى أسباب داخلية واخرى خارجية:[4]

I. الاسباب الداخلية:

أ- الأسباب الاقتصادية:

- السياسات الانمائية الحكومية غير المناسبة.
- قلة فرص العمل.
- البيئة القاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي مناسب.
- قلة فرص الحصول على الاصول الانتاجية .
- النقص في الهياكل الاساسية(إنعدام المنافذ الى السوق).
- إنخفاض الاجور تحت خط الفقر* .
- قاعدة الموارد المحدودة.(الطبيعة المالية).

[1]- حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره، ص: 227 .
[2]- المرجع نفسه،ص: 227.
[3]- إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف،الفقر والأزمة الاقتصادية ،دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،1997،ص ص:38-39.
[4]- عدنان داود العذاري،هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن،2010،ص:86.
* **-خط الفقر:** يعرف على أنه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيرا إذا هبط عنه، ويعرف كذلك على أنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.

- التحكم المحدود بالموارد.

ب- الاسباب السياسية:

- إنعدام الوعي بأهمية الإلتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.
- ضعف المشاركة الشعبية.
- حالات إنهيار الاستقرار الداخلي والحروب.
- إنعدام الانفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر.
- البيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فاعلة.
- الفساد.

ت- الاسباب الديموغرافية:

- ارتفاع معدل نمو السكان.
- ارتفاع معدل الإعالة.

ث- الأسباب الاجتماعية:

- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية.
- قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان،التدريب المهني).
- الأمية والتعليم والتدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق.
- التمييز ضد المرأة.
- الحرمان العام.
- العزلة الاجتماعية.
- التهميش الاجتماعي .
- انعدام الاستقرار الاجتماعي.
- دائرة الفقر المفرغة.

II. الأسباب الخارجية:

الشكل رقم(1): يوضح الأسباب الخارجية للفقر.

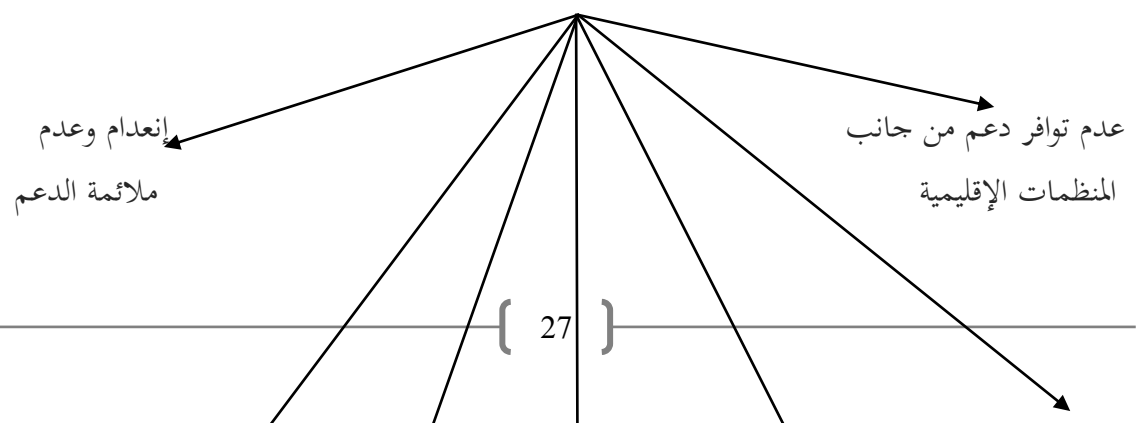

الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج	
تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية	مكافحة الفقر
	عولمة أسواق السلع والخدمات
عبئ الدين	الحروب تدهور نسب التبادل التجاري

المصدر: عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سبق ذكره،ص:86.

الفرع الثاني: أنواع الفقر.

ينتج الفقر من خلال مجموعة من الأسباب سواءا كانت اقتصادية ام اجتماعية وبذلك فهو ينقسم الى عدة أنواع سنذكرها في مايلي:

1) **الفقر المطلق**: يتم عن طريق تحديد مايسمى بخط الفقر والذي يقاس بوحدات عينية من سلع الإستهلاك تمثل القدر اللازم لكل إنسان لكي يعيش عيشة كريمة إلى حد ما، ويضرب هذه الوحدة في أسعارها حسب الرقم القياسي للأسعار المستهلكين في الدولة ينتج خط الفقر ممثلا في مبلغ معين يمثل إجمالي أثمان الوحدات المقدرة من السلع ومن يقل دخله أو إستهلاكه عن هذا المبلغ يسمى فقيرا.[1]

2) **الفقر النسبي**: فإنه ينصرف إلى مستوى فقر المرء نفسه بالنسبة للآخرين وهو عادة لا يستخدم في الدراسات التي تعنى بقضية الفقر.[2]

3) **الفقر المدقع**: إذا كانت موارد الفرد لاتسد الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الاساسية التي لايمكن للإنسان من دونها البقاء على قيد الحياة إلا بفترة قصيرة، فهذا يعني أننا امام ظاهرة الفقر المدقع والذي يمس بصورة أساسية حقوق الديمومة والبقاء في مقدمتها الحق في الحياة،

[1]- محمد عبد الحليم عمر، موقف الإسلام من الفقر والفقراء بالمقارنة مع النظم المعاصرة السائدة، ط؟، د؟، ب؟،جامعةالأزهر، س؟، ص:9.
[2]- المرجع نفسه،ص:9.

وهذا يعني وصول الفرد الى أدنى مستوى من الفقر إذ لا يتمكن من الحصول على الحد الأدنى من المعيشة ويحسب الفقر المدقع إذ تحتسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة وذلك بالإستناد إلى تقديرات الأمم المتحدة للسعرات الحرارية للفرد/ اليوم وهي تختلف من بلد لآخر.ويمكن الحصول على صيغة الفقر المدقع كما يلي: [1]

Pe=cf *kn * m

إذ أن:

pe=خط الفقر المدقع.

cf=كلفة السعرة الحرارية الواحدة.

kn=السعرات الحرارية للفرد ضمن الاسرة في اليوم.

m=عدد الايام في الشهر.

4) **الفقر الإجتهادي:** يتحدد الفقر الإجتهادي وفقا لما يجتهد به الأفراد لمجتمع ما في تقدير الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق إجتماعيا وهذا يعني أن هذا الفقر يختلف بإختلاف وجهات النظر لكل فرد في المجتمع نفسه، أما طرق حسابه فإنه يتم أما عن طريق مسوحات إحصائية يستوجب فيها عينة من الأفراد والأسر للإدلاء بأرائهم حول مستوى الدخل أو استهلاك الذي يعتمدون أنه يمثل الحد الأدنى اللازم والمقبول إجتماعيا أو احتسابه عن طريق استخدام بعض التشريعات المالية أي الاعتماد على اجتهاد المشرعين في وضع الحد الأدنى لمستوى الدخل المشمول بالإعفاء من ضريبة الدخل أو المشمول بإعانات الضمان الإجتماعي.[2]

المطلب الثاني: عموميات حول البطالة وأبعادها.

إن مشكلة البطالة من الظواهر التي يستلزم إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها والقضاء عليها بشتى الوسائل لما لها من أبعاد سلبية خطيرة وآثار مدمرة إجتماعيا واقتصاديا.

الفرع الأول:مفهوم البطالة وأبعادها.

أولا/ مفهوم البطالة.

البطالة بالمعنى الاقتصادي: مفهوم ينحصر بعنصر العمل ويقصد به العاطلين عن العمل، وقد يأخذ بعدة مفاهيم للعاطلين عن العمل الذين تشملهم أرقام البطالة نذكر منها:[3]

[1]- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سبق ذكره،ص ص:50- 51.
[2]- نفس المرجع السابق ، ص ص: 51- 52.
[3]- طاهر حيدر حردان،مبادئ الإقتصاد ، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص ص:183- 184.

- العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا ولكنهم متعطلين عن العمل وقت الإحصاء أو التعداد، وهذا التعريف لايشمل إلا من كان يعمل سابقا، ولكنه لا يشمل مثلا الخريجون الجدد الذين يبحثون عن عمل ولم يكونوا في السابق ضمن قوة العمل.
- العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة عمل، وهذا التعريف أشمل من التعريف السابق ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الرغبة فقط فالرغبة قد يرافقها مجموعة من الأمور تتعلق في الأجر والموقع الوظيفي وغير ذلك.
- وقد يكون أفضل تعريف للبطالة على أنها تشمل كل الأشخاص القادرين عن العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدوه.

البطالة في اللغة: بطل الشيئ يبطل بُطْلاً و بُطُولاً وبُطْلانًا، ذهب ضياعا وخسراً، فهو باطل، والتبطل: فعل البطالة، هو إتباع اللهو والجهالة وبطل الأجير-بالفتح- يُبْطل بطالة وبِطالة أي تعطل فهو بطال، والبطال: الذي لا يجد عملا وقد وردت البطالة بالكسر والفتح والضم ..يقول الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه" عثرات الأقلام في اللغة"، صاحب بطالة: أي عاطل عن العمل، ويعثرون فيفتحون الباء.. والحقيقة هي أننا نستطيع أن نقول: البطالة-بالفتح- وردت في الصحاح-الأساس- اللسان- المصباح- القاموس- الوسيط وغيرها- البِطالة- بالكسر-: وردت في اللسان- المصباح- الوسيط- مستدرك التاج وغيرها، البُطالة- بالضم- وردت في المصباح- المد- المتن- الوسيط وغيرها، ويتبين مما سبق أن البطالة مصدر بَطَلَ وبَطُل، ونعني عدم توافر العمل للراغبين فيه، القادرين عليه، والمتتبع للفظ بطل في القرآن الكريم، وما إشتق منه، يجد أنه ورد قرابة 32 مرة.[1]

وبتعريف آخر: تعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الافراد يبحثون عن عمل ولا يجدونه وتزداد نسبة البطالة في حالة الركود الاقتصادي وتنخفض نسبتها في مرحلة الازدهار والانتعاش الاقتصادي.[2]

الشكل رقم (2): ايضاح من هم العاطلون

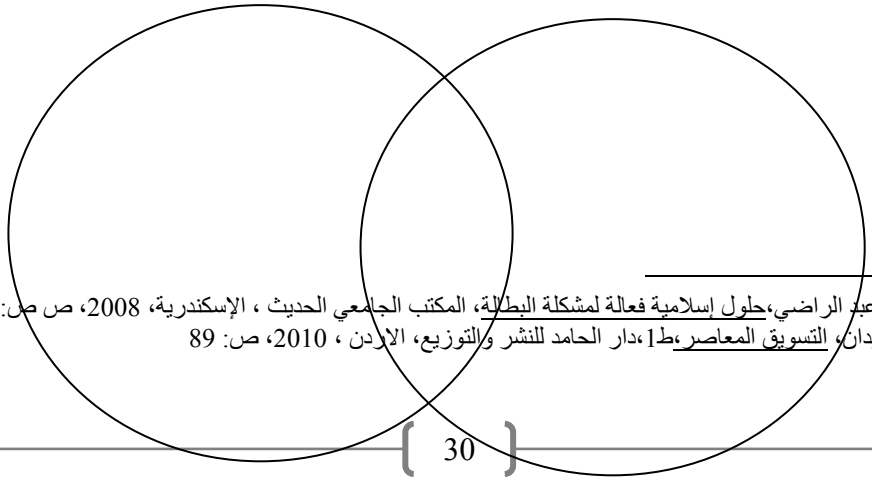

[1]- إبراهيم محمود عبد الراضي،حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2008، ص ص: 39-40.
[2]- نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر،ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن ، 2010، ص: 89

الباحثون عن العمل عاطلون لايعملون

المصدر: سعيدي يحي، بوقرة رابح، قرين علي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة، الجزائر، ص:2.

ثانيا/ أبعاد مشكلة البطالة.

للبطالة أبعاد عديدة تؤثر وتتأثر بغيرها نذكر منها البعد الإقتصادي والاجتماعي و الأمني:

-البعد الإقتصادي:

يجب أن يساهم كل فرد في العمل فإذا لم يجد جزءا من أفراد المجتمع فرصة للعمل فمعنى ذلك هدر وخسارة لإمكانيات وطاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج ويمثل خسارة إقتصادية في القوى القادرة على الإنتاج وحرمان المجتمع من الإشباع الذي ينتج عن استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلون ومع تدهور الأحوال الاقتصادية في أي بلد، فإنه يتوقع أن يزيد عدد الجرائم الإقتصادية خلال فترة قصيرة وأظهرت عدد من الدراسات أن هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية سواء في حالة الانكماش أو حالة الرواج الاقتصادي وبين بعض الجرائم، وإن معظم مرتكبي جريمة السرقة كانوا من العاطلين عن العمل،ومن انعكاسات مشكلة البطالة من الناحية الاقتصادية، إن الفرد العاطل بعد تكملة دراسته وعدم وجود عمل يتناسب مع المؤهل الذي إستغرق وقتا طويلا حتى ناله، يكون في حالتين:

إما أن يبقى في حالة بطالة أو يقبل العمل في أي مجال،وكلا الأمرين خسارة تؤدي إلى عدم إستفادة المجتمع مما حدث من تعلم وإعداد، وفي كلا الحالتين هناك فاقد لأن ماصرف على الفرد ولم يكن له عائد مباشر على الفرد والمجتمع وتؤدي البطالة أيضا إلى قصور مهارات الخريج الذي أعد فعلا لمزاولة عمل ما، فالمهارات تقل شيئا فشيئا نتيجة عدم الممارسة، وتؤدي البطالة إلى مزيد من البطالة وكذلك للركود

الإقتصادي المصاحب لها، وفي ظل البطالة يقبل بعض الخريجين خاصة الجامعيين العمل في بعض الحرف التي تتطلب مستويات تعليمية عالية وهذه تسبب إزدياد البطالة لدى فئة غير المتعلمين.[1]

-البعد الاجتماعي:

إن الأسرة هي نواة المجتمع وفي مهدها تتربى الطفولة التي هي ذخيرة المستقبل والرصيد الإنساني الممتد على طول الزمن، وفي محيط الأسرة الذي يتميز بصلات الود والرحمة تنبع المواهب الفطرية الأولى في حياة الأبناء، ولا شك أن هؤلاء الشباب الذين هم رجال الغد أمل المستقبل المشرق وسند الوطن وعدته- في فسادهم فساد للمجتمع وفي ضياعهم ضياع للأمة جمعاء وليس للأسرة فقط- لأن الأسرة هي نواة المجتمع وأمله، وأن الأباء والأمهات عندها يغفلون عن تربية الأولاد فإن ذلك سيؤدي إلى إنحرافهم وسوء خلقهم لعدم وجود الرعاية والحنان والتوجيه السليم، وأن البطالة سبب من الأسباب التي تدفع إلى الطلاق، الذي يفرق شمل الأسرة ويعاني منه الأبناء، حيث يساهم مع غيره من الأسباب في دفعهم إلى طريق الإنحراف والإجرام وغالبا ماتؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه. فالبطالة طبقا لهذا التصور النظري تؤدي إلى إنحلال الروابط الإجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعايشه، وإنهيار القيم والمعايير الإجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل، نتيجة عدم قدرته على التمسك بها ومراعاتها لقصور الوسائل المتاحة لديه عن تحقيق ومراعات هذه القيم نتيجة توقفه عن العمل، وفقدانه لأهميته الإجتماعية في ظل هذه القواعد والقيم.[2]

-البعد الأمني:

إن البطالة لها أثرها على المستوى الإجتماعي والسياسي والأمني أيضا بإعتبار أن البطالة ترتبط بإنقطاع الدخل ومن ثم صعوبة الحياة نتيجة العجز في تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية مما يترتب عليه الجنوح إلى الجرائم الإجتماعية والإرهاب والعنف وجرائم الأداب وإنتشار مصادر الدخل غير المشروعة التي تعتبر ذات إغراء مرتفع للضائعين من الشباب المتعطلين عن العمل على جميع المستويات فضلا من شدة الإحسان بالفقر بالإضافة إلى النقمة على المجتمع بصفة عامة للولاء والإنتماء إلى البلاد،وإن من أخطر الأبعاد لمشكلة البطالة هو البعد الأمني الذي يهدد المجتمع بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة، إن صلة البطالة بالإجرام لصلة مباشرة وغير مباشرة في الوقت نفسه فالبطالة تعني حرمان العامل الذي توقف عن العمل من مورد رزقه، وهو مايؤدي إلى عجزه عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، مما قد يضطره إلى سلك

[1]- هدى العزاوي، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام والأمن القومي في ظل تحديات الإصلاح الإقتصادي، جامعة بغداد، العراق، ص:4.

[2] - محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الإجتماعي والأمن القومي في ظل الجات. العولمة. تحديات الإصلاح الإقتصادي،ط؟، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية،2003، ص ص: 79-80.

سبيل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع ويلاحظ مع ذلك أن هذه الآثار للبطالة ليست حتمية، بمعنى أنه ليس كل المتعطلين يسلكون سبيل الجريمة لإشباع حاجاته الضرورية، بل أن منهم من يقوى على الصمود في مواجهة هذه الأزمة الطارئة كما أن للبطالة آثار غير مباشرة على ظاهرة الإجرام، لأن الفرد حين يعجز عن الإنفاق على نفسه أو على من تلزمهم نفقته تسوء حالته النفسية، وقد يقدم تحت تأثير تلك الحالة على بعض أفعال الإعتداء على نفسه أو على الغير من الأفراد.[1]

الفرع الثاني: أسباب وأنواع البطالة.

تعتبر البطالة من أخطر الظواهر فهي تظهر بعدة أشكال وتنتج من خلال أسباب، حيث تؤثر وتتأثر بغيرها.

أولا/ أسباب البطالة.

ترجع أسباب البطالة إلى : [2]

- التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ ،فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعا، ذلك ان الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل ،فالنمو السكاني يؤدي الى زيادة نمو القوى العاملة.
- ندرة الموارد الاقتصادية أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية .
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم .
- عدم تحديث وتطوير اساليب وطرق العمل ،وعدم التوسع في اماكن الانتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة .
- انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية.

[1]- هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص:5.

[2]- خليلي أحمد، هاشمي بريقل، مداخلة مشتركة بعنوان واقع البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص:5.

- توظيف وعمل بعض الشباب في اعمال واشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة .
- انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .
- الرد على طالبي العمل بان التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الاعفاء من الخدمة العسكرية .
- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم.لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية.

ثانيا/ أنواع البطالة.

للبطالة عدة أنواع نذكرها فيمايلي:

1. **البطالة الهيكلية:**

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم ملائمة المهارة التي يمثلها العمل مع فرص العمل المتاحة أو بسبب جهل العمال بفرص العمل الموجودة، وأيضا قد تنشأ البطالة الهيكلية بسبب عدم توفر عناصر الإنتاج الأخرى اللازمة للعملية الإنتاجية، وقد يكون هذا الشكل من البطالة أكثر وضوحا في الدول النامية، فهناك فيض في الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن إستخدامها في الزراعة والصناعة الحديثة والتي تتطلب كفاءة ومهارة فنية من نوع آخر.[1]

2. **البطالة الاحتكاكية:**

حيث يكون هناك دوما عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل لأول مرة، أو يكونون في حالة ما نسميه بالحراك الاجتماعي، أي أنهم ينتقلون من عمل إلى آخر أفضل منه، ويضطرون إلى قضاء بعض الوقت بحثا عن العمل الأفضل وتتصف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبيا وهي لا غنى عنها في كل المجتمعات.[2]

3. **البطالة الدورية:**

[1] - طاهر حيدر حردان، مبادئ الإقتصاد،مرجع سبق ذكره ص: 185.
[2]- أحمد الأشقر،الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2007 ،ص:301.

وتحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة وأخرى، ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار والكساد تعاقبا دوريا، ففي فترو الإزدهار يكون معدل البطالة منخفضا وفي فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعا.[1]

4. **البطالة الإجبارية:**

تعرف البطالة الإجبارية أو كما يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة على أنها وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة ولكنهم لا يجدون عملا وبالتالي لايوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي، ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا والبطالة الدورية وهي التي تنشأ بسبب التقلبات الدورية في الدخل.[2]

5. **البطالة الموسمية:**

هي بطالة الأشخاص الذين يعملون ساعات أقل من المعتاد "يوميا أو أسبوعيا "، أو يعملون خلال فترة من العام ويتعطلون فترات أخرى...أو في مواسم معينة (مثل موسم الحصاد في الزراعة أو السياحة ويتعطلون بقية العام.وهذه الأخيرة يطلق عليها مصطلح "البطالة الموسمية" وتضم البطالة الجزئية أيضا كافة الأعمال ضئيلة الإنتاجية التي لا يستغرق أدائها إجمالا إلا وقت ضئيل جدا ومع ذلك يخصص لها العاملين فيها نهارهم أو ليلهم بأكمله لقضائها.. والبطالة الجزئية تعني في الواقع أن طاقة العمل الكاملة لدى الفرد ليست مستخدمة إلا جزئيا، ولهذا السبب يمكن أن يدخل تحت مسمى البطالة الجزئية البطالة المقنعة وذلك حينما تعرف بأنها الحالة التي يزداد فيها عدد العمال على الحاجة الكلية للعمل.[3]

المطلب الثالث:آثار الفقر والبطالة.

للفقر والبطالة آثار إجتماعية وإقتصادية خطيرة تؤدي إلى تدهور المجتمع خاصة والاقتصاد عامة.

الفرع الأول: آثار الفقر.

أولا/ الآثار الاجتماعية:

تتمثل الآثار الإجتماعية في:[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 301.

أنظر إلى :

حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمانن الأردن،2000،ص:257.

[2]- محمد فوزي أبو السعود،مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، دار الجامعية ،الإسكندرية،2004، ص:220.

[3]- حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره، ص:329.

[4]- بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والاسلامي، أسبابها وآثارها، جامعة سعد دحلب، البليدة، س؟، ص ص: 7-8.

- ظهور إنحرافات كبيرة على مستوى سلوك الافراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.
- عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فإرتفاع عبئ الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالأباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك مما يؤدي إلى إنتشار الأمية بين الأطفال.
- بروز ظاهرة عمالة الأطفال وآثارها السلبية على المجتمع والإقتصاد.
- تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال(إرتفاع الوفيات) والعناية بهم وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض وللعدوى المزمنة .

ثانيا/ الآثار الإقتصادية:

تتمثل الآثار الاقتصادية في مايلي:[1]

- ظهور الفساد وإنتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن إعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إل تنميته وظهوره لعيان بشكل ملفت للإنتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحضورات، فالموظف الذي لاتمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته(وفي ظروف معينة)، يصبح موظفا فاسدان وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الإقتصاد ككل.
- تدهور معيشة الأفراد.
- ظهور الآثار الإجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد وضعف مستوى نشاطهم الإقتصادي الشيئ الذي يؤدي إلى إنخفاض دخل الدول.

الفرع الثاني:آثار البطالة.

أولا/الآثار الاقتصادية:

ينتج عن ظاهرة البطالة عدة آثار سلبية ومنها الاقتصادية وتتمثل في:[2]

- تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل، أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد الى حالة التوازن التوظيف الكامل.

[1]- المرجع نفسه ،ص8.

[2]- بقاط حنان، الآثار الاقتصادية للبطالة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر،2005 -2006، ص ص:18- 19.

- انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى اصدار جزء من الطاقة الانتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج القومي والدخل القومي.
- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي.
- اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.
- تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية.
- يعتبر عنصر العمل رئيسي من عناصر الانتاج وعدم إستغلالها لهذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة اشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوى العاملة الراغبة والقادرة على العمل والانتاج كما تعبر البطالة هدر للطاقات الاقتصادية والتفريط بمورد نادر.
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبرتهم.
- ضياع في تكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على العنصر البشري.

ثانيا/ الآثار الإجتماعية والنفسية:

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزا لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هو معروف؟. . . في عالم الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحاف وهضم الحقوق، وخصوصا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين .[1]

وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وانشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها

[1]- سعيدي يحي ،بوقرة رابح، قرين علي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي ،مرجع سبق ذكره،ص ص:5-6

السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين. بالاضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وإلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.[1]

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الفصل مايلي:

الزكاة ثالث ركن من أركان الإسلام وهي تعني الطهارة وتطلق على النماء أي الزيادة، حيث تعددت تعاريف هذا الركن عند الفقهاء. وهي مقدار محدد من المال فرضه الله تعالى على كل مسلم غني حر للإنفاق على المصارف المحددة شرعاو تحتل الزكاة في الإسلام مكانة رفيعة ومنزلة سامية ومرتبة متقدمة ومشروعية حكمتها واجبة بالكتاب والسنة والاجماع.

وللزكاة شروط تجب فيها تتمثل في الاسلام، الحرية، النصاب، حولان الحول، الملك التام، وتتميز الزكاة بجملة من الخصائص ونسبتها ثابتة ومحددة ب2.5 % على معظم أنواع الثروة الخاضعة للزكاة ومصارفها محددة في كتاب الله الكريم ولا يجوز تغييرها وخصص الله تعالى بعض الموارد التي تجب فيها الزكاة إذا كانت قابلة للزيادة والأموال المخزنة.

وللزكاة دور إقتصادي وإجتماعي عظيم بإعتبارها جزء من نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام حيث تؤثر على المجتمع وآثارها عظيمة من خلال محاربة البطالة وتوفير مناصب عمل ووجود مجتمع متكافل ومتضامن، وتؤثر على الإستهلاك والدخل لأنها مدفوعات تحويلية من الأغنياء إلى الفقراء وللزكاة تأثير على

[1] - المرجع نفسه ،ص:6.

الاستثمار والادخار لأنها تعمل على سرعة دوران رأس المال لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه، وتعمل على محاربة الموارد المكتنزة من خلال تحويلها إلى مجالات الادخار .

الفقر والبطالة آفتين إجتماعيتين وظاهرتين سلبيتين خطرة فالفقر يعد حالة من الحرمان المادي وينعكس سماته بإنخفاض الاحتياجات الاساسية وهو تدني في جميع المستويات وللفقر عدة أسباب تبرز ظهوره داخلية واخرى خارجية، وتنقسم الأسباب الداخلية إلى سياسية واقتصادية واجتماعية، ويخلف الفقر آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر سلبا على المجتمع والاقتصاد معا.

وتعتبر البطالة من أخطر الظواهر حيث ينحصر مفهومها في العاطلين على العمل، ولها ابعاد مختلفة منها البعد الاقتصادي والاجتماعي والأمني، وتنتج من خلال عدة أسباب حيث تؤثر وتتأثر بها وبالتالي فلهذه الآفة عدة انواع وهي الهيكلية، الاجبارية، الدورية، الاحتكاكية، المقنعة، وتعتبر البطالة هدرا لأهم موارد الانتاج وبالتالي فهي تؤثر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا.

تمهيد:

تعد ظاهرتي الفقر والبطالة من أخطر المشكلات للدول التي تعاني منها ونتيجة لذلك تضع خطط لمواجهة الفقر والبطالة وأحيانا لا تنجح هذه الخطط في تحقيق الأهداف وتبرز التجربة الاسلامية في أن الزكاة أداة هامة في القضاء على هاتين المعضلتين، حيث تؤدي لزيادة تماسك المجتمع وتكافل أفراده والقضاء على الفقر وما يرتبط به من مشاكل اجتماعية واقتصادية إذا ما أحسن استغلال اموالها وصرفها لمستحقيها،وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:بيان أثر الزكاة في الفقر من خلال أدوارها الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني:دور الزكاة في زيادة التوظيف والتخفيف من معدلات البطالة.**

المبحث الأول:. بيان أثر الزكاة في الفقر من خلال أدوارها الاقتصادية.

تسعى الزكاة للقضاء على الفقر وتحقيق التوازن المالي في المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة سنويا بناءا على معدلات محددة ونصاب معلوم، فجميع النظريات الاقتصادية تسعى جاهدة لتقليص هذه الظاهرة لما لها من خطر على العملية التنموية، وأساسا على ذلك قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب وهي:

- ❖ الآثار الاقتصادية المباشرة وإعادة توزيع الدخل.
- ❖ أثر ودور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر.
- ❖ الأبعاد الاقتصادية للزكاة في معالجة مشكلة الفقر من مدخلي السيولة والاستثمار.

المطلب الاول: الآثار الاقتصادية المباشرة وإعادة توزيع الدخل.

تتمثل الآثار الاقتصادية المباشرة للزكاة في تعبئة الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع وزيادة حجم الاستثمارات وإعادة توزيع الدخل.

الفرع الاول: الأثر الاقتصادي المباشر(تعبئة الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع).

يمكننا القول أن الأثر الاقتصادي المباشر للزكاة في حل مشكلة الفقر يتمثل في تعبئة الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع المسلم من خلال دعم وتشجيع وتنمية القدرات الذهنية والمهنية لتلك الطاقات وتحويلها إلى طاقات فاعلة منتجة في مجتمعها، إذ أن الأصل في موارد الزكاة عدم توجيهها نحو تلبية المتطلبات الاستهلاكية للأفراد الذين يشملهم مصرف الفقراء إلا في حالات نادرة كما سيأتي، وإنما الأصل المتفق مع مقاصد التشريع هو تنمية المهارات والقدرات لأولئك الفقراء بما يشعرهم بمسئولياتهم تجاه مجتمعهم ويقضي فيهم على الروح الاتكالية ويساعد في استنهاض طاقاتهم وقدراتهم الانتاجية وتوجيهها واستثمارها الاستثمار الأمثل بما يحقق النفع لهم ولمجتمعهم ويكفل لهم المستوى اللائق بالمعيشة، وهو ما سيتبين لنا من خلال محاولة التعرف على دور الزكاة في معالجة الأسباب المؤدية إلى الفقر والتي وجدنا أنها ناجمة في الأساس عن تعطل الطاقات الذهنية أو المهنية لأفراد شريحة الفقراء، أو عدم استعمال تلك الطاقات الاستعمال الأمثل مما يجعلهم غير قادرين على المساهمة في بناء المجتمع وبالتالي يحرمون من ثمرة ذلك البناء.[1]

وحتى نؤكد من أن الأثر الاقتصادي المباشر للزكاة يتمثل في تعبئة الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع المسلم، سنحاول عرض موجز لدور الزكاة في معالجة أسباب الفقر من خلال عرض أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفقر، حيث أن الفهم العميق لتلك الأسباب هو الأساس في عرض الدور الذي يجب أن تؤديه الزكاة في تجفيف منابع الفقر ومن ثم إثبات الأثر الناجم عن ذلك الدور.[2]

---

[1]- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ،ندوة اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ، ط2،جدة، 2002، ص:604.

[2]- بختي زوليخة، هبور أمال،مساهمة الزكاة في تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر،ص:10.

ويمكن تقسيم أسباب الفقر إلى مجموعتين رئيسيتين يمكن بيانها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3):

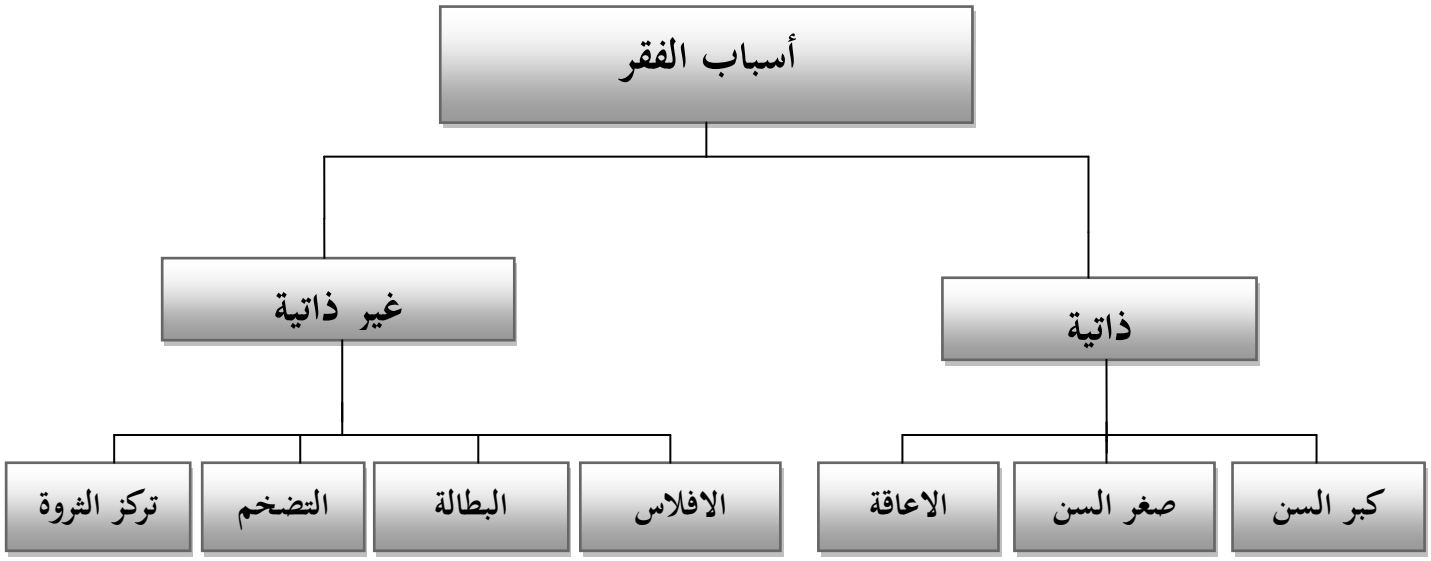

المصدر: أحمد العوران، الدور الاقتصادي التنموي للزكاة من خلال معالجتها لقضية الفقر، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، المجلد26، العدد1، 1999،ص:9.

ويتمثل دور الزكاة في معالجة أسباب الفقر الذاتية والغير ذاتية في:[1]

أولا/ دور الزكاة في معالجة الأسباب الذاتية للفقر:

إن فئة كبار السن، وفئة صغار السن الذين لا يجدون عائلاً، وكذلك فئة المعاقين تشترك جميعها في أنها عاجزة عن الحصول على دخل يضمن لهم المستوى اللائق من المعيشة ومن ثم فإنهم يندرجون ضمن مصرف الفقراء وبالتالي يجب على بيت مال الزكاة إعطائهم ما يكفيهم، إلا أن طبيعة الإنفاق عليهم من أموال الزكاة قد تختلف من فئة إلى أخرى ومن ثم فإن الأثر على ذلك الإنفاق بالتأكيد يختلف، فمثلاً الإنفاق في حال كبار السن يجب أن يتركز على تلبية حاجاتهم الاستهلاكية كالمأكل والمشرب والمسكن والتأمين الصحي والخادم وغير ذلك من المتطلبات التي تعتبر ضرورية لتأمين مستوى لائق لهم من العيش، ومن ثم فإن الأثر الناجم عن الإنفاق على هذه الشريحة هو زيادة حجم الطلب الاستهلاكي في المجتمع، إلا أنه ولصغر حجم هذه الشريحة يصعب القول أن هذا الأثر قد يكون كبيراً بالدرجة التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأثر العام للزكاة وهو تعبئة الطاقات البشرية في المجتمع.

[1]- أحمد العوران، مرجع سبق ذكره، ص ص:9-10.

أما فئة صغار السن فمما لاشك فيه أن الإنفاق عليهم يجب أن يكون له بعداً أكبر من مجرد إشباع حاجتهم الاستهلاكية، إذ يجب أن يأخذ في الاعتبار ضمان حماية هؤلاء الصغار من الانحراف وضمان النشأة الصالحة لهم، وبالتالي فإن الإنفاق على هذه الفئة يجب أن يتوزع على تلبية حاجاتهم المادية الاستهلاكية، وتلبية حاجاتهم المعنوية كالتعليم والتأهيل والتدريب وتطوير قدراتهم والدعم المادي لهم في إنشاء مشروع يضمن لهم العيش الكريم إن صاروا من أصحاب الحرف، وهو ما يدفعنا إلى القول أن أثر الزكاة على المدى الطويل في هذه الحالة هو توجيه تلك الطاقات وتعبئتها للمستقبل.

أما فئة المعاقين فإن طبيعة الإنفاق عليهم من أموال الزكاة يجب أن تعتمد على حالتهم فإن كانت ميؤوس منها ويستحيل قدرتهم على العمل فإن موارد الزكاة يجب أن تضمن لهم كافة متطلباتهم الاستهلاكية من مأكل ومشرب ومسكن وعلاج، أما إن كانت إعاقتهم مؤقته أو أنهم قد يصبحوا قادرين على العمل فإن واجب بيت مال الزكاة أن يضمن لهم تلبية حاجاتهم الاستهلاكية والعمل على إعادة تأهيلهم وتدريبهم وتعليمهم واكتشاف مواهبهم وتنميتها حتى يصبحوا قادرين على الانخراط في فئة المنتجين في المجتمع ومن ثم يحققوا لأنفسهم المستوى اللائق الكريم من العيش. ونظراً لقلة هذه الفئة فإنه يمكننا القول أن الأثر الذي قد ينشأ عن الإنفاق على هذه الفئة من موارد الزكاة يكاد يكون ضئيلاً ومتفاوتاً بحيث يكون من الصعب تحديده.

ثانيا/ دور الزكاة في معالجة الأسباب غير الذاتية للفقر:

وهي الأسباب التي لا تكون ناجمة عن عجز عضوي عند الإنسان كما في حالة الأسباب الذاتية وإنما عن ظروف خارجة عن إرادته، ويمكننا القول أن هذه الأسباب ناشئة أصلاً عن مشاكل اقتصادية وهو ما يعني أن دور الزكاة في معالجة هذه الأسباب دور اقتصادي بالأساس وهو ما يعني أن أثرها في معالجة هذه الأسباب سيكون اقتصادياً ويتمثل في إزالة العوائق التي تمنع الفقير من العودة لمزاولة النشاط الذي كان يشكل له مصدر دخل بما يضمن له معاودة نشاطه وكسب ما يؤمن له الحياة الكريمة، ففي حالة الإفلاس مثلاً من المتوقع أن يواجه الإنسان ظروف طارئة تجعله يفقد ما يملك من ثروة وبالتالي يصبح غير قادراً على العمل ومن ثم يصبح فقيراً تجب عليه الزكاة، ودور الزكاة في هذه الحالة يتمثل في إعطائه من حصيلة الزكاة ما يمكنه من خلال مؤسسته من العودة لمزاولة النشاط الذي يشكل له مصدر دخله، والأثر الناجم عن هذا الدور هو إعادة تأهيل تلك الطاقات لتعاود إنتاجها وعطائها بما يكفل تحقيق النفع لها وللمجتمع الذي تعيش فيه.

الفرع الثاني:الأثر الاقتصادي الثاني(زيادة حجم الاستثمارات في المجتمع).

أسلفنا فيما سبق أن الأثر المباشر للزكاة فيما يتعلق بحل مشكلة الفقر هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع ومما لا شك فيه أن تعبئة تلك الطاقات تعني توجيهها نحو الانتاج، وقد اتفق الكثير من الباحثين في اقتصاديات الزكاة على مجموعة من الصور الاستثمارية التي يمكن لبيت مال الزكاة تمويل الفقراء من خلالها، وأهم هذه الصور هي:[1]

1- تمويل الفقير برأس مال نقدي يعمل فيه ولا يستهلكه كثمن آلة حرفته.
2- شراء أصول ثابته وتوزيعها على الفقراء.
3- تدريب الفقراء على المهارات المختلفة.
4- استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية ثم تمليكها للفقراء.
5- تقديم الخدمات التي تدخل في برامج تنمية الموارد البشرية.
6- شراء أسهم استثمارية وتوزيعها على الفقراء.

ويلاحظ من خلال هذه الصور الاستثمارية أن الزكاة بالتأكيد ستؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات في المجتمع من خلال استخدام هذه الصور الاستثمارية في دعم شريحة الفقراء، وهو ما يعني أن دالة الاستثمار في مجتمع يطبق الزكاة ستكون أعلى من دالة الاستثمار في مجتمع لا يطبق الزكاة من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة للزكاة على الاستثمار والتي يخصنا منها هنا ما يتعلق بأثر الزكاة فيما يتعلق بدورها في حل مشكلة الفقر. والشكل التالي يبين لنا أثر الإنفاق الاستثماري على الفقراء من موارد الزكاة على دالة الاستثمار في المجتمع الزكوي.

الشكل(4): دالة الاستثمار في مجتمع زكوي

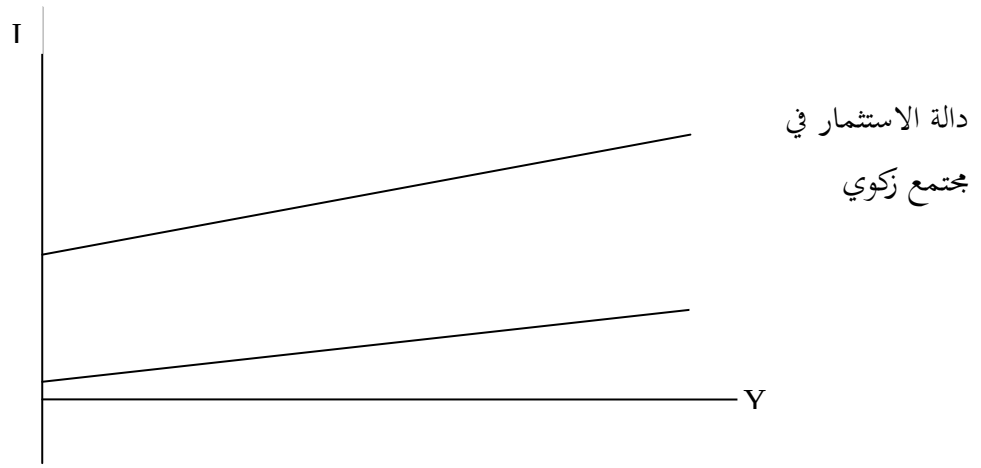

المصدر: بختي زوليخة ،هبور أمال، مرجع سبق ذكره،ص:13.

[1]- بختي زوليخة ،هبور أمال،مرجع سبق ذكره ،ص:12.

الفرع الثالث:الزكاة وإعادة توزيع الدخل والتوزيع.

لاشك ان وجود الثراء الفاحش في مجتمع إلى جانب الفقر المدقع يعد من أعظم الآفات في المجتمع، وقد حرص الإسلام على اجتثاث هذه الظاهرة من خلال تشريعه للعديد من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الثروة والتي من أهمها الزكاة، إذ أن من أهم أهداف الزكاة توسيع التملك وتكثير عدد الملاك وتحويل أكبر عدد مستطاع من الفقر والعوز إلى أغنياء مالكين لما يكفيهم ومن يعولونه طوال العمر، ولقد نص القرآن الكريم صراحة على أن منع تركز الثروة وتحقيق عدالة توزيع الثروة يعد هدف رئيسياً من أهداف الزكاة والفئ، قال تعالى: ﴿ **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾[1] ويتفق الكثير من الباحثين أن للزكاة أثر مباشر في تحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل من خلال كونها أداة دورية تعمل على إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء كل عام، من خلال اقتطاع جزء من دخول الأغنياء وثرواتهم واعطاؤها للفقراء.[2]

المطلب الثاني: أثر ودور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر.

عالج الاسلام الفقر بمنهجية متميزة في التعامل مع الفقر، فقد بين الأسباب التي تمنع وقوعه وذلك بوضع حلول مناسبة والقضاء على هذه الظاهرة، ومن أجل حل مشكلة الفقر تسعى الدول جاهدة إلى إيجاد مصدر ومصادر دخل وذلك لزيادته ، ومن ثم رفع مستوى المعيشة وهذا سبب من أسبابها وطريقة لمكافحته.

الفرع الأول: التميز الإقتصادي الإسلامي في علاج الفقر بالزكاة.

من المعروف أن الفقر مشكلة اجتماعية لها عواقب وخيمة على المجتمعات،وقد لجأت دول العالم الى مختلف الانظمة الاقتصادية ولا هدف لها إلا محاربة الفقر وتوفير الحياة الكريمة الحرة فإتجهت هده الدول إلى نظام الرأسمالي تارة والشيوعي تارة أخرى وأوضحت التطبيقات الميدانية أن لكل نظام من هذين عيوبه فلجأت بعض الدول إلى حل وسط بين هذين النظامين المتطرفين، ورغم ذلك أصبحت مشكلة الفقر مشكلة هيكلية نظرا لإعتماد هذه الدول على الآليات التطوعية لمحاربة هذه الظاهرة وأظهرت التجارب عجز هذه الوسائل،فلابد لنا بالإجمال أن تتجاوز مرحلة الواجبات الفردية غير الدقيقة الى مرحلة النظام العام التي تدخل في إختصاص الدولة وحدود سلطتها وقد قام الإسلام لأول مرة في تاريخ البشرية بهذا التطور العام، ففرضت الزكاة وأن أول مصارفها كما بين الله تعالى للفقراء والمساكين، وهذا يدلنا على أن الهدف الاول من الزكاة هو القضاء على الفقر والعوز ويستدل على هذا أيضا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه حين وجهه الى اليمن((أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم))ن لقد رأينا ان الزكاة اداة فعالة في

[1]- سورة الحشر، الآية: 7.

[2]- براق محمد، كروش نور الدين، الزكاة كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية – إسقاط على تجربة الجزائر في تسيير أموال الزكاة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، 03- 04 ديسمبر،2012،ص ص: 181-182.

تخفيف حدة البطالة فهي بذلك تساهم ضمنيا في تخفيف حدة الفقر وخاصة ان معدل الاعالة كبير جدا الذي نحصل عليه بقسمة عدد العاملين على عدد السكان الإجمالي ويدل على عدد الافراد الذين يعيلهم شخص واحد، فعلى سبيل المثال كان كل فرد عامل في الجزائر يعيل تقريبا ستة أفراد في سنة 1996 ومعنى ذلك أن توظيف شخص واحد هو توفير لقمة العيش لستة افراد بالمتوسط واخراجهم من دائرة الفقر جزئيا أو كليا حسب معدل الاجر الذي يتقاضاه المعيل، كما انها تساهم صراحة في رفع المستوى المعيشي للفقراء لأن الله خصهم من نصيبهم من الزكاة،فهي تقدم لهم لامنة ولاهبة ولكن فريضة من الله عز وجل وبما ان هذه الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد الى الفقراء فهي بذلك تساهم في تقليل التفاوت بين الطبقات.[1]

إن الزكاة علاج دائم لمشكلة الفقر الهيكلية لأن الله لم يحدد يوما بعينه وإنما أحياها في العام مرة واحدة عندما تصل النصاب ويحول عليها الحول وتاريخ إستيفاء هذه الشروط تختلف من فرد الى آخر وبذلك فإخراجها يدوم طوال العام، كما أن الله عز وجل ضمن ديمومتها خلال حياة الأفراد والأجيال بفرضها على الناس أولا وإجبار الحاكم على جمعها من الرعية ثانيا وهكذا تأثيرها في الحد من مشكلة الفقر مستمرا واذا كانت ومواردها غير قادرة على مجابهة هذه الظاهرة فإن بعض الفقهاء يرى بإمكانية تعجيل دفعها.[2]

الفرع الثاني: دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر.

يعد تفشي ظاهرة الفقر من أعظم الآفات المجتمعية، و عليه فقد حرص الإسلام على اجتثاث هذه الظاهرة من خلال تشريعه للعديد من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الثروة والتي من أهمها الزكاة، إذ أن من أهم أهداف الزكاة توسيع دائرة التملك وتحويل أكبر عدد مستطاع من الفقراء والمعوزين إلى مالكين بما يكفيهم شر السؤال ومن يعولون. ويتفق الكثير من الباحثين أن للزكاة أثر مباشر في تحقيق عدالة توزيع الثروة و اجتثاث الفقر و أسبابه من خلال أداة دوريتها التي تعمل على إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، و ذلك من خلال اقتطاع جزء من دخول الأغنياء وثرواتهم وإعطاؤها للفقراء.[3]

والواقع ان الزكاة ليست هي العلاج الوحيد للفقر في نظر الإسلام فهناك العمل الذي يجب أن يسعى له الفرد ويساعده اولو الامر، يسد عن طريقه حاجاته، ويكفي به نفسه وأسرته، ويستغني به عن معونة غيره، وهناك نفقات الموسرين من الاقارب، وموارد الدولة الاسلامية المختلفة والحقوق الواجبة في المال بعد الزكاة، والصدقات المستحبة وغيرها...فكل هذه تعمل على علاج الفقر وإستئصال جذوره، بجانب فريضة الزكاة، ومع هذا يمكن القول: إن المهمة الاولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجا جذريا أصيلا لايعتمد على المسكنات

[1]- البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان: الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ص :12.

[2]- المرجع نفسه،ص:13.

[3]- الوافي الطيب، مداخلة بعنوان: الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر،تجربة صندوق الزكاة الجزائري،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر،ص: 3.

الوقتية، او المداواة السطحية الظاهرية.[1] حتى أن النبي ﷺ لم يذكر في بعض الاحيان هدفا للزكاة غير ذلك، كما في حديثه لمعاذ حين أرسله لليمن ،وامره ، ان يعلم من أسلم منهم:((أن الله إفترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم))[2].

ودور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر يتمثل ايضا في:[3]

أولا/ دور الزكاة فى تحسين أحوال الفقراء والمساكين:

هذا ولقد أكد علماء الاقتصاد الإسلامي على ضرورة وأهمية تحصيل الزكاة بالحق واستخدامها فى مصارفها الثمانية لقولة سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[4]، بالحق ومنع الإسراف والتبذير فى تحصيلها أو استخدامها فى مجالات الترف فعلى سبيل المثال عندما نعطى الفقير والمسكين ونحرر العبيد ونساعد الذين أثقلتهم الديون وإقامة المرافق العامة ...، كل هذا يؤدي إلى زيادة القوة الإنتاجية للمجتمع ويزداد الدخل القومي، وسوف يؤدي هذا إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد جميعاً وبذلك ترتفع الكفاية الإنتاجية لكل منهم ، وترتفع مستويات الدخول، ولنا في صدر الدولة الإسلامية الأدلة على ذلك فعلى سبيل المثال: فى عهد عمر بن عبد العزيز ارتقى مستوى المعيشة للأفراد لدرجة أنهم لم يجدوا فقيراً أو مسكيناً لإعطائه الزكاة .

وفى هذا الصدد يجب أن نذكر قول أستاذنا الدكتور (يوسف القرضاوى): [فرض الله الزكاة وجعلها من دعائم دين الإسلام تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء ، فيقضى بها الفقير حاجاته الأساسية المادية مثل المأكل والمشرب والملبس والمسكن وحاجاته النفسية والحيوية مثل الزواج وحاجاته المعنوية الفكرية مثل العلم ، وبهذا يستطيع الفقير أن يشارك فى الحياة الاقتصادية] فالذي يحصل على الزكاة اليوم سوف يصبح بعد ذلك دافعاً لها وهذه هى سُنة الحياة ولن نجد لسنة الله تبديلا .

كما تعمل زكاة المال على القضاء على مشكلة تكدس الثروات فى يد فئة قليلة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، فهى تنمي موارد الفقير والمسكين والمثقل بالديون من ناحية وتحفز الغنى ليساعده وكل الوسائل الممكنة ولاسيما عن طريق الإيعاز بأنه سيموت وأنه تارك ماله فهذا المنهج سيقود فى الأمد القريب إلى تقريب الفوارق بين الطبقات .

---

[1]- يوسف القرضاوي،دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها،ط1، دار الشروق،القاهرة، 2001،ص:22.

[2]- رواه الجماعة عن إبن عباس.

[3]- سحنون جمال الدين، محمد حمو،تفعيل شعيرة الزكاة لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية- نماذج اسلامية ناجحة، معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي لتبازة، كلية الاقتصاد جامعة الشلف، الجزائر،ص ص:4-5.

[4]- سورة التوبة،الآية:60.

ثانيا/ دور الزكاة فى تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء:

إن من بين مقاصد الدين الإسلام رفع مستوى الفقراء والمساكين وتحويلهم إلى طاقة إنتاجية في المجتمع، فلا يقتصر الأمر على إعطائهم إعانة وقتية بل يمكن أن نشترى لهم وسائل الإنتاج مثل: الآلات الحرفية والحيوانات، كما أن فريقاً من الفقهاء يرى أن نعطيهم ما يكفيهم ومن يعولون طول العمر إذا كان هناك فائضاً في حصيلة الزكاة, ولقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الدور فقال الله سبحانه وتعالى: ﴿**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾.[1]

وقد عالج الاسلام مشكلة الفقر من ناحيتين:[2]

الأولى/من ناحية الانتاج: فدعى إلى التنمية الاقتصادية واعتبر تعمير الأرض أفضل من ضروب العبادة، حيث يأمرنا الله تعالى بالمشي في مناكب الأرض والإنتشار فيها، أي ممارسة كافة العمليات الانتاجية والحرفية.

الثانية/ من ناحية التوزيع: وهنا يكفل الاسلام عن طريق الزكاة حد الكفاية أو حد الغنى لكل فرد بمعنى أنه إذا عجز فرد أن يوفر لنفسه المستوى المناسب للمعيشة، فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين أو خزينة الدولة.

وفي مايلي يوضح الدور الذي تلعبه الزكاة في إزالة آثار الفقر الاقتصادية:[3]

ثالثا/ إزالة آثار الفقر الاقتصادية :

1. تعمل الزكاة على القضاء على الفقر في المجتمع المسلم:

إذ إنها تستهدف الفقراء في المقام الأول، وتذهب لسد الحاجات الأولية لهم؛ بل إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المسكنات الوقتية، أو المداواة السطحية الظاهرية، حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في بعض الأحيان هدفا للزكاة غير ذلك، كما في حديثه لمعاذ حين أرسله لليمن، وأمره أن يعلم من أسلم منهم أن "الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم.

وقد اختلف العلماء في تفسير الفقراء والمساكين الوارد ذكرهم في آية مصارف الزكاة، ولخص الدكتور يوسف القرضاوي.

- من لا مال له ولا كسب أصلا .
- من له مال وكسب لا يبلغ نصف كفايته .

---

[1]- سورة الحشر،الآية: 7.

[2]- شعيب حمزة، غاليب عمر، تقييم آلية توزيع أموال الزكاة بين مكافحة الفقر وتمويل المشاريع الاستثمارية- حالة صندوق الزكاة الجزائري-، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة يومي 20-21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص ص:7-8.

[3]- عصام البشير،الزكاة ودورها في محاربة الفقر،مرجع سبق ذكره .

- من له مال أو كسب يسد نصف كفايته، ولكن لا يجد تمام الكفاية.
- والمراد بالكفاية عند المالكية والحنابلة كفاية السنة، وعند الشافعية كفاية العمر .

والرأي الغالب عند الفقهاء هو إعطاء الفقير والمسكين ما يكفيهما تمام الكفاية دون تحديد بقدر معين من المال، استنادا إلى أن مقصود الشارع هو القضاء على الفقر والعوز، كما في حديث قبيصة بن مخارق الذي أتى الرسول صلى الله عليه وسلم طالبا للمعونة في حمالته فقال له: ((إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لا تَصْلُحُ (وَقَالَ مَرَّةً حُرِّمَتْ) إِلا فِي ثَلاثٍ: رَجُلٍ تَحَمَّلَ بِحَمَالَةٍ حَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ حَاجَةٌ وَفَاقَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ ثَلاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ، وَقَالَ مَرَّةً: رَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ أَوْ حَاجَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ أَوْ يَكَلَّمَ ثَلاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَتْهُ حَاجَةٌ أَوْ فَاقَةٌ إِلا قَدْ حَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَيَسْأَلُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالَهُ حَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَيَسْأَلُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ ثُمَّ يُمْسِكَ، وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِنْ الْمَسْأَلَةِ سُحْتٌ)).

وجه الدلالة هنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم جوّز المسألة حتى يصيب صاحب الفاقة قواما من عيش، أي يجد ما يكفي حاجته، وقد قال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أوصى عماله على الصدقة: "إذا أعطيتم فأغنوا، كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل".

2. الزكاة تضمن توزيع العائد الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية:

بحيث لا يكون المال متداولا بين الأغنياء فقط ويقول الدكتور أحمد مجذوب: "الزكاة هي أداة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي، ولضمان استمراريتها والدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد أركان الدين حتى لا تُترك للقرارات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والأهواء الشخصية، وهي بهذا تتميز بالاستمرارية وعدم الانقطاع، لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجه عند استيفاء شروطه".

والزكاة بهذا لا تحارب الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية، وإنما بوسيلة وقائية توسع فيها دائرة التمليك وتكثر عدد الملاك، ذلك أن هدف الزكاة إغناء الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها، وإخراجه من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه ويغنيه كأن يُملَّك التاجر متجرا وما يلزمه ويتبعه، ويُملَّك الزارع ضيعة وما يلزمها ويتبعها، ويُملَّك المحترف آلات حرفته، وما يلزمها ويتبعها، فهي بهذا العمل تعمل على تحقيق هدفٍ عظيم: هو التقليل من عدد الأجراء والزيادة من عدد الملاك .

3. الزكاة تعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها:

بحيث تقوم الزكاة بتوزيع الموارد الاقتصادية بين مجالات الاستثمار المختلفة الاستثمارية والاستهلاكية للقطاع العام أو الخاص للجيل الحاضر أو المستقبلي على المدى الطويل.

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية للزكاة في معالجة مشكلة الفقر من مدخلي السيولة والاستثمار.

يمكن توضيح دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى الأفراد من خلال عدة أبعاد اقتصادية تهدف لتحويل الفقير إلى عنصر منتج في المجتمع وخروج الدولة التي تعاني من هذه الظاهرة والتخلف والتدهور الاقتصادي إلى النمو والتطور، ويمكن ايضاحها من خلال:

الفرع الأول: الزكاة و توفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية.

تعتبر الزكاة من أهم موارد ميزانية الدول الإسلامية – إذا ما تم أداؤها– فلو قمنا بتقدير حصيلتها معتمدين على أرقام الحسابات القومية التي تصدرها هذه الدول، نجد أن الدول الإسلامية المنتجة للبترول تحظى بنسبة مرتفعة من حصيلة الزكاة، لأن معظم الإنتاج المحلي بها يتم من المناجم و المحافر و الذي تفرض عليه الزكاة بنسبة 20%، و تتراوح نسبة الزكاة في هذه الدول ما بين 10 % إلى 14% من إجمالي الناتج المحلي. أما بالنسبة للدول التي لا تملك مصادر معدنية كبيرة والتي تعتمد على الزراعة و الخدمات في نشاطها الإنتاجي، فنجد أن نسبة الزكاة بها تتراوح بين 4.5 % إلى 7 % من إجمالي الناتج المحلي. هذا مع العلم أنه عند تقدير حصيلة الزكاة لم يؤخذ بعين الاعتبار عدد من الأوعية التي تخضع لها الزكاة كالثروة الحيوانية، الأرصدة النقدية، الأوراق المالية، و ما يتراكم لدى الأفراد من المدخرات من الذهب و الفضة،... و ذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بذلك، إذ أنه لو أخذنا ذلك بعين الاعتبار لكانت حصيلة الزكاة أكبر بكثير من النسب المذكورة آنفا،إن هذه التقديرات تبرز أهمية مورد الزكاة في تمويل التنمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الحد من ظاهرة الفقر التي تعتبر من أكبر معيقات التنمية.[1]

الفرع الثاني: دور الزكاة فى الحد من التضخم النقدي والانكماش.

أولا/ حالة التضخم:

تساعد زكاة المال على تنمية الأموال عن طريق الاستثمار وعدم الاكتناز، وفى ظل نظام اقتصادي إسلامي نجد أنه يكون هناك أثراً واضحاً فى التضخم والذي من أهم أسبابه نقص الإنتاج,الإسراف فى الاستهلاك, ارتفاع الأسعار، والإسلام يدعو إلى العمل وزيادة الإنتاجية وإلى الترشيد فى الإنفاق وعدم الإسراف والتبذير , كما يحارب الإسلام الأرباح الفاحشة و يحارب الاحتكار بكل هذه الأدوات والأساليب بجانب نظام الزكاة يمكن القضاء على ظاهرة التضخم .[2]

[1]- عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية،صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة البطالة، ، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29،جامعة تلمسان، الجزائر،ص:2.

[2]- حسين حسين شحاتة، دور فريضة الزكاة في الاصلاح الاقتصادي،سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الاسلامي،ص:8.

وتعمل الزكاة على مواجهة التضخم من خلال مايلي:[1]

- فرض نسبة من المال للزكاة وليست مبلغا مقطوعا، فهي 2.5 من الاموال النقدية(الذهب والفضة والاوراق النقدية وما في حكمها)، فهي في الحقيقة تستفيد بالتضخم حتى في المال النقدي والثروات التجارية، فإنها تقوم بالذهب وهو من الاموال التي يرتفع سعرها بالتضخم، لذا لايمكن أن تصبح قيمة الزكاة صفرا بل تتزايد في قيمتها النقدية.
- إن الزكاة تؤخذ في كثير من الأموال من عين المال وليست من قيمته مثل الأنعام والزروع والثمار، ومن أعيان عروض التجارة وأوقات الكساد، فمهما إرتفعت أسعار الانعام والزروع والثمار فالواجب فيها قدر معين نسبيا منها.
- إن الزكاة تعمل على توفير حد الكفاية لمصارفها، ففي حال إرتفاع الاسعار فإن حد الكفاية لابد من توفيره، حتى إذا عجزت الزكاة عن توفيره، فإنه يجوز للدولة فرض ضرائب مساندة للزكاة لتحقيق ذلك.
- إن تطبيق أحكام الزكاة جواز تقديمها أو تأخيرها ،أو تقديمها على شكل عيني ،أو أدوات إنتاج، له أثر في عدم تعميق التقلبات الاقتصادية في اتجاه الانتعاش الكامل أو الكساد، وما يرافق ذلك من مشاكل اقتصادية ومنها التضخم.
- إن الزكاة تشجع على الاستمرار في الاستثمار، رغم وجود التضخم وذلك لأنها تحارب الاكتناز وتحسين من توقعات المستثمرين في المستقبل وتقليل عنصر المخاطرة.
- إن تطبيق الزكاة يجعل الثروة لاتستطيع أن تمر إلا من خلال قناتين وحيدتين هما قناة الانفاق والاستثمار في النشاط الاقتصادي، فلا مجال في الاقتصاد الاسلامي للاكتناز ويدعم ذلك إلغاء سعر الفائدة(تحريم الربا)، كل ذلك يجعل الادخار مساويا للاستثمار فيتحول كل ادخار الى استثمار وينخفض بذلك تفضيل السيولة إلى أقل مستوى ممكن له وفي ذلك زيادة للطلب الاستثماري.
- إن عمل أي تنظيم لجباية وجمع الزكاة واحسان انفاقها ووضعها حيث أمر الله عز وجل فإنها تؤدي لامحال إلى تحقيق توازن اقتصادي وتكافل اجتماعي سليم كامل، يعم أفراد الامة الاسلامية، ولاسيما إذا قامت الدول بجبايتها والاشراف عليها، وإذا تضافرت الجهود على تطبيق الشريعة الاسلامية في كل نواحي الحياة.

ثانيا/ حالة الإنكماش:

تلجأ الدولة إلى إستعمال الأدوات الايرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي ومن بين طرق التأثير نذكر منها:[2]

[1]- فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة،مرجع سبق ذكره، ص:127.
[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006،ص: 618.

أ- الجمع العيني للزكاة:

قد تضطر الدولة أحيانا بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى الجمع العيني للزكاة كي لاتؤثر كثيرا في الكتلة النقدية بالإنخفاظ بمقدار حصيلة الزكاة، وبحسب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة.

ب- تأخير جمع الزكاة:

قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، قد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ...

ت- زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:

من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإحداث حركية في الإستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود والانكماش والعودة إلى أوضاع النمو الاعتيارية في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (5). يوضح الادوات النقدية الزكوية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية.

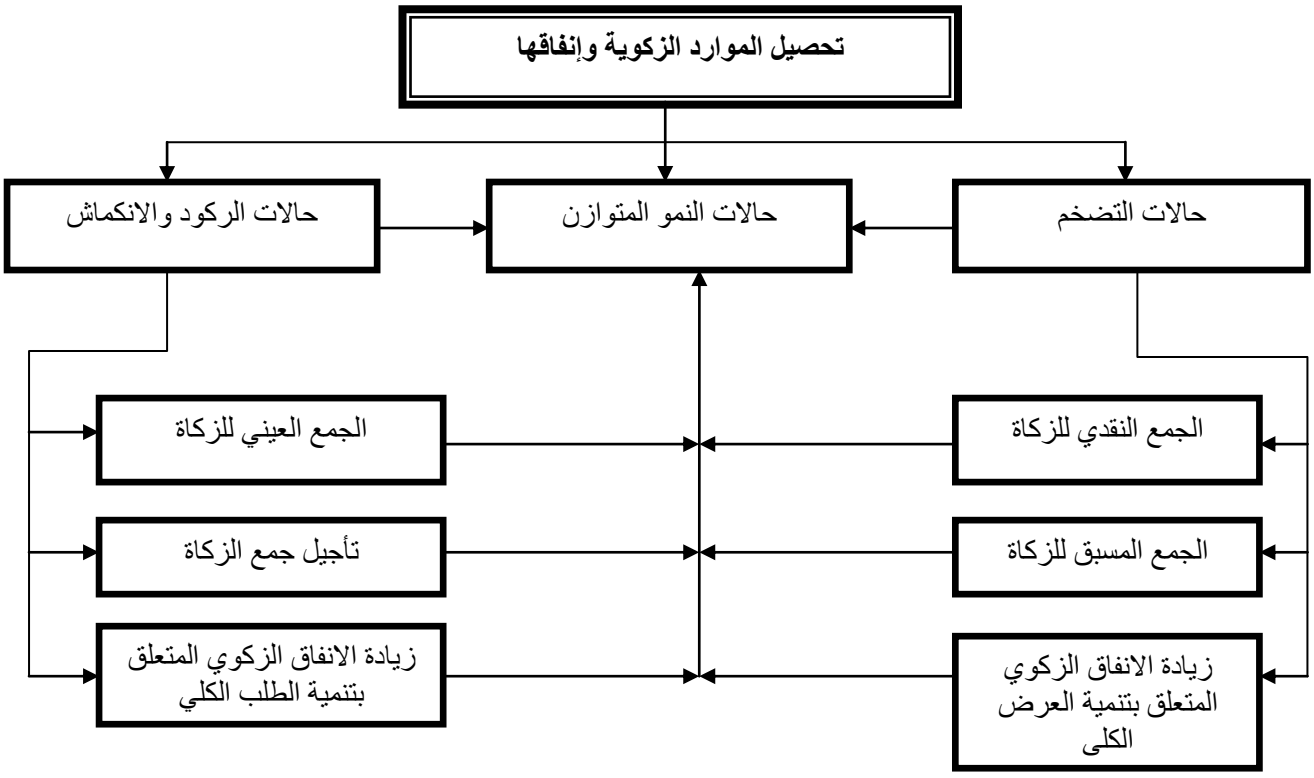

المصدر: صالح صالحي، مرجع سبق ذكره،ص:619.

الفرع الثالث: الزكاة والتحفيز على الاستثمار ومحاربة الاكتناز.

للزكاة أثر كبير في تشجيع الاستثمار وتحفيز الانتاج ، ويتمثل دور الزكاة في ذلك من خلال النقاط التالية:[1]

- صرف الزكاة للفقراء سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك ، ومعلوم أن زيادة الاستهلاك سيؤدي إلى استثمار جديد.
- صرف جزء من أموال للغارمين من شأنه أن يرفع حد الائتمان وتشجيع المستثمرين على الدخول في مشاريع استثمارية وإنتاجيه ، كما أنه سيؤدي إلى توليد الثقة عند المؤسسات المالية والمصارف في إقراض الناس.
- صرف جزء من أموال الزكاة في الرقاب وتحرير جزء من الرقاب من قيد العبودية يؤدي لى إخراجهم إلى سوق العمل ، والاستفادة منهم بشكل كبير.
- صرف جزء من أموال الزكاة في مصرف في سبيل الله يؤدي إلى تقوية شوكة الدولة والاستفادة منها في هذا الإطار، وكذلك إعانة الباحثين والأكاديميين من شأنه أن ينهض بالاقتصاد ويحقق التنمية.
- فرض الزكاة على المال سيجعل صاحبه يتجه إلى استثمار ماله وتنميته حتى لا تأكله الزكاة .

ولقد حارب الإسلام الاكتناز وتوعد الله عز وجل الذين يكنزون الذهب والفضة بالوعيد الشديد قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾.[2]والاكتناز في الفكر الإسلامي يشمل منع الزكاة وحبس المال، فإذا خرج منه الواجب لم يبق كنزاً ، ولم يقف الإسلام عند هذا بل أمر بإخراج الزكاة من هذا المال لتكون دافعاً على تحريكه، والزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال،فهي تشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار أمواله. ويتبين أثر فريضة الزكاة في تشغيل رأس المال واستثماره،من أن الشارع أوصى بتثمير المال ليدفع المسلم الزكاة من ربحه ، وبذلك يحافظ على رأس ماله ويعمل على تنميته،فتحريك هذه الأموال ترجع بالخير على صاحب المال،فيكون قد حرك ماله واستثمره واستفاد من أرباحه ويستفيد منها المستحق عن طريق زكاة هذا المال.[3]

[1]- جلال محمد أحمدالسميعي، تفعيل الدور التنموي للزكاة بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، بحث مقدم لملتقى صفاقس الدولي الثاني للمالية الاسلامية، اليمن، صنعاء،أيام 27-28-2013/06/29،ص:8.

[2]- سورة التوبة، الآية:34.

[3]- جلال محمد أحمد السميعي، تفعيل الدور التنموي للزكاة بلإستفادة من الاجتهادات الفقهية،مرجع سبق ذكره، ص:10.

المبحث الثاني:دور الزكاة في زيادة التوظيف والتخفيف من معدلات البطالة.

تعد البطالة من أخطر الآفات المنتشرة والتصدي لهذه الظاهرة من الضروريات الشرعية ومن الواجبات وهي مسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع، تستهدف الزكاة القضاء على البطالة أو على الأقل التخفيف من حدتها عن طريق توفير رؤوس الأموال للذين يملكونها دون فوائد ودون إرجاع أصل المبلغ، وهو ما يشجع على الاستثمار لهذه الاموال وتحقيق أرباح، وبالتالي تحقيق مناصب شغل، ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ❖ أثر الزكاة في البطالة من مدخلي التوظيف المباشر وزيادة الطلب.
- ❖ دور الزكاة في زيادة الإنتاج والطلب الفعال.
- ❖ دور القروض الحسنة في فتح مناصب شغل مباشرة.

المطلب الأول: أثر الزكاة في البطالة من مدخلي التوظيف المباشر وزيادة الطلب.

الزكاة تشجع على الاستثمار وتنميه وتعالج التضخم وتساهم في القضاء على مشكلة البطالة وتقرب الفوارق بين الطبقات، حيث أن الإلتزام بإخراجها يؤدي الى زيادة الطلب على الايدي العاملة ويحد ذلك من البطالة.

الفرع الأول: دور الزكاة في زيادة عدد المنتجين.

تعمل الزكاة على زيادة عدد المنتجين، و بالتالى حجم الأموال المستثمرة من جهتين :[1]

أولا/ إن التخفيض الذي يحدث بفعل الزكاة على الأموال (البالغة النصاب) غير المستثمرة ، يدفع بمالكيها نحو مجالات الإنتاج حتى لا تتآكل أموالهم بفعل معدل الزكاة وعليه إذا تم استيفاء هذا الشرط،فلن تكون هناك أموالاً عاطلة،ولن يكون هناك عمال عاطلين عن العمل لأنه لاخيار لأصحاب رؤوس الأموال سوى تشغيل أموالهم بأنفسهم أو عن طريق تشغيل الآخرين. وفى كلا الحالتين تكون النتيجة إضافة قوة عمل جديدة.

ثانيا/ تعمل الزكاة بصورة أو بأخرى على زيادة عدد المنتجين. فالمعلوم أن بعض الفقهاء جوزوا إعطاء مستحق الزكاة أدوات صنعته إن كان زارعاً أو صانعاً وما في حكمهما أو رأس مال تجارته إن كان تاجراً.فالزكاة تحول مستحق الزكاة – بمرور الزمن – إلى دافع لها،بحيث تحوله إلى فرد منتج بعد إن كان عبئاً على المجتمع.

[1]- أحمد مجدوب أحمد علي، الاسس الفقهية لأثر الزكاة الاقتصادي والاجتماعي،ط؟،د؟، السودان،س؟،ص: 39.

الفرع الثاني: دور الزكاة في زيادة التوظيف والقضاء على البطالة.

للزكاة أثر كبير واضح على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة ،والحد من مشاكلها، فالزكاة كما عرفناها تؤدي إلى زيادة الاستثمار ودفع الناس للبحث على مجالات يستثمرون فيها أموالهم، لسد النقص الحاصل من أداء الزكاة، كما أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بشكل مباشر ،ولاسيما المواد الاستهلاكية غير الكمالية وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاج.

فنتيجة لرغبة أصحاب الأموال بزيادة إستثماراتهم، وزيادة الانتاج المتأتي من زيادة الطلب، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وإن لم يكن كذلك فإنه يؤدي إلى إستغلال الموارد المعطلة على الاقتصاد، إذ ربما تكون بعض المؤسسات لاتعمل بطاقتها الانتاجية الكاملة، وإن عملت بطاقتها الإنتاجية فإن أثر الزكاة سيؤدي إلى زيادة القاعدة الإنتاجية على المدى الطويل.

نتيجة للآثار السابقة فإنه ستكون هناك فرص عمل جديدة، والتي بدورها تلعب دورا مهما في إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد الأمة على جميع المستويات، وهذا يؤدي إلى تضييق الفجوة بين دخول الأغنياء و الفقراء، لماله من تأثير مباشر وفعال في كثير من مشاكل البطالة لأن ظهور قوة شرائية جديدة نتيجة لزيادة الطلب الفعال يؤدي إلى زيادة الانتاج مرة أخرى، وسيوجد فرص عمل جديدة وهكذا بإستمرار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية فتروج الصناعات الاستهلاكية وتخلق وظائف تبعا لذلك.

ودون شك أن رواج الصناعات الاستهلاكية يؤدي إلى رواج صناعات السلع الانتاجية المستخدمة في صناعات السلع الاستهلاكية، وبمعنى آخر يزيد الانتاج وتسود العمالة، وهكذا فإن الزكاة تعمل على الحد من الكساد وزيادة العمالة، ولاسيما إذ عرفنا أن معظم الدول الاسلامية دول فقيرة نامية. وهذا يثبت أن الزكاة لاتعمل على زيادة البطالة والتعطيل عن العمل، إذ أن المسلم الحق يعلم أن اليد العليا خير من اليد السفلى، والرسول ﷺ يقول((اليد العليا خير من اليد السفلى)) واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة. وإن على المسلم أن يعمل وهو صاحب حق في العمل تكفله له الدول الاسلامية، وإن لم يجد عملا طالب ولي الأمر بتوفير العمل له وهذا يدحض شبهة القائلين باحتمال وجود آثار سلبية للزكاة بأنها تزيد من البطالة والتعطيل.[1]

وللزكاة أثران على مشكلة البطالة في المجتمعات، أحدهما مباشر و الآخر غير مباشر:

أولا/الأثر المباشر للزكاة على مشكلة البطالة:

تؤدي الزكاة إلى تقليص معدلات البطالة في المجتمعات التي تؤديها، وذلك عن طريق تعيين العاملين عليها الذين دلتهم عليه الآية الكريمة في قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[2] ،حيث

[1]- فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، مرجع سبق ذكره،ص ص:114-115.
[2]- سورة التوبة، الآية:60.

يشكل هؤلاء جهازا متكاملا من المختصين و مساعديهم. حيث إن المهام المرتبطة بتحصيل الزكاة و توزيعها على مستحقيها تتطلب أعوانا كثيرين، فمنهم الجابي، المحصي و الموزع و المؤتمن على حسن أدائها والحفاظ على أموال الزكاة و صرفها في سبلها التي حددها الله سبحانه و تعالى و المتمثلة في مصارفها الثمانية، حيث أن هذه الدورة من شأنها أن تخلق حيوية في توظيف اليد العاملة و بالتالي القضاء الجزئي على معضلة البطالة التي تهدد مجتمعاتنا المسلمة تحديدا، كما أن للزكاة دور جوهري في تفريج كرب الغارمين و الذين عادة ما يشكلون أداة توظيف لليد العاملة في وحدات نشاطهم، وعليه فإن حرمان هذه الطبقة من هذا المصدر التمويلي من شأنه أن يعود بالضرر عليهم و بالتالي تدهور سوق العمالة من جهة والاستثمار من جهة أخرى، حيث أن كليهما يعمل على تدعيم الركود الاقتصادي، و عليه فبفضل سهم الغارمين تتحول الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة مفيدة للمجتمع، مما يؤدي لانتعاش اقتصاد الدولة و الحد من الركود بها.[1]

ثانيا/الأثر غير المباشر للزكاة على مشكلة البطالة:

يتمثل هذا الدور في إنعاش الطلب الفعال الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج و من ثم زيادة الطلب على العمالة. تجدر الإشارة إلى أن مصارف الزكاة تدخل في أهم مكونات الطلب الكلي و هي الاستهلاك و ذلك بتوزيعها على الفقراء و المساكين والمؤلفة قلوبهم و العاملين عليها. و كذا الاستثمار من خلال بابي (الغارمين و في سبيل الله). و عليه يتضح منطقيا أن الزكاة تعمل على تدعيم الطلب و بالتالي فهي تعمل ضمنيا على محاربة البطالة.كما أن الزكاة تعلب دورا أساسيا في عملية توزيع الدخل، ذلك من خلال منح الصدقات للفقراء و المساكين و الذي ثبت اقتصاديا أن لهم ميل حدي للاستهلاك أكبر من الأغنياء، و عليه فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من طرف هذه الطبقات المحرومة و هذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية هذا الطلب المتزايد، وهذا مدعاة لزيادة الدخل الكلي و يعني ضمنيا زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني من جانب و زيادة الطلب على اليد العاملة لتلبية الطلب المتزايد على الإنتاج من جانب آخر.[2]

[1]- الوافي الطيب، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقرتجربة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر،ص ص:7-8.

[2]- الوافي الطيب، الزكاة ودورها الفعال في التخفيف من وطأة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع الاسلامي،دراسة حالة تجربة صندوق الزكاة الجزائري،جامعة تبسة،الجزائر،ص ص:11-12.

المطلب الثاني: دور الزكاة في زيادة الإنتاج والطلب الفعال.

الركود الاقتصادي من أخطر المشكلات الذي عان منه الاقتصاد العالمي ، والسبب الرئيسي فيه هو نقص الطلب الفعال وتعتبر الزكاة إحدى وسائل العلاج لهذه الأزمة وبإمكانيتها نحو التأثير في علاج الركود الاقتصادي، ولها دور فعال في التضييق من عناصر الانتاج المعطلة ولها قدرة فائقة في محاربة البطالة، حيث بفضل سهم الغارمين تخلق طلبا إضافيا أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة في الانتاج. الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي.

الفرع الأول: دور الزكاة في زيادة الإنتاج.

أولا/ الزكاة لها تأثير دائم في الحد من الركود الاقتصادي:

من ضمن مصارف الزكاة مصرف الغارمين، والغارم هو الذي عليه دين، والغارمون هم المدينون الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها، ولم يكن دينهم في معصية، وكذلك المدينون الذين استدانوا لأداء خدمة عامة كهؤلاء الذين يصلحون بين الناس وتركهم بعض الديون بسبب ذلك، وتسدد ديونهم في هذه الحال حتى ولو كانوا قادرين تشجيعاً لأعمال البر والمروءة وفعل الخير والصلح بين الناس وقد بيَّن أحد الباحثين أن هذا المصرف يتسع ليشمل من احترق متجره أو غرقت بضائعه في عرض البحر أو تلف مصنعه وكل من تعرض إلى إملاق وفاقه بعد غنى ويسر يأخذ من سهم الغارمين بقدر ما يعوض خسارته ويقضي به دينه وتذهب ضائقته، من هنا فإن الزكاة بفضل سهم الغارمين تمكن من له حرفة من مزاولة حرفته، أو تجارته أو زراعته، ولقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفهم وأعمالهم بفضل سهم الغارمين تخلق طلباً إضافياً أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي.[1]

ثانيا/دور الزكاة في الحث على الاستثمار:

تساهم الزكاة في توجيه الاستثمارات في المجتمع مما يجعلها أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية على النحو التالي:[2]

1. تشجع الزكاة الاستثمار في أصول الإنتاج الثابتة (عروض القنية) حيث لا تسري الزكاة على هذه الأصول في حين تسري على رأس المال النقدي (بما فيه الأوراق المالية) التي تملكها الشركة.

[1]- مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، رقم العدد 445،الشهر 11، السنة2003، مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت،ص:4.

[2]- حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره،ص ص:286-287.

- يؤدي مصرف الغارمين إلى توجيه الاستثمار بعيدا عن المحرمات (كالاستثمار في إنتاج الخمور وأدوات اللهو وغيرها)، وأيضا بعيدا عن الإنفاق البذخي في مراحل التأسيس، أو التوسع في الاستثمار قبل إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية الملائمة.
- تعمل زكاة عروض التجارة على رفع كفاءة تشغيل الموارد الاقتصادية لأن الزكاة تعتبر فريضة يتغير معدلها الفعلي عكسيا مع حسن استخدام رأس المال، ومن ثم نجد أن الزكاة تؤكد على الكفاية الحدية لرأس المال بين مختلف القطاعات الاقتصادية. وهكذا تعمل الزكاة على توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر أهمية لأفراد المجتمع.

2. تساعد الزكاة على الاستثمار وفي تنمية رأس المال من خلال تحسين توقعات رجال الأعمال بالنسبة لمستقبل السوق، لأن الزكاة بإعادتها لتوزيع الدخل وجانب من الثروة لصالح الفقراء والمساكين تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، لأن الفقراء يزداد لديهم الميل الحدي للاستهلاك، و يترتب على تحصيل الزكاة من هؤلاء الأغنياء و توزيعها على مستحقيها من الفقراء و المحتاجين تزايد الميل الحدي للاستهلاك في المتوسط مما يزيد من الطلب الكلي وهذا بدوره يدفع أصحاب المشروعات إلى التوسع في استثماراتهم لتغطية الزيادة في الطلب.
3. يساهم مصرف الغارمين- بصفة خاصة – في تقليل مخاطر الاستثمار و استقرار سوق الاقتراض وذلك عن طريق تشجيع الائتمان و تيسيره، فمن ناحية المقتَرض فإنه يطمئن إلى أنه إذا عجز عن السداد فإن المجتمع سيتكافل معه و يجنبه الإفلاس الناشيء عن غير تقصير أو إهمال، ومن ناحية المقرض فإنه لن يحجم عن الإقراض بل سيكون مطمئنا إلى عودة ماله إليه، مما يشجعهم على المزيد من منح القروض لذوي الكفاءات الاستثمارية. ويزيد هذا بالطبع من حجم العلاقات الائتمانية بين المتعاملين في الأنشطة الإنتاجية وتيسيرها، مما يؤدي إلى تشجيع العمل المنتج وتوجيه أكبر قدر من رأسمال المؤسسات إلى الأعمال المنتجة، مما يطرح عددا كبيرا من السلع والخدمات، فيرتفع المعروض منها وبالتالي تراجع الأسعار وسيادة الرخاء الاقتصادي، بالإضافة الى ذلك يؤدي تراجع عدد المؤسسات المفلسة الى المحافظة على مناصب الشغل في مرحلة أولى ثم إمكانية التوسع في التوظيف في مراحل لاحقة.
4. تؤدي الزكاة إلى زيادة الناتج القومي بزيادة الاستهلاك الذي يتولد عنه زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية مما يتطلب زيادة في الاستثمارات الخاصة بصناعة السلع الاستهلاكية أي أن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية يزيد من الإنفاق الاستثماري مع ملاحظة مدى مرونة جهاز الإنتاج و كيفية عمل المضاعف و المعجل في ظل اقتصاد إسلامي ينهى عن اكتناز الأموال.[1]

[1]- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سبق ذكره،ص:401.

5. إن زيادة معدلات الاستهلاك في المجتمع تعني زيادة الطلب الكلي الفعال وهذا يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم لمقابلة الزيادات في الطلب الكلي، وفقًا لنظرية المضاعف، والتوسع في مشروعاتهم، وفقا لنظرية المعجل، أي أن عمل مضاعف الزكاة لا يقتصر على الزيادة في الاستهلاك، و إنما يواكبها زيادة في الاستثمار. ذلك أن تكرار الزيادات بصورة منتظمة نسبيا، يدعم عمل المعجل من خلال الإسهام في تحسين التوقعات الخاصة بالربحية المستقبلة للوحدات الإنتاجية، حيث لا تعتبر الزيادة في الطلب على الوحدات الإنتاجية اللازمة لمقابلة الزيادة على الطلب زيادة مؤقتة. إلا في حالة وصول جميع أفراد المجتمع الإسلامي إلى مرحلة الغنى، و هو فرض ممكن، و إن كان بعيد المنال – خاصة في العصر الراهن.ويدعم عمل مضاعف الزكاة انخفاض التسربات من دورة الدخل نظرا لتحريم الاكتناز في الاقتصاد الإسلامي، مما يضمن توجيه كل الدخل الناتج عن توزيع الزكاة على مصارفها إلى مجالات الإنفاق الاستهلاكي بأنواعها أو إلى مجالات الإنفاق الاستثماري.

كذلك يقوي من قيمة مضاعف الزكاة أن هذه الفريضة تجبى من المكلفين في المكان نفسه. فلا يجوز نقلها إلى غيره و يسهم ذلك في زيادة الطلب الفعال على السلع و الخدمات المحلية، و إفادة الاقتصاد الإسلامي من كل الزيادة الأولية في الدخل المترتبة على توزيع الزكاة في مصارفها.

كما يدعم من قوة مضاعف الزكاة تكرار تيار هذه الفريضة على المكلفين إلى المستحقين مع كل حول قمري، و عند كل حصاد، و كذلك اتجاه هذا التيار إلى التنامي مع تزايد عدد أفراد المجتمع الإسلامي، و تزايد من يصلون إلى النصاب المقرر نتيجة نمو المجتمع و تقدمه.

ومن ناحية أخرى، نجد أن مضاعف الزكاة لا يعني حدوث زيادات تتضاعف لا نهائيا في مستوى النشاط الاقتصادي، فتهدده بعدم الاستقرار وحدوث التقلبات الاقتصادية. ذلك أن ضوابط الإنفاق في المجتمع الإسلامي، حيث لا إسراف و لا تبذير تجعل الميل الحدي للاستهلاك يتجه إلى الانخفاض بعد تحقيق تمام الكفاية، ومن ناحية أخرى فان تكرار توزيع الزكاة، وما تحدثه من آثار مضاعفة في مستويات الاستهلاك و الاستثمار، ينخفض مع تحقيق جميع أفراد مجتمع المتقين لتمام الكفاية، فتنخفض قيمة المضاعف حتى يأتي الوقت الذي لا تجد الزكاة من مصارفها الشرعية أحدا في المنطقة التي جمعت منها، فتستخدم لدفع عملية التنمية في مجتمعات شقيقة مجاورة. بعد أن يكون الاقتصاد قد اتجه إلى الاستقرار عند مستويات عالية من الدخل و التشغيل.[1]

[1]- حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره،ص:288.

ثالثا/ أثر الزكاة على عنصر العمل في المجتمع :

يتوقف مقدار عرض العمل في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة على القدرة على العمل، وهي تتوقف على كمية العمل على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذا يعتمد على مستوى ما حصل عليه العاملون من غذاء وعلاج ضد الأمراض ويبرز دور الزكاة هنا في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، وهذا السهم سيجعلهم قادرين على المحافظة على كمية العمل المبذول والذي يتهدد بالإنقطاع أو النقصان في حالة قلة الغذاء الكافي أو تعرضهم للأمراض وتزيد الزكاة من كمية العمل من زاوية أخرى وهي تتمثل في سهمي الغارمين وإبن السبيل فتعيدهم إلى العملية الانتاجية.

إن تأثير الزكاة في نوعية العمل من حيث توقف هذه النوعية على مستوى التعليم والتدريب فكثير من العلماء على جواز دفع الزكاة لطالب العلم النافع للمجتمع إذ تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل، فتساهم الزكاة برفع مستوى العامل من حيث التعليم والتدريب فينعكس ذلك على نوعية العمل، وتتفاعل هذه الآثار جميعا لتسير الفرد السلم نحو تحقيق مايسمى بالتنمية البشرية أي الإستثمار برأس المال، فكل زيادة في الدخول معناها أن الفرد أصبح دخله الجديد يؤهله لطلب خدمة التعليم، والصحة والعلاج، والحصول على الغذاء المناسب.[1]

الفرع الثاني: دور الزكاة في زيادة الطلب الفعال.

تعد مشكلة البطالة مشكلة إقتصادية اجتماعية وانسانية على درجة كبيرة من الخطورة، فمن الناحية الاقتصادية لايجد العامل العاطل دخلا يعيش به ويعول منه أسرته وتفاقم حالة البطالة يؤدي إلى تزايد عدد من لا يجدون دخولا لهم فيقل طلبهم على السلع والخدمات مما يترتب عليه انخفاض النشاط الاقتصادي والاقتراب من حالة الكساد مع وجود طاقات انسانية قادرة على الانتاج.

ومن الناحية الاجتماعية تؤدي البطالة إلى وجود طبقة على العمل وراغبة فيه، ولكنها تعاني الفراغ والقلق، فضلا عن إفتقارها الى الدخل اللازم لمقابلة إحتياجاتها الأساسية مما يترتب عليه وجود مظاهر التفكك، والحسد والبغض بين فئات المجتمع، ومن ثم فقد كره الاسلام البطالة وحث على العمل والمشي في مناكب الارض، واعتبر العمل عبادة وجهادا في سبيل الله إذا صحت فيه النية وزرعت الامانة والاتفاق ولم يبال الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكون هذا العمل مما يستهين به الناس أو ينظرون إليه نظرة إستخفاف وإزدراء، مثل: الاحتطاب، المهم ان يكون حلالا وأن يكف وجه صاحبه عن ذل السؤال وللزكاة دور ايجابي في الرفع من مستوى التشغيل، من خلال التأثير في كل من العوامل المتعلقة بجانب العرض وجانب الطلب، وبالنسبة للبطالة

[1]- عبد الله محمد سعيد ربابعة، توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية، تجربة صندوق الزكاة الأردني نموذجا،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، الأردن،2009،ص ص:89-90.

المقنعة المنتشرة في الاقتصاديات الفقيرة، فإنها تنشأ نتيجة إنخفاض عرض عناصر الانتاج المتعاونة مع عنصر العمل وهما الأرض ورأس المال.

بالإضافة إلى مايتسم به العنصر البشري في هذه الاقتصاديات من إنخفاض الانتاجية نظرا لما يعانيه الأفراد من إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، وعدم القدرة على التكيف مع وسائل الانتاج المتطورة، مما يؤدي إلى تكدس قوة العمل في قطاعات العمل والزراعة والحكومية، حيث تكون الإنتاجية الحدية لنسبة كبيرة من الأفراد قريبة من الصفر أو مساوية له، وتسهم الزكاة في التخفيف من هذا النوع من البطالة عن طريق زيادة عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل.

فقد وقفنا على دور الزكاة فى زيادة الحافز على الاستثمار وزيادة مستوى الاستثمارات في المجتمع مع المحافظة على الاستثمارات الموجودة فعلا،وتشمل هذه الاستثمارات كل من عنصر رأس المال والأرض، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، وخلق فرص عديدة في مجالات انتاجية بعيدة عن المجالات التقليدية المتميزة بإنخفاض الانتاجية للاقتصاد، أما بالنسبة للعنصر البشري فإن تطبيق فريضة الزكاة يرفع من مستوى الإنتاجية فضلا على أنه يزيد من إقباله على العمل.

إن سهم الفقراء والمساكين يسهم في زيادة مستوى التشغيل والإرتفاع بنوعيته من خلال:

1. عدم أحقية الزكاة للأقوياء القادرين على العمل ويعني ذلك محاربة الزكاة للبطالة الاختيارية.
2. تحقيق المستوى المعيشي المناسب الذي يوفر للفقراء والمساكين متطلبات الغذاء والكساء والعلاج والمسكن، مما يسهم في تحسين مستوى أفراد القوة الانتاجية وزيادة قدراتهم على العمل المنتج، وذلك فإن جواز الانفاق من حصيلة الزكاة على طالب العلم النافع يرفع من مستوى التعليم والتدريب، ويزيد من قدرة العامل علة الإنتقال بين فروع الانتاج المختلفة فتسهم الزكاة بذلك في رفع موقع انتاجه. كما تؤهله في مواقع يكون فيها أكثر انتاجية، وفي ذلك تخفيف من البطالة البنيانية والمقنعة. فضلا عن التخفيف من وطأة البطالة الاختيارية، أما بالنسبة للبطالة الاجبارية التي تعاني منها الإقتصاديات المتقدمة والتي ترجع إلى إنخفاض مستوى الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة وما يتركز على ذلك من توافر قدرة أكبر من الاستثمارات في الاقتصاد الاسلامي، يعمل على سد الفجوة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل مما يسهل مهمة تحقيق مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد الاسلامي ويجعلها أخف وطأة في الاقتصاديات غير الاسلامية.

وكذلك فإن سهم العاملين عليها يوفر العديد من فرص العمل لما تتوفر فيهم شروطهم، فعلى ولي الأمر أن يبعث عمال الزكاة للزروع والثمار وقت وجوبها أي وقت حصادها. أما المواشي وغيرها من الأموال التي

تعتبر فيها الحول، وينبغي لساعي أن يعين شهرا يأتيهم فيه ويحتاج إلى جهاز كامل من الخبراء وأمل الاختصاص ومن يعاونهم، وتسهم الزكاة بذلك في زيادة الطلب الفعلي وتوفير فرص عمل جديدة.[1]

المطلب الثالث: دور القروض الحسنة في فتح مناصب شغل مباشرة.

القرض الحسن هو أحد أبواب التكافل الاجتماعي التي شرعها الاسلام وحث عليها ورتب عليها الاجر، وورد القرض الحسن في القرآن الكريم في مواضع عدة، وهو يعتبر أحد المعاملات الاقتصادية الاسلامية ذات الطابع المميز الذي تظهر أهميته على المجتمع من خلال فتح مناصب شغل.

الفرع الأول: تعريف القرض الحسن وخصائصه.

أولا/تعريف القرض الحسن وأحكامه:

1. **القرض في اللغة:** هو القطع، ذلك لأن الانسان يقطع جزءا من ماله ليعطيه للآخر. وهو ما تعطيه لغيرك من مال على أن يرده إليك، وهو دفع المال لمن ينتفع به ويرد بديله.

وهو في الاصطلاح : عقد بين طرفين احداهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض الى المقترض على أن يقوم الاخير برده أو رد مثله الى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.[2]

وبتعريف آخر للقرض الحسن: هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتمُّ بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) بردِّه أو ردِّ مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتَّفق عليهما، ورغم أنَّ هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلاَّ أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتمَّ التفريق بينه وبين القرض بفائدة، والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرَّمة في الإسلام.[3]

وللقرض الحسن فائدتان:[4]

- **الفائدة المعنوية:** و هي ثواب الله سبحانه و تعالى من الإنعام على المقرضين ببركة أموالهم في الدنيا و مغفرة ذنوبهم في الآخرة، و أنعِم بها من فائدة لمن استمسك بدينه و خشي ربه يقول الله تعالى﴿ **إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ**﴾[5] أما من السنة فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها و

---

[1]- عبد الرزاق معايزية،الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، يومي03-04 ديسمبر2012، ص ص:332-333.

[2]- محمد محمود العجلوني،البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2008، ص:341.

[3]- أمينة حمادة، فايزة بن حمو،دور صندوق الزكاة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بشار،الجزائر،ص:5.

[4]- قاسم هيثم محمد فوزي الكسم،مصرف الوقف الاسلامي، الأكادمية العربية لعلوم المالية والمصرفية حلقة بحث مصارف إسلامية، برنامج الماجستير، مصارف اسلامية،دمشق،2008،ص ص:11-12.

[5]- سورة التغابن، الآية:17.

القرض بثمانية عشر فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل و عنده و المستقرض لا يستقرض إلا من حاجة)).

- **الفائدة المادية:** و تتمثل في إعفاء المقرض من زكاة المال على قروضه لغيره، عند فقهاء الحنفية و فقهاء المالكية أي بمعدل 2.5% و كلا الفائدتين مجتمعتين حافز مهم للإقراض الحسن بدون فوائد ربوية.

2. أحكام القرض الحسن:

تتمثل أحكامه في:[1]

- القرض مندوب إليه أصلا لأنه عمل خير كما سبق بيانه ويكون واجبا في حالة الاظطرار ويحرم إذا كان سينفق في حرام ويكره إذا كان سينفق في مكروه، وحيث أن التمويل لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة يكون لإعانة أصحابها فهو مندوب إليه وبشرط أن يكون نشاط المشروع حلالا.

من أحكام القرض عدم طلبه إلا لمن يعلم في نفسه القدرة على السداد وعدم منحه إلا لمن يغلب على الظن أنه قادر على ذلك، وهذا يلزم دراسته في حالة المقترض ونوع النشاط الذي سيستخدم فيه الغرض.

- الإحتياط ضد مخاطر الإئتمان ، وذلك بطلب الضمانات الكافية وعلى رأسها الضمان الشخصي الذي يعني بالدرجة الأولى حسن سلوك المقترض في سداد ما عليه من إلتزامات، ثم كتابة الدين وتوثيقه وطلب ضمانات في صورة رهن أو كفيل.
- يجوز وجود وسيط بين المقرض والمقترض ويجوز أن يأخذ أجرا على ذلك حيث جاء((ولو قال بإقتراض لي من فلان مائة ولك عشرة فلابأس في ذلك مدخل لإتباع أسلوب التمويل شبه الرسمي بواسطة القروض كما سيأتي بيانه بعد.
- يمكن للمقترض تحويل الديون على المقرضين إلى الغير في إطار عقد الحوالة بما يمكن توفير السيولة له عند إحتياجاتها .
- على المقرض شرعا سداد القرض للمقترض في موعد حلوله وإذا تقاعس عن ذلك مع قدرته على مماطلا تحل عقوبته كما جاء في حديث الرسولﷺ((لي الواحد يحل عرضه وعقوبته)) ولي أي مماطلة، والواحد: أي القادر على السداد، وعقوبته: تكون عن طريق رفع أمره للقضاء، وعرضه: أي الاشهار به وإعلام الآخرين بأنه مماطل حتى لا يعاملوه.
- يسدد القرض بمثله عددا دون زيادة لأن هذه الزيادة ربا.
- إذا توقف المقترض عن السداد بسبب الافلاس فيرفع أمره للقضاء، وإذا كان التوقف بسبب الإعسار فيلزم إنظاره حتى الميسرة وبدون زيادة في أصل القرض ، إذا تبين عدم إمكانية السداد حالا أو

[1]- محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، ط؟، د؟،ب؟،س؟،ص ص:44-45.

مستقبلا الاعسار فيندب التصدق به على المقترض لقوله تعالى﴿ **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾[1]

ثانيا/ خصائصه: يمتاز القرض الحسن بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[2]

- **عدم التعامل بالفائدة:** لا يتم التعامل ضمن هذه الآلية بالفائدة لا أخذ ولا عطاء لأن الإسلام حرم الربا لقوله تعالى: ﴿ **وأحل الله لكم البيع وحرم الربا** ﴾[3] ، فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد راس ماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر.
- **الاستثمار في المشاريع الحلال:** تسعى مؤسسة الزكاة من خلال آلية القرض الحسن إلى استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع التي تساهم في زيادة الرزق وذلك بانتهاج تمويل المشاريع عن طريق المشاركة كما سبق ذكره ، وعدم الضغط على المدين في تسديد الدين في حالة العسر المالي.
- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** يربط هذا من القروض التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويعتبر هذا الأساس التكافل الاجتماعي على اعتبار أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء ومساعدتهم على التقليص من حدة المشاكل التي يعانون منها.

ثالثا/أنواع القرض الحسن:

نظرا إلى التعريف المتقدم نقسم القرض الحسن إلى نوعين:[4]

مايقرضه العبد لربه، ومايتقارضه الناس فيما بينهم.

النوع الأول: القرض بين العبد وربه:

وهو مايدفعه المسلم عونا لأخيه دون إسترجاع بدل منه طلب لثواب الآخرة، ويشمل ذلك الإنفاق في سبيل الله بأنواعه كالإنفاق في الجهاد، وعلى اليتامى والأرامل والعجزة والمساكين.

وقد جاء لفظ القرض بهذا المعنى في القرآن الكريم في ستة مواضع، منها ما ورد في سورة البقرة من قوله تعالى ﴿**وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيم مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾.[5]

وكما نرى أن الإقتراض في هذه الآيات ليس من النوع الذي إعتدناه بأنه يقترض شخص من آخر لحاجته منه إلى القرض.

---

[1]- سورة البقرة، الآية:280.

[2]- ليازيد وهيبة،دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر حالة الجزائر،الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-29/6/2013 ،جامعة معسكر، الجزائر،ص:7.

[3]- سورة البقرة، الآية:275.

[4]- محمد بن حسين يعقوب، نظرية القرض في الشريعة الاسلامية، الموقع :
http://www.yaqob.com/web2/index.php/maqalat/maqal/74# تاريخ الزيارة :2014/04/25.

[5]- سورة البقرة، الآية:244-245.

إن الإقتراض هذه المرة من الغني الحميد الذي يطلب منه عباده أن ينفقوا أموالهم للمحتاجين دون طلب رجوعها إليهم.

ولذلك تكفل سبحانه وتعالى بقضاء مثل هذه القروض بأضعافها، وسماها سبحانه وتعالى قروضا حسنة لما فيها من التعاون والارفاق من المقرضين.

النوع الثاني: القرض بين المسلم وأخيه:

وقد إختلف الفقهاء في هذا النوع، فقال الحنفية: هو ماتعطيه من مثل لتتقاضاه.

فأخرجوا بذلك غير المثل من القيميات، كالحيوانات والعقارات والاحطاب وكل ما يتعذر رد مثله، لأنه لايجوز عندهم إقراض غير المثلى.

أما المالكية والشافعية والحنابلة: فالقرض عندهم هو ماتعطيه لتأخذ عوضه سواءا كان مثليا أو قيميا دون الجواري وزادت المالكية في التعريف ما يلي:

1. أن يكون المقرض ذا قيمة مالية، فلا يكون دفع قطعة من النار قرضا.
2. أن يلزم المقترض رد مثله عوضا عنه.
3. أن يتأخر رد المقرض عن زمن دفعه.
4. أن يقصد المقرض نفع المقترض، لانفعه هو أو نفعهما معا.
5. أن يكون ضمانة في الذمة، بأن يكون المقترض ممن يتحمل الضمان، فلا يكون المسجد أو المدرسة مقترضا.

الفرع الثاني: أهداف القرض الحسن.

تتلخص أهداف القرض الحسن في مايلي:[1]

1. الهدف التنموي:

تتماشى المعاملات المالية في إطار القروض الحسنة مع الضوابط الشرعية وإيجاد البدائل لكافة المعاملات لرفع الحرج على المتعاملين معه من خلال النواحي التالية:

- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع ويؤدي ذلك إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة ومنه تتسع قاعدة المتعاملين والقضاء على البطالة وحدّة الفقر فيزداد الدخل الوطني وتزداد فرص الرزق.
- تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وذلك بإيجاد فرص وصيغ جديدة تتناسب مع قدرة ومطالب أفراد المجتمع.

[1]- لسوامس رضوان، لعيوني الزبير،مداخلة بعنوان: مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط إستثمار الأموال- إشارة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة،ص ص:4-5.

- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل الوطن العربي.

2. الهدف الاستثماري:

تعمل القروض الحسنة على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب الأموال وتوظيفها في المجالات الاقتصادية وفق لصيغ التمويل الشرعية وذلك بغرض تحقيق التقدم الاقتصادي والعمل على توفير الخدمات والاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتنميتها.

3. الهدف الاجتماعي:

يعمل القرض الحسن على الموازنة بين تحقيق الرفاه الاقتصادي بين التنمية والتكافل الاجتماعيين وذلك بالجمع الاهداف العامة لأي مشروع ممول والتدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم القرض بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدراتها على التسديد.

أن يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى التوظيف في الوقت نفسه يسمح عادة بتقديم خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع خاصة الفقراء والمعوزين منهم.

الفرع الثالث: القروض الحسنة التي تعطى عن طريق بنك البركة.

أولا/ مراحل الحصول على التمويل بالقرض الحسن من صندوق استثمار أموال الزكاة:[1]

تتم عملية الحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة في صيغة القرض الحسن كالآتي:

- يتقدم المستحق للزكاة بطلب للاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.
- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- بعد التحقق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه.
- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا. (مردودية عالية توظيف أكبر...).
- توجه قائمة خاصة إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب" لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها.
- توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.

[1]- فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، ماي 2014م، ص ص :301-305.

- توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.
- توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة، ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.

ثانيا/ الإجراءات لدى بنك البركة:[1]

1. **إذا تعلق الأمر بمشروع تشغيل الشباب** : تتبع الإجراءات الآتية:

- يسلم بنك البركة للشباب شهادة تثبت أن لديه رصيدا بمبلغ مساهمته الشخصية كليا أو جزئيا وقسط التأمين اللازم، وتكاليف دراسة الملف حسب الحالة أو بالمبلغ اللازم في حالة التمويل المختلط (بينه وبين الوكالة) على أساس عقد القرض الحسن.
- يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولايته.
- يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال إجراءات الحصول على القرض التكميلي اللازم حسب الحالة، وهذا بعد حصوله على شهادة التأهيل لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

2. **إذا تعلق الأمر بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (فئة 35 – 50 سنة)**: تتبع الإجراءات الآتية:

- يسلم بنك البركة للشباب شهادة تثبت أن لديه رصيدا بمبلغ مساهمته الشخصية كليا أو جزئيا وقسط التأمين اللازم، وتكاليف دراسة الملف حسب الحالة أو التزام بدفع مستحقات التكوين المشروط من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في ولايته.
- يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال إجراءات الحصول على القرض التكميلي اللازم حسب الحالة وهذا بعد حصوله على شهادة التأهيل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وفي كلتا الحالتين للحالتين (1 و2) وفي حالات استثنائية قد يمنح المستحق تمويلا تكميليا من صندوق استثمار أموال الزكاة بالإضافة إلى التمويلات أعلاه على أساس المشاركة أو المضاربة أو المرابحة أو السلم إذا عجز البنك عن تقديم التمويل التكميلي كاملا.

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص:301-305.

3. **إذا تعلق الأمر بالتمويل المصغر:**

- يُستدعي المستحق من هذه الفئة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.
- يوقع المستحق عقد القرض الحسن.
- يتولى البنك التسديد المباشر للمورد دون أن يسلم المال نقدا للمستحق.
- يمكن أن يقدم البنك تمويلا تكميليا إن احتاج المشروع المصغر لذلك وفق الإجراءات المعتمدة لديه.

والمستفيدون من هذا التمويل قد لا يكونون من الفئتين السابقتين، حيث قد يشمل النساء الماكثات في البيوت والقادرات على العمل في نشاطات معينة؛ كما قد يشمل فئة المعاقين القادرين على العمل...إلا أن المشاريع الممولة في هذا الإطار لا تتجاوز حدا أعلى للتمويل تحدده اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.

4. **تمويل المؤسسات الغارمة:**

- تقترح اللجنة الولائية قائمة بأسماء هذه المؤسسات.
- يُستدعى المشرفون عليها إلى البنك لتقديم الوثائق الإثباتية اللازمة.
- يحدد بنك البركة حاجتها ومدى قابليتها للانتعاش.
- تغطي ديونها كليا أو جزئيا على سبيل القرض الحسن، ولا يمكن أن يكون المبلغ مخصصا في أي حال من الأحوال لدفع فوائد البنوك وإنما أصل الدين فقط.
- كما يمكن أن تعطى ما تحتاجه المؤسسة كليا أو جزئيا على سبيل القرض الحسن ولكن دون أن تُسلّم ذلك نقدا، حيث قد يكون ذلك في شكل دفع فواتير أو غيرها حسب تقدير البنك.

ولبنك البركة سلطة التقدير الكاملة في مدى حاجة هذه المؤسسات إلى مساعدة صندوق استثمار أموال الزكاة، وأيضا مدى إمكانية خروجها من أزمتها.

5. **المشاريع المشتركة:**

بحيث تكون هذه المشاريع عبارة عن شركات بين بنك البركة وصندوق استثمار أموال الزكاة، على أساس دراسات يقوم بها البنك لتحديد حجم ونوعية المشاريع الواجب إنشاؤها في كل ولاية، والتي تهدف عادة إلى توظيف المستحقين للزكاة القادرين على العمل.

وتكون هذه المشاريع محل اتفاقيات مستقلة بين البنك والوزارة كلّما دعت الضرورة لذلك، وتتطور بتطور حصيلة الصندوق.

6. **دعم المشاريع المضمونة من طرف "صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة":**

ويرتكز عمل هذا الصندوق من خلال إيجاد سبل دعم المشاريع التي يضمنها، وذلك من خلال إجراءات لاحقة قد تترجم في شكل اتفاقية بين الوزارة وهذا الصندوق، لكن حاليا يتم التعامل مع الحالات الواردة

حسب وضعيتها وبالتعاون والتشاور مع بنك البركة الذي يعتبر عضوا في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يلتزم المستفيد من مساعدة صندوق استثمار أموال الزكاة بدفع زكاة ماله إلى صندوق الزكاة حالما تتوفر شروط وجوبها عليه، ويتولى بنك البركة الجزائري تحصيل تعهد منه بذلك.

خلاصة الفصل

تعتبر الزكاة علاج مباشر لمشكلة الفقر لأن أول مصارفها، كما ذكرها الله في الآية "الفقراء والمساكين". وتتمثل الآثار الاقتصادية المباشرة للزكاة حل لمشكلة الفقر في تعبئة الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع من خلال دعم وتنمية هذه القدرات وتحويلها إلى طاقات فاعلة منتجة في مجتمعاتها، ومما لاشك فيه أن تعبئة تلك الطاقات تعني توجيهها نحو الانتاج وللزكاة أثر مباشر تحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل وكونها أداة دورية تعمل على إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء.

إن الزكاة علاج دائم لمشكلة الفقر لأن الله عز وجل ضمن ديمومتها، وبما أن الفقر من أعظم الآفات الاجتماعية وعليه فقد حرص الاسلام على اجتثاث هذه الظاهرة من خلال تشريعه للعديد من الأحكام التي تهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الثروات والتي من أهمها الزكاة، ويتمثل دور الزكاة في معالجة الفقر من خلال:

- تحسين أحوال الفقراء والمساكين.
- تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وتعتبر الزكاة أهم موارد ميزانية الدول الإسلامية ويظهر أثر الزكاة الايجابي في تشجيع الاستثمار وتحفيز الانتاج،وللزكاة أثر واضح على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة والحد من مشاكلها، فالزكاة كما عرفناها تؤدي إلى زيادة الاستثمار ودفع الناس للبحث على مجالات يستثمرون فيها أموالهم، لسد النقص الحاصل من أداء الزكاة. فنتيجة لرغبة أصحاب الاموال بزيادة إستثماراتهم، وزيادة الانتاج المتأتي من زيادة الطلب وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وإن لم يكن كذلك فإنه يؤدي إلى إستغلال الموارد المعطلة على الاقتصاد.

وللزكاة أثران على مشكلة البطالة في المجتمعات أحدهما مباشر وآخر غير مباشر ويتمثل الأثر المباشر في أن الزكاة تؤدي إلى تقليص معدلات البطالة في المجتمعات التي تؤديها وذلك عن طريق تعيين العاملين عليها الذين دلتهم عليه الآية الكريمة. أما الأثر الغير مباشر فيتمثل في إنعاش الطلب الفعال الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.

تؤدي الزكاة من خلال سهمي الفقراء والمساكين والعاملين عليها إلى زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الانتاج يؤدي هذا الأمر إلى فتح فرص عمل جديدة ومنه التخفيف من حدة البطالة.

يعتبر القرض الحسن أحد الروافد التي حث عليها الاسلام لسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ونقل الثروة من ذوي الفائض إلى المحتاجين، كما أنه يساهم في زيادة الانتاجية في المجتمع، وللقرض الحسن فوائد كثيرة في التكافل والتضامن الاجتماعي والاقتصادي وهو يعتبر أفضل صيغة للإستثمار للمجتمع الاسلامي لعدم وجود الربا فيه.

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين أواخر الدول العربية والإسلامية في إنشاء مؤسسة الزكاة ورغم قصر المدة التي أنشئت فيها إلا أن هذه التجربة لجمع الزكاة في الجزائر، حققت مزايا عدة رغم بعض المعوقات، ولا تقتصر مزاياها على تقديم الإعانات المالية للعائلات المستحقة لهذه الأموال بل تعدى ذلك إلى مساعدة فئة الشباب في تنمية بعض المشاريع التي تعود بالنفع عليهم وعلى عائلاتهم في المدى القصير و المتوسط وحتى المدى البعيد وذلك من أجل تقليص معدلات البطالة في الجزائر والتخفيف من حدة الفقر لدى الطبقات المحرومة، وذلك من خلال تطور موارد الصندوق الزكوي من سنة إلى أخرى،ووفقا لذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري.**
- **المبحث الثاني: دور صندوق الزكاة في التخفيف من الفقر والبطالة في الجزائر.**

المبحث الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري.

تسعى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وكل المساهمين في تجسيد فكرة صندوق الزكاة من أهل البر والإحسان إلى تطوير هذا الهيكل وتفعيله لاجل تقديم خدمات أفضل للمجتمع الجزائري لاسيما الطبقات الفقيرة والعاطلة عن العمل، ويسعى الصندوق لمجموعة من الأهداف يعمل لتجسيدها على أرض الواقع، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ❖ تعريف صندوق الزكاة الجزائري.
- ❖ الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة وأهدافه.
- ❖ طرق جمع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري وكيفية توزيعها.

المطلب الأول:تعريف صندوق الزكاة الجزائري.

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية إجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.

الفرع الأول: تعريف صندوق الزكاة الجزائري.

هو هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية تم إنشاءها سنة 2003، يعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن. ثم يقوم أيضا بتوزيعها على مصاريفها الشرعية عبر نفس الفروع، وقد إنطلقت التجربة في البداية بولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيث لاتقبل الزكاة إلا نقدا ووفق هذه الطريقة فقط.[1]

وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية، تكون تابعة لصندوق الزكاة ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال من خلال الحوالات البريدية فقط كما سبقت الإشارة، إذ أن الصندوق لايتعامل بالسيولة بتاتا تحصيلا ولا نفقة ولا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداولات نهائية تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة، وتشمل هذه المحاضر قائمة إسمية تضبط في الهيئات الإستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة.[2]

[1]- سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن دراسة تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص:13.

[2]- المرجع نفسه،ص:13.

الفرع الثاني: المستويات التنظيمية التي يتشكل منها صندوق الزكاة الجزائري.

ويتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية وهي:[1]

أولا/ اللجنة القاعدية: و تكون على مستوى كل الدائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة، حيث تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين، ..... و من مهامها:

- الإحصاء للمزكين و المستحقين.
- التحصيل.
- التوزيع.
- المتابعة و التحسيس.

ثانيا/ اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، و تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب و مقتصد. و توكل إليها المهام التالية:

- تنظيم العمل (إنشاء اللجان القاعدية و التنسيق بينها، ضمان تجانس العمل، تنظيم عملية التوزيع).
- مهمة الرقابة و المتابعة.
- مهمة التوجيه.
- مهمة النظر في المنازعات.
- مهمة الأمر بالصرف.

ثالثا/ اللجنة الوطنية: و نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة و الطي بدوره يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة، ..... و من مهامها ما يلي:

- رسم و متابعة السياسة الوطنية للصندوق.
- النظر في المنازعات.
- وضع ضوابط متعلقة بجمع و توزيع الزكاة.
- وضع البرنامج الوطني للإتصال.
- الرقابة الشرعية.

[1]- لزهر قواسمية، براهيمي سمية، بلعياش ميادة،مداخلة بعنوان: صندوق الزكاة...رؤية حديثة لجمع وتوزيع وإستثمار الأموال دراسة حالة" التجربة الجزائرية"، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقص ، الجمهورية التونسية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29 ، ص ص:2-3.

الفرع الثالث:الميزة في صندوق الزكاة الجزائري.

يعتمد صندوق الزكاة الجزائري في توزيع الزكاة على قسمين:[1]

1. **قسم موجه للاستهلاك،** وهو خاص بالعائلات المعدمة التي لا تملك القدرة على العمل (مثل الفقراء والمساكين من: العجزة، المعوقين، الأرامل، المطلقات...).
2. **قسم موجه للاستثمار،** وهو خاص بالعائلات والأفراد القادرين على العمل، وهذا لا يكون إلا إذا تجاوزت الحصيلة في الولاية المعنية مبلغا معينا يحدد كل سنة، هذا الجزء من الزكاة يخصص لتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل على أساس صيغة القرض الحسن – قرض بدون فائدة– مع تسهيلات خاصة في التسديد.

قال تعالى: ﴿ **إِنْ تُقْرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ**﴾.[2]

وقال الرسول ﷺ: ((من فرج عن مؤمن كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة)).[3]

وقال أبو الدرداء رضي الله عنه:" أَنْ أُقْرِضَ دِينَارَيْنِ ثُمَّ يُرَدَّانِ ثُمَّ أُقْرِضُهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِمَا"

الفرع الرابع: تجارب بعض الدول الاسلامية حول صندوق الزكاة وطرقه في التخفيف من الفقر والبطالة.

بعد أن عرفنا تجربة الجزائر في دور مؤسسة الزكاة في التخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة سنعرض في هذا الفرع بعض تجارب الدول الاسلامية (الأردن، ماليزيا) في تطبيقها لمؤسسة الزكاة كنموذج للتقليل من الفقر والبطالة من خلال استغلال اموال الزكاة.

أولا/ التجربة الأردنية:

1. **نشأة الصندوق الأردني.**

اصدرت المملكة الاردنية الهاشمية قانوناً خاصاً لتفعيل فريضة الزكاة وجبايتها، منذ ما يقارب السبعة عقود، وعلى وجه التحديد صدر اول قانون لجباية الزكاة عام 1944م في عهد الملك المؤسس الشهيد عبدالله طيب الله ثراه، وكان الاردن من اوائل الدول العربية والاسلامية التي قامت باصدار مثل هذه التشريعات، واستمر الامر كذلك حتى صدور قانون صندوق الزكاة عام 1978م ثم قانون رقم (8) لعام 1988م، الذي اعطى الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري للصندوق ، وحق التملك والتعاقد والتراضي.جعل الله سبحانه وتعالى الزكاة،فريضة من فرائض الإسلام،لايتم إسلام المرء لا بها،و لا يكتمل إيمانه إلا4 بأدائها، فهي فريضة اجتماعية تؤدّى في صورة عبادة إسلامية ذلك ليطهر بها القلوب من الشح.

يقول تعالى ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾ويجعلها وسيلة تراحم و تضامن بين أفراد الأمة

[1]- مسدور فارس،مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها،كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير،جامعة سعد دحلب، البليدة،ص ص،3-4.

[2]- سورة التغابن، الآية:17.

[3]- الحديث (36) عن أبي هريرة.

المسلمة و هي ضريبة الإسلام الاجتماعية التي جعلها الله حقاً في أموال الأغنياء للفقراء،ذلك أن الله هو صاحب المال،وهو الذي ملكه للفرد بعقد منه، و شروطه إيتاء الزكاة، فهي ليست إحساناً من المعطي و ليست تسولاً من الآخذ.[1]

حيث أنشئ من طرف وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية سنة 1988 وأنشأت معه مكاتب للزكاة في جميع مديريات الأوقاف في المملكة الأردنية، وشكلت لجان شعبية تطوعية مرتبطة مباشرة بصندوق الزكاة في كل حي وقرية ومدينة في الأردن.

2. **موارد صندوق الزكاة الأردني:**

تتكون موارد الصندوق من الزكاة الشرعية التي يرغب المسلمون بتأديتها، والتبرعات والهبات، والصدقات والأضاحي والنذور وصدقة الفطر.

3. **المشروع التأهيلي:** يقوم صندوق الزكاة الأردني بتنفيذ المشاريع المنتجة بهدف مساعدة الفقراء المعوزين بمشاريع إنتاجية صغيرة على مستوى الأسرة تعود عليهم بما يمكنهم من العيش بكرامة وتغنيهم عن السؤال، وفي الوقت ذاته تحد من ظاهرة البطالة.[2] وتنقسم هذه المشاريع إلى نوعين هما:

- المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني.
- المشروعات الصناعية الصغيرة الحرفية التقليدية والبقالة.

4. **ظاهرة الفقر والبطالة في الاردن.**

أ- **ظاهرة الفقر في الأردن:**

على الرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ على مؤشرات الفقر منذ عام 1997 فإن نسبة الفقر في المملكة لا تزال مرتفعة حيث يعيش 14.2% أن نسبة من الاردنيين دون خط الفقر، وتعاني المناطق الريفية في الاردن من الفقر والامية أكثر من المدن . ويتطلب خفض نسبة الفقر في الاردن بطريقة فعالة بالتنسيق بين مختلف الجهات العاملة في مجال مكافحة الفقر في كل قطاعات المجتمع كما يتطلب ذلك تطوير السياسات الاجتماعية للانتقال من مفهوم الرعاية الاجتماعية الى مفهوم التنمية الاجتماعية وتعزيز الانتاجية، كذلك هناك حاجة لتطوير فهم واضح لاسباب الفقر من اجل تقديم خدمات افضل للفقراء، ولتحقيق ذلك فإن المؤسسات العاملة في مجال العون الاجتماعي بحاجة الى تقوية وتطوير جهازات العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية واطلاق حملات نوعية منظمة تستهدف المجتمعات الفقيرة لتوعيتها بأهمية الرعاية الصحية والتعليم كمتطلب أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة للفقراء وتوجيههم الى الحصول على التدريب تمهيدا

[1]- المملكة الاردنية الهاشمية ،وزارة الشؤون الدينية و المقدسات الاسلامية ، صندوق الزكاة ، تاريخ الزيارة : 2014/04/09
http://www.zakatfund.org/public/Arabic.aspx?Lang=1&Page_Id=358

[2]- عامر هواري، مداخلة بعنوان: دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة، محور المداخلة: المحور الرابع دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول إستراتجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمة المستدامة، ص:10.

للعمل على دمجهم في القوى العاملة وكذلك فإن توسيع إنتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة هو مبادرات رئيسة مهمة لزيادة الفرص التي تدر الدخل للفقراء.[1]

ب- ظاهرة البطالة في الأردن لسنة2010:[2]

- بلغ مجموع قوة العمل من السكان الأردنيين حوالي 1412134 في عام 2010. كما بلغ عدد النشيطين اقتصاديا من الذكور حوالي 1152853 فرداً أو ما نسبته 81.6% من إجمالي قوة العمل الأردنية، وبلغ عدد النشيطات اقتصاديا من الإناث الأردنيات 259182 فرداً أو ما نسبته 18.4%. سجل معدل البطالة انخفاضا طفيفا مقداره 0.4 نقطة مئوية ليبلغ 12.5% في عام 2010 مقارنة مع 2009 عام في 12.9.%.
- بلغ معدل البطالة 10.4% بين الذكور مقابل 21.7% بين الإناث في عام 2010 مقارنة مع 10.3% و24.1% للذكور والإناث على التوالي في عام 2009.
- شكل الذكور ما نسبته 68% من مجموع المتعطلين والمقدرة بحوالي 176 ألف متعطل، بينما شكلت الإناث 32% في عام 2010.
- بلغ معدل البطالة 10.2% بين الذكور مقابل 21.1% بين الإناث في الحضر، في حين بلغ المعدل في الريف 11.5% للذكور مقابل 24.8% للإناث في عام 2010.
- بلغمعدل المشاركة الاقتصادية الخام للذكور 40.2% مقابل 9.4% للإناثفي عام 2010، في حين بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح حوالي 63.5% للذكور مقابل 14.7% للإناث في عام 2010.
- بلغ معدل بطالة الشباب في الأعمار 24-15 سنة 23.8% بين الذكور مقابل 47.1% بين الإناث في عام 2010.
- 50.1% من إجمالي المتعطلين عن العمل هم في الفئة العمرية 24-15 سنة في عام 2010.
- بلغ معدل البطالة بين البالغين ممن أعمارهم 25 سنة فأكثر منسوباً إلى إجمالي فئة البالغين في قوة العمل حوالي 6.6% للذكور مقابل 14.6% للإناث في عام 2010.
- شكل الذكور المتعطلون (لأكثر من سنة) ما نسبته 3.2% من إجمالي قوة العمل للذكور مقابل 9.1% للإناث من إجمالي قوة العمل للإناث في عام 2010. وشكل الذكور 30.7% من إجمالي المتعطلين الذكور، مقابل 41.9% للإناث من إجمالي المتعطلات الإناث في عام 2010.

[1]- علي مفلح القطارنة ، تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز، المؤتمر العالمي السابع للزكاة تحت شعار"نحو مؤسسة زكوية نموذجية" بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية، المنعقد في الفترة من 24-25مارس 2007، الكويت ،ص:36.

[2]- حيدر فريحات، حالة البطالة في الأردن2010، دائرة الإحصاءات العامة، مديرية الإحصاءات الإقتصادية، قسم إحصاءات العمل،الأردن، ماي 2011.، ص ص: 2-3

- بلغت نسبة الإناث المتعطلات ممن يحملن بكالوريوس فأعلى حوالي 61.5% من إجمالي المتعطلات الإناث والمقدر بحوالي 56 ألف متعطلة تقريبا في عام 2010.
- شكل الذكور من حملة المؤهلات التعليمية دون الثانوي 62.1% من إجمالي المتعطلين الذكور والمقدر بحوالي 120 ألف متعطل في عام 2010.
- بلغ معدل البطالة 23.3% لغير المتزوجين، في حين بلغ المعدل للمتزوجين أو الذين سبق لهم الزواج (مطلق/مطلقة، أرمل/أرملة، منفصل/منفصلة) 5.5% و13.9% على التوالي، وشكل غير المتزوجين 72% من إجمالي المتعطلين في عام 2010.
- سجلت محافظة مادبا أعلى معدل بطالة للذكور حيث بلغ 13%، في حين سجل أدنى معدل بطالة للذكور في محافظة عجلون حيث بلغ 9.1% في عام 2010.
- سجلت محافظة عجلون أعلى معدل بطالة للإناث (حوالي 32.2%)، في حين بلغ أدنى معدل بطالة للإناث في محافظة العاصمة (19.2%) في عام 2010.

5. **إنجازات صندوق الزكاة ولجانه.**

- يمكن لصندوق الزكاة ولجانه من خلال تنفيذه للخطة الاستراتيجية من تحقيق انجازات متميزة توضح مدى مساهمة الصندوق ولجانه في الحد من البطالة والفقر، ويعتمد الصندوق ولجانه برامج متعددة لتحقيق اهدافه وغاياته التي انشئ من اجلها منها: [1]

أ- **برنامج المساعدات النقدية الشهرية:** بلغ عدد الاسر التي تقاضت رواتب شهرية من الصندوق ولجانه ما يقارب (15,000) اسرة وبمبلغ اجمالي يقدر بـ(5,112,888) دينار سنوياً

ب- **برنامج المساعدات الطارئة:** قام الصندوق ولجانه بمساعدة (21,000) اسرة بمساعدات طارئة قيمتها (663,034) دينار اضافة الى ما تم انفاقه على الفقراء اثناء ملتقيات الخير، التي ينفذها لصندوق في مختلف مناطق المملكة وعلى مدار العام ، ويقدر عددهم (10,000) محتاج.

ت- **قسائم الغذاء والكساء وطرود الخير:** قام الصندوق ولجانه بتوزيع قسائم الغذاء والكساء على الاسر الفقيرة وعددها (32,000) اسرة بالتعاون مع المؤسسة الاستهلاكية المدنية تقدر قيمتها بـ (1,955,445) دينار.

ث- **كفالة الايتام:** تم صرف مبلغ (10,416,000) دينار رواتب شهرية ، وعيديات للايتام المكفولين عن طريق الصندوق ولجانه في مختلف مناطق المملكة ، وقد بلغ عدد الايتام الذين يكفلهم الصندوق ولجانه (34,100) دينار

[1]- المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة الشؤون الدينية و المقدسات الاسلامية ، تاريخ الزيارة:2014/04/09
=http://www.zakatfund.org/public/Arabic.aspx?Lang=1&Page_Id=503&Menu_ID

ج- **الحقيبة المدرسية:** تم صرف مبلغ (140,870) دينار خلال العام لشراء حقائب مدرسية ومستلزماتها ، حيث قام الصندوق ولجانه بتوزيع ما يقارب (27,000) حقيبة على الطلبة الفقراء ، في مختلف محافظات والوية المملكة.

ح- **موائد الرحمن:** قام الصندوق ولجانه خلال شهر رمضان المبارك، بتقديم وتوزيع (40,000) وجبة طعام، على الاسر الفقيرة في مختلف مناطق المملكة وبكلفة اجمالية قدرها (112,000) دينار.

خ- **الرعاية الصحية (المريض الفقير):** يشرف الصندوق ولجانه على (8) ثمانية مستوصفات ومراكز طبية خيرية، تابعة للجانه تشتمل على عدد من الاختصاصات ، حيث تم معالجة نحو (100,000) مريضن وتنفيذ (7) حملات طبية مجانية خلال العام، في مختلف مناطق المملكمة وبقيمة اجمالية بلغت (1,009,266) دينار.

د- **صدقة الفطر:** يقوم الصندوق ولجانه باستقبال صدقة الفطر، وتوزيعها على مستحقيها، وقد بلغ عدد الاسر المنتفعة من صدقة الفطر (10,000) اسرة بقيمة اجمالية قدرها (100,000) دينار.

ذ- **الطالب الفقير:** قام الصندوق ولجانه بتنفيذ خطته في هذا المجال بتقديم المساعدات الفورية لـ (410) طلاب وبتكلفة اجمالية تقدر بنحو (41,000) دينار.

ر- **الاضاحي:** قام الصندوق ولجانه باستقبال اثمان الاضاحي وشرائها نيابة عن اصحابها بقيمة (100,000) دينار وتوزيعها على مستحقيها من الفقراء والمحتاجين حيث بلغ عدد الاسر المستفيدة (15,000) اسرة.

ز- **مشروع الخبز الخيري:** قام الصندوق باستحداث برنامج الخبز الخيري استفاد منه (28,680) اسرة في مختلف مناطق المملكة خلال شهر رمضان المبارك حيث تم توزيع كوبونات شهرية لكل اسرة محتاجة لشراء الخبز من اي مخبز في منطقتها ويتولى الصندوق محاسبة المخابز وصرف مستحقاتها ويقدر ما تم صرفه لهذه الغاية بـ (143,403) دينار.

س- **المشاريع التأهيلية:** يقوم صندوق الزكاة ولجانه بتنفيذ المشاريع التأهيلية المنتجة بهدف مساعدة الفقراء المعوزين، بمشاريع خيرية استثمارية تعود عليهم بما يمكنهم من العيش بكرامة وتغنيهم عن السؤال، وفي الوقت ذاته تساهم في الحد من ظاهرة البطالة، وتعمل على التنمية الاقتصادية في المجتمع، وقد تم صرف مبلغ (249,704) دينار في هذا المجال، حيث تم تأهيل (206) اسرة ضمن برامج التأهيل.

ثانيا/ التجربة الماليزية:

1. مؤسسات الزكاة بماليزيا:[1]

منذ استقلال ماليزيا في 31 أغسطس 1957م أصبح أمر جباية أموال الزكاة وصرفها في يد السلطان الذي يتربع على عرش كل ولاية من الولايات الماليزية، وبذلك بدأت مرحلة إدارة الدولة للزكاة بماليزيا حيث صدر قانون الإدارة الدينية الإسلامية سنة 1960م لتنظيم شؤون جباية الزكاة بناء على هذا القانون،ووفقا لهذا القانون أيضا منحت لهذه الإدارة سلطة جمع وصرف الزكاة على مستحقيها في ذلك الوقت.
وفي بداية التسعينيات ، تطورت مؤسسة الزكاة تطورا كبيرا في إدارتها، فقد بدأت كمؤسسة تحت رعاية بيت المال ثم صارت مؤسسة مستقلة لها سلطة خاصة من حيث جباية أموال الزكاة، وفي نهاية سنة 1990م أنشأ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور شركة سماها مؤسسة التقوى،وعهد المجلس إلى هذه المؤسسة جمع الزكاة، كما أنشأت هذه الشركة بدورها مركزا خاصا لجباية الزكاة سمي بمركز جباية وتحصيل الزكاة ،ومنذ سنة 1991م أصبح مركز تحصيل الزكاة بمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور الجهة الوحيدة الرسمية التي تتولى مسؤولية تحصيل الزكاة وجبايتها، أما بالنسبة لصرف الزكاة فمازال أمرها تحت إدارة مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برسكتوان كوالالمبور، والتي يقوم بها بيت المال حتى يومنا هذا.*

2. تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر:

تجربة ماليزيا في معالجة تستحق الوقفة و التأمل في تنفيذ برنامجها و إجراءاتها ، فتحويل نسبة الفقر من 4و52% عام 1970 إلى معدل 5و5% عام 2000 تستجوب الإشادة و الثناء في بلد يربو عدد سكانه على25 مليون من أعراق متعددة ، و تأمل ماليزيا أن تقضي على الفقر نهائيا في برنامجها الطموح ، و دولة مثل ماليزيا التي ليست بها موارد بترولية و لا تختزن في أراضيها موارد طبيعية متنوعة و كثيرة ، فهي دولة مسلمة متعددة الأعراق لها تجربة اقتصادية و صناعية ناجحة قاد هذا النجاح رئيس وزرائها السابق مهاتير محمد الذي أرسى البرنامج الاقتصادي الناجح و أعطى جميع الأعراق و الأديان المساواة ولم ينظر لمعالجة الفقر بنظرة طائفية ضيقة ، فتم معالجة الفقر بين مختلف أطياف السكان بجميع أعراقه .
و بالرغم أن ماليزيا مرت بتجربة مواجهات دامية بين الملايو الذين يمثلون 55% من السكان الأكثر فقرا والصينيين الذين نسبتهم 25% من عدد السكان و حالتهم الاقتصادية و نصيبهم من الثروة المادية أفضل .

[1]- محمد عز الدين عبد العزيز، عزمان بن عبد الرحمان،دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا، جامعة العلوم الاسلامية الماليزية، ص:4.
انظر الي :
* - بوكليخة بومدين، الإطار المؤسساتي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد،2012-2013،ص:147.

ووضعت ماليزيا نصب عينها هدفا إستراتيجيا هو " النمو الاقتصادي " المستمر الذي يهدف إلى تحسين وضع الفقراء و المساواة و العدالة الاجتماعية بالتركز على الأقاليم و المناطق الفقيرة و الطبقات و الطوائف الأقل فقرا بحيث يكون نصيبهم من النمو الاقتصاد الأوفر حظا و يركز عليهم في تطبيق برامج التنمية الشاملة .

و من خلال تجربة تنفيذ إستراتيجية التنمية الشاملة ، وجدوا أنه كلما حدث " نموا اقتصاديا بمعدل نقطة واحدة مئوية تراجع معدل الفقر بمتوسط ثلاث نقاط مئوية " ، و استهدفت خطة التنمية الشاملة الطبقات الفقيرة لتمتلك رأس المال و تخصيص الأراضي الزراعية ليستثمروا فيها و بناء المساكن لهم و منحهم القروض المالية الميسرة و العمل على تطويرهم و توعيتهم بالتدريب و التأهيل .

قرر مهاتير محمد في عام 1986 تحديد معايير الفقر و تعريف جديد لخط الفقير يشتمل المسكن و الأكل و الشراب و خدمات التعليم و التصريف الصحي و المواصلات و الكهرباء و يتضمن امتلاك المواطن الماليزي عقار و دخل ثابت و توفير المأكل و المشرب و الأمور الضرورية المعيشية .

و اتبع الرئيس السابق مهاتير محمد نظام ضريبي تصاعدي فكلما زاد دخل الفرد زادت نسبة الضريبة و الحد الأدنى من الدخل التي تستوجب الضريبة هو 658 دولار و تحسب الضريبة بعد خصم أمور ضرورية مثل نسبة عدد الأطفال و نفقات تعليم المعاقين و التأمين الصحي و مصروف إعالة الوالدين و أقساط التأمين الإجباري .

و تنوعت برامج مكافحة الفقر في ماليزيا شملت طبقات متنوعة من المجتمع ، فهناك "برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا " و يهدف على تحسين الدخل و ظروف معيشتهم ، و برنامج " أمانة أسهم البومبيتزا " وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للسكان الأصليين (البومبيتزا) ، و برنامج أمانة اختيار ماليزيا وهو غير حكومي تقوم عليه هيئات و منظمات أهلية تستهدف تخفيض نسبة الفقر و توجد العديد من برامج المنح للفقراء .[1]

3. إستراتيجية ماليزيا في مكافحة الفقر:

ومن اجل مكافحة الفقر أقدمت ماليزيا على البرامج التالية :[2]

أ- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا:

يقدم هذا البرنامج فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، فقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة وترميم

[1]- علي عيسى الوباري، الفقر حقائق وتجارب ومعالجة الفقر بالمملكة العربية السعودية،13-08-2004،ص:8 تاريخ الزيارة : 2014/05/04.
www.rasid.com/?ext=1&act=media&d=1&f=4253

[2]- سامي خرخاش، محمد العيد ختيم،مداخلة بعنوان: دراسة مقارنة لإستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر،ص ص:7-8.

وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.

ب- تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية:

بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمروا جزءا من هذه الأموال في شراء الأسهم.

ت- برنامج أمانة اختيار ماليزيا :

وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الوطنية من مختلف الولايات ويهدف إلى التقليل من الفقر المدقع عن طريق زيادة مدا خيل الأسر الأشد فقرا بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء كما تقدم الحكومة قروضا بدون فوائد للبرنامج من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة و المشروعات الأعمال الصغيرة.

ث- منح الإعانات المالية للفقراء :

قامت الحكومة بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 و260 $ أي ما يعادل عشرة آلاف إلى عشرين ألف دينارا جزائري شهريا لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة، وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية:

كما أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الأسيوية، كما قامت الحكومة بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

ح- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة :

بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية وقامت بتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن في إطار إستراتيجية2020 التي بدأت في 1981 في عهد رئيس الوزراء مهاتير محمد.

خ- تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة:

كما إتاحة الحكومة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة. واهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي وهي خمس مناطق:

- اسكندر ماليزيا في جنوب ولاية جوهر.
- المنطقة الاقتصادية الشمالية.
- منطقة الساحل الشرقي الاقتصادية
- منطقة صباح التنمية.

- منطقة ساراواك للطاقة المتجددة.

4. الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

ونلخص أهم هذه الدروس في:[1]

- الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.
- إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الأفراد.
- في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.
- الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.
- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.
- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني ثمارها.أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.
- أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
- إعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هناك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق، فمالا يدرك جله لا يترك كله. ويفضل البدء بما تتوافر له الشروط والظروف الملائمة.

[1]- عبد الحافظ الصاوي،قراءة في التجربة الماليزية التنموية، مجلة الوعي الاسلامي رقم العدد 451،الشهر5، السنة3 ،الكويت،ص ص:7-8.
أنظر إلى:
*علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا حالة ماليزيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر،2010-2011،ص:143.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة وأهدافه.

إن الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري يتسم بالبساطة وعدم التعقيد وذلك بهدف معرفة الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة الزكوية.

الفرع الاول: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري.

أولا/ الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري.

الشكل رقم6: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري.

المصدر: يوسفي رشيد، بن سيد أحمد مليكي، تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003-2013 من خلال تقييم تجربة صندوق الزكاة لولاية وهران، يومي 20-21 ماي 2013، ص: 7.

ثانيا/: الهيكل الاداري لصندوق الزكاة الجزائري.

بما أن الجزائر إنتهجت أسلوب الطوعية في جمع الزكاة، فإن الهيكل التنظيمي عادة في مثل هذه المؤسسات يتصف في بالبساطة وعدم التعقيد. وعلى العموم يتكون صندوق الزكاة في الجزائر من:[1]

- الهيئة المركزية للزكاة وتكون على المستوى الوطني.
- الهيئة الولائية للزكاة تكون على مستوى كل ولاية.
- الهيئة القاعدية للزكاة تكون على مستوى كل دائرة.

1. الهيئة المركزية للزكاة:

1-1 مهامها:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق.
- النظر في المنازعات.
- التنظيم ويشتمل:(اللوائح، النظام الداخلي، الإستمارات، إنشاء الهيئات الولائية، إنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة).
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة.
- وضع البرنامج الوطني للإتصال.
- البحث والتدريب.
- الرقابة الشرعية.

1-2 مكونات الهيئة المركزية للزكاة:

أ- المجلس الأعلى لصندوق الزكاة الذي يتكون من العناصر التالية:

- الرئيس.
- الأمين العام.
- 4 مديرين.
- رئيس الهيئة الشرعية.
- 4 فقهاء.
- 4 من أعضاء التنسيقية الوطنية.
- 10 من كبار المزكين.
- 2 إجتماعيين.

[1]- النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، صندوق الزكاة، الجزائر، 2003، ص ص: 47-50.
* أنظر الملحق رقم(2): المتعلق بالنشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والاوقاف لسنة2003 والمتضمنة ملف صندوق الزكاة.

- 2 إقتصاديين.
- 2 قانونيين.
- ممثل عن المجلس الإسلامي.
- ممثل عن وزارة التضامن.
- ممثل عن وزارة البريد.
- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الغرفة التجارية.
- ممثل عن الغرفة الفلاحية.
- ممثل عن هيئة المسشمرين.

ب- لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: ويقسم هذا المجلس إلى مجموعة من لجان المتابعة وهي كالتالي:

- لجنة للتحصيل والتوزيع.
- لجنة الإعلام والإتصال والعلاقات.
- لجنة الشؤون المالية والادارية والتكوين.
- لجنة المراجعة والرقابة.

د- المكتب الإداري: ويتشكل من:

- المدير العام أو الرئيس.
- الأمين العام.
- أربعة مديريين(كل مدير على رأس لجنة).
- عضو من الهيئة الشرعية.

2. الهيئة الولائية للزكاة:

2-1 مهامها:

- إنشاء الهيئات القاعدية والتنسيق بينها.
- إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين.
- ضمان تجانس العمل.
- تنظيم عملية التوزيع.
- مهمة الرقابة والمتابعة.
- مهمة التوجيه.

- مهمة النظر في المنازعات.
- مهمة الأمر بالصرف.

2-2 مكونات اللجنة الولائية لصندوق الزكاة: وتتشكل من:

أ- هيئة المداولات: وتتشكل من:

- مدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية بصفته آمرا بالصرف.
- إمامين من مكانين مختلفين.
- ممثلين إثنين إلى أربعة عن كبار المزكين ينتمون إلى مناطق مختلفة.
- رئيس المجلس العلمي الولائي.
- عضوين إلى أربعة أعضاء من الفيدرالية الولائية للجمعيات المسجدية.
- رؤساء الهيئات القاعدية.
- محايب(خبير بالشؤون المالية).
- رجل قانون ممارس.
- رجل إقتصاد ممارس.
- مساعد أو مساعدة إجتماعية مع الخبرة.
- إثنين إلى أربعة من أعيان الولاية.

ب- لجان هيئة المداولات الولائية: وتنقسم هيئة المداولات الولائية إلى مجموعة من اللجان هي كالتالي:

- لجنة التنظيم.
- لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات.
- لجنة التوجيه والإعلام.
- لجنة التوزيع والإحصاء.

ت- المكتب التنفيذي: ويتشكل من العناصر التالية:

- رئيس المكتب(الآمر بالصرف).
- الأمين العام وله أربعة مساعدين.
- أمين المال(محاسب).

3. **الهيئة القاعدية للزكاة:**

3-1 مهامها:

- إحصاء المزكين المستحقين.
- التوجيه والإرشاد.

- تنظيم تحصيل الزكاة.
- تنظيم توزيع الزكاة.
- متابعة عملية تحصيل وصرف الزكاة.
- تحسيس المواطنين.

3-2مكونات اللجنة القاعدية للصندوق الوطني للزكاة:وتتكون من:

أ- هيئة المداولات: تتشكل من الشرائح الإجتماعية التالة:

- الإمام المعتمد بالدائرة رئيسا.
- رؤساء اللجان المسجدية بالدائرة.
- ممثلين عن لجان الأحياء.
- ممثلين عن الأعيان.
- ممثلين عن كبار المزكين.

ب- المكتب التنفيذي: الذي يتشكل من:

- الإمام المعتمد بالدائرة رئيسا.
- أمين عام بنائبين إثنين وأمين مال بنائبين إثنين.

الفرع الثاني:أهدافه.

تهدف مؤسسات صندوق الزكاة إلى:

- وضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية لجمع الزكاة وتوزيعها وفق أحكام القانون.
- إجراء الدراسات والبحوث على الفقراء المحتاجين إلى إقامة مشاريع تأهيلية والمساعدة في إنشائها.
- إنشاء مراكز التأهيل للمحتاجين ضمن إمكانيات الصندوق .
- تشكيل لجان جمع الزكاة والإشراف عليها ومتابعة أعمالها.
- العمل على إحياء فريضة الزكاة.
- التوعية بفريضة الزكاة ودورها في الحياة و بث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.
- قبول أموال الزكاة وتنميتها وصرفها في وجوهها المقررة شرعا حسب أولويتها[1] .
- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة و إحياؤها في نفوس المسلمين و تعاملاتهم.
- جمع المساعدات و الهبات و التبرعات و أموال الصدقات النقدية.
- القيام بأعمال الخير و البر التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف.

[1]- فايزة محلب،دور صندوق الزكاة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة صندوق الزكاة بولاية سطيف، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر،ص:3.

- توزيع أموال الزكاة على المصارف الشرعية و بالخصوص الفقراء.

و تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق و على مدى إيمانهم به .[1]

المطلب الثالث:طرق جمع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري وكيفية توزيعها.

أنشى صندوق الزكاة بغرض تحصيل أموال المزكين وتنظيمها، حيث خصص لجمع الاموال في هذا الصندوق عدة طرق، ويتم صرفها بناءا على المداولات النهائية للجنة الزكاة للفئات المستحقة.

أولا/ طرق جمع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري.

ويتم جمع أموال الزكاة في الصندوق الزكوي بعدة طرق:[2]

1. عن طريق الحسابات البريدية الجارية:

لكل لجنة ولائية لصندوق الزكاة حساب بريدي جاري تصب فيه الزكاة مباشرة من طرف المزكين.

2. الصناديق المسجدية للزكاة:

في كل مسجد يوجد عدد من الصناديق تصب فيها زكاة المحسنين وتحصى يوميا بمحضر رسمي، لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي.

3. تحويلات الجالية الجزائرية في المهجر:

كما يمكن للجالية الجزائرية تحويل أموال الزكاة على أساس تحويل مبلغ الزكاة المستحق إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة، وذلك عن طريق حوالة دولية أو غيرها يوضع عليها: الاسم، الرقم الوطني للصندوق رقم (10-4780)، مبلغ الزكاة بالحروف والأرقام.[3]

ثانيا/ كيفية توزيع أموال الزكاة.

يتم تبني قاعدة أساسية مفادها أنه على قدر ما يجمع كل مسجد على قدر ما يوزع، و عليه يتم توزيع زكاة كل من الأموال و الفطر وفقا للنسق التالي:[4]

1. **بالنسبة لزكاة المال:** تقوم لجان المساجد بإحصاء الفقراء والمساكين (في شكل عائلات وليس أفراد) في الأحياء المحيطة بالمسجد بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة،

---

[1]- عطاء الله بن طبرش، عبد الكريم كاكي، دراسة تجربة صندوق الزكاة في ولاية الاغواط، المؤتمر العلمى الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي،(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،ماي2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،جامعة سعد دحلب بالبليدة،الجزائر،ص:6.

[2]- شريف مراد،دور وأهمية الزكاة في القضاء على مشكل البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،الجزائر،ص:6.

[3]- الوافي الطيب،الزكاة ودورها الفاعل في التخفيف من وطأة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع الإسلامي دراسة حالة تجربة صندوق الزكاة الجزائري جامعة تبسة ،الجزائر، ص:17.

[4]- الوافي الطيب، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر، تجربة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر،ص:1-3

ثم ترسل القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للترتيب والمصادقة و أخيرا تحول الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ عن طريق الحوالات البريدية أو الشيكات.

2. **بالنسبة لزكاة الفطر**: تجمع في المساجد ابتداء من منتصف رمضان (تودع بصندوق المسجد)، ثم يتم إحصاء الفقراء والمساكين وترتيبهم حسب الأولوية ليتم صرفها. تقدم المبالغ المجمعة مباشرة خلال الثلاث أيام الأخيرة من شهر رمضان، كما يشترط إرسال لجنة المسجد لمحضر الجمع والتوزيع إلى اللجنة القاعدية ومنها إلى اللجنة الولائية التي ترسل تقريرا عاما إلى نيابة مديرية الزكاة.

ثالثا/ أوجه صرف أموال الزكاة: يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية للزكاة لصالح الفئات التالية:

1. **الإعانات المالية المباشرة للعائلات الفقيرة:**

وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا أو فصليا، و باعتبار أن الزكاة أداة لتوزيع الأموال وإحداث التوازن الاجتماعي، فإن 50 %من هذه حصيلة الزكاة على المستوى الوطني تخصص للقوت و سد رمق الفقراء.

2. **تمويل المشاريع الاستثمارية لفائدة الشباب البطال:**

عند الحديث عن صندوق الزكاة في الجزائر تطرح العديد من التساؤلات، وهذا أمر معتاد في المشاريع الجديدة، ومن بين التساؤلات التي تطرح نفسها بشدة فكرة استثمار أموال الزكاة، والصيغ التي يمكن على أساسها أن يتم الاستثمار، خاصة عندما يتم الحديث عن استثمار ما يعادل 30% من مجموع حصيلة الزكاة لفائدة الشباب البطال.

لا تقتصر إيجابيات صندوق الزكاة على تقديم إعانات مالية مباشرة تسمح لعائلات كثيرة بتلبية حاجياتها المتزايدة، بل تتعدّى ذلك إلى مساعدة الشباب على مباشرة مشاريع تعود بالنّفع عليه وعلى عائلاتهم على المديين المتوسط والبعيد، وقد ذكر وزير الشؤون الدينية والأوقاف لدى إشرافه على افتتاح الصالون الجهوي للقرض الحسن في إطار صندوق الزكاة بمشاركة حاملي مشاريع من ولايات مختلفة عبر ربوع الجزائر، أن تنظيم صندوق الزكاة عامل أساسي في تطوّر موارده من سنة إلى أخرى، وكما أشاد الوزير بالمناسبة بالمزكّين الذين أحيوا هذه الشعيرة التي يتوخّى أن تكون أداة منتجة و فعّالة في التخفيف من الفقر ليس فقط عن طريق المساعدة المباشرة وإنما عبر القروض الحسنة لخلق أنشطة مثمرة لفائدة الشبّان البطال.

وفي ذات الصدد تم توزيع مقرّرات الاستفادة من القروض الحسنة على شبّان وشابّات اخترن إنشاء أنشطة حرفية متنوّعة برسم حملة الزكاة للعام 2012، ويقدّر عدد المشاريع التي اعتمدها صندوق الزكاة لولاية ميلة على سبيل المثال بـ 32 مشروعا يستفيد كلّ منها من قرض يناهز 300 ألف دينار

من أصل 203 مشروع موّلها الصندوق منذ إنشائه عام 2004، وقد عاين وزير الشؤون الدينية والأوقاف ببهو دار الثقافة بذات الولاية عددا من أجنحة العرض التي قدّمت عيّنات لنشاطات حرفية ناجحة تمّ إنشاؤها برسم صندوق الزكاة خلال السنوات الأخيرة في كل من ولايات قسنطينة، سكيكدة، ميلة وجيجل. وأشار الوزير في حديثه إلى أصحاب النشاطات المعروضة إلى إمكانية الحصول على قرض ثاني لتطوير الأنشطة التي سدّد أصحابها أجزاء معتبرة من قروضهم السابقة وحقّقوا نجاعة في أعمالهم.

رابعا/ النسب المختلفة لصرف الزكاة في الجزائر:

تصرف الزكاة في الجزائر حسب النسب التالية:

الحالة الأولى:

إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية مبلغ خمسة مليون دينار جزائري، فتتم عملية التوزيع وفقا للنسب التالية:

87.5%: توزع على الفقراء والمساكين.

12.5%: تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

الحالة الثانية:

إذا تجاوزت الحصيلة الولائية مبلغ خمسة مليون دينار جزائري، فيتم توزيعها كما يلي:

50%: توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة).

37.5%: توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل.

12.5%: تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

كما يتم توزيع النسبة المخصصة لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق و المقدرة بـ (12.5%) كما يلي:

4.5%: تغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية.

6%: تغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية.

2%: تحول إلى الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.

إيضاح حصيلة زكاة المال المحققة منذ نشأة الصندوق وعدد العائلات المستفيدة منها وهي كالآتي:

جدول رقم(4) حصيلة زكاة المال وعدد العائلات والشباب المستفيد منها(2003-2012).

البيـــــان / السنوات	حصيلة زكاة المال (دولار)	عدد العائلات المستفيدة	عدد القروض الحسنة
2003	1456233.17	21000	/
2004	2471388.55	35500	256
2005	4525381.63	53500	466
2006	5959908.02	62500	857
2007	6985658.75	22562	1147
2008	5264748.21	/	800
2009	10931768.29	/	1200
2010	11091985.86	150000	3000
2011	14049848.76	/	/
2012	9786360.75	/	4400

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

وكذلك يمكن إيضاح حصيلة زكاة الفطر المحققة منذ نشأة الصندوق وعدد العائلات المستفيدة منها كالآتي:

الجدول رقم (05) حصيلة زكاة الفطر وعدد العائلات المستفيدة منها في الجزائر(2003-2010).

البيـــــان / السنوات	الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر بـ الدولار	عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر
2003	712216.76	30000
2004	1417145.93	46000
2005	3169299.51	102862
2006	3951355.86	128244
2007	3231201.51	116158
2008	2981824.07	105598
2009	3327595.76	حوالي 90000
2010	3450840.05	حوالي 100000

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

فنظرا لحداثة تجربة صندوق الزكاة الجزائري لم يحقق نتائج كبيرة في الميدان التنموي و من خلال الإحصائيات الواردة في الجدولين السابقين يمكن تلخيص إنجازاته فيما يلي:

أ– نلاحظ من خلال الجدول السابق الخاص بـ " **حصيلة زكاة المال و عدد العائلات و الشباب المستفيد منها** " أن العديد من الشباب استفادوا من القروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة بحيث سمحت هذه القروض لأكثر من 7500 فرد من فتح مؤسسات مصغرة و بالتالي الاستفادة من منصب شغل، و قد يوظفوا هؤلاء المستفيدين أفراد آخرين معهم في المستقبل وفي ذلك مساهمة فعلية في لعلاج مشكلة البطالة والفقر، ولكن هذا يبقى مرهون على مدى نجاح المشروع بحيث لابد من الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والماليين لدراسة الجدوى في عملية متابعة المشاريع الممولة.

ب– العديد من العائلات الفقيرة استفادت من المساعدات المالية المقدمة من حصيلة زكاة المال حيث بلغت حوالي150000 عائلة سنة 2010، وحوالي 100000 عائلة مستفيدة من زكاة الفطر في نفس السنة، مع العلم أن جل هذه العائلات سوف توجه هذه المساعدات المتحصل عليها نحو الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك للعائلات الفقيرة هو مرتفع) و هذا ما سوف يزيد من حجم الطلب على المواد الاستهلاكية ومن تم زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الطلب على العمل – أي خلق مناصب للشغل- و لكن هذا يتوقف على مدى مرونة القطاع الإنتاجي.

ج–كما يجب الإشارة إلى أن توظيف العاملين عليها بصندوق الزكاة سوف يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف والتخفيف من حدة مشكلتي البطالة و الفقر.

د– أتاحت القروض الحسنة للشباب العازفين عن المشاريع الربوية الفرصة في فتح مشاريع استثمارية، كون أن هذه القروض الحسنة يسترجعها صندوق الزكاة بدون فائدة، على خلاف البرامج الوطنية الأخرى التي تسترجع القروض بفوائد.

هـ– القروض الحسنة التي يقدمها صندوق الزكاة سوف تسمح بـ مضاعفة مناصب الشغل في المستقبل نظرا لأنها تسترجع بعد مدة أقصاها 5 سنوات لتوزع بعدها على فقراء آخرين على شكل قروض حسنة تخلق مناصب شغل جديدة.

و– المشاريع المصغرة تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة، كما أن خلق منصب شغل من طرف صندوق الزكاة يكلف أقل مما تكلفه البرامج الوطنية الممولة من طرف ميزانية الدولة وهذه نتيجة توحي بأهمية صندوق الزكاة في تحقيق التنمية بحيث أن مشكلة التنمية تكون دائما في التمويل، كما أنه كلما زاد حجم حصيلة الصندوق كلما تمكن من خلق مناصب شغل إضافية ويكون له بذلك دور كبير في معالجة مشكلة البطالة.

الشكل رقم6: حصيلة زكاة الفطر و عدد العائلات المستفيدة منها .

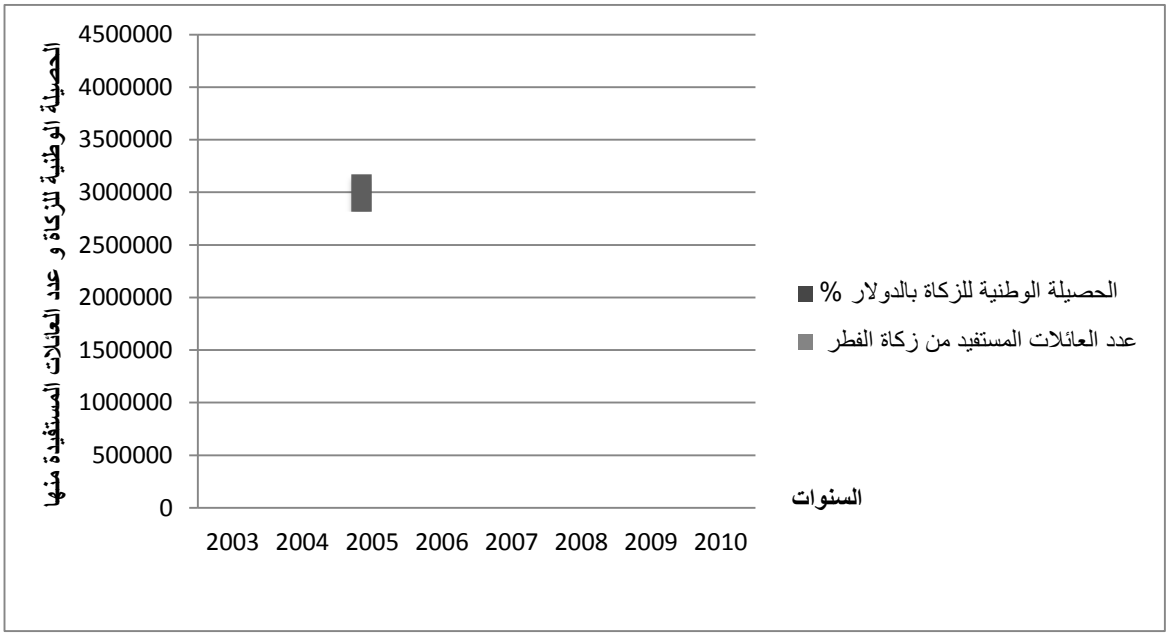

المصدر: من إعداد الطالبات.

يمكن إيضاح عدد العائلات المستفيدة من زكاة المال لولاية الوادي.

الجدول رقم6: عدد العائلات المستفيدة من زكاة المال لولاية "الوادي"(2003-2013).

السنة	عدد المستفيدين
2003	/
2004	90
2005	268
2006	748
2007	/
2008	251
2009	842
2010	1568
2011	1722
2012	1760
2013	2367

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية "الوادي".

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد العائلات المستفادة من زكاة المال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فنلاحظ أنه كان في أول سنة 2004 بلغ العدد90 عائلة ثم إزداد ليصبح 268 في سنة 2005، ثم إرتفع في سنة 2006 ليصل إلى 748 أما في سنة 2007 لم يظهر أي تسجيل لعدد العائلات المستفيدة، إلا أنه إنخفض في سنة 2008 حيث بلغ العدد 251 مقارنة بسنة 2006، ثم عاد بالإرتفاع في سنة 2009 ليصل عدد العائلات إلى 842 أما في سنة 2010 فقد بلغ 1568 ومازال العدد في الإرتفاع من سنة إلى اخرى حيث وصل في سنة 2011 إلى 1722 عائلة مستفيدة تليها سنة 2012 بعدد 1760، أما في سنة2013 فإرتفع العدد ليصل إلى 2367، ويتراوح المبلغ الممنوح لهذه العائلات من 3000.00إلى 5000.00 دينار جزائري وهو مبلغ لا يكفي إحتياجات هذه العائلات الفقيرة.

الشكل رقم 7: أعمدة بيانية توضح عدد العائلات المستفيدة من زكاة المال.

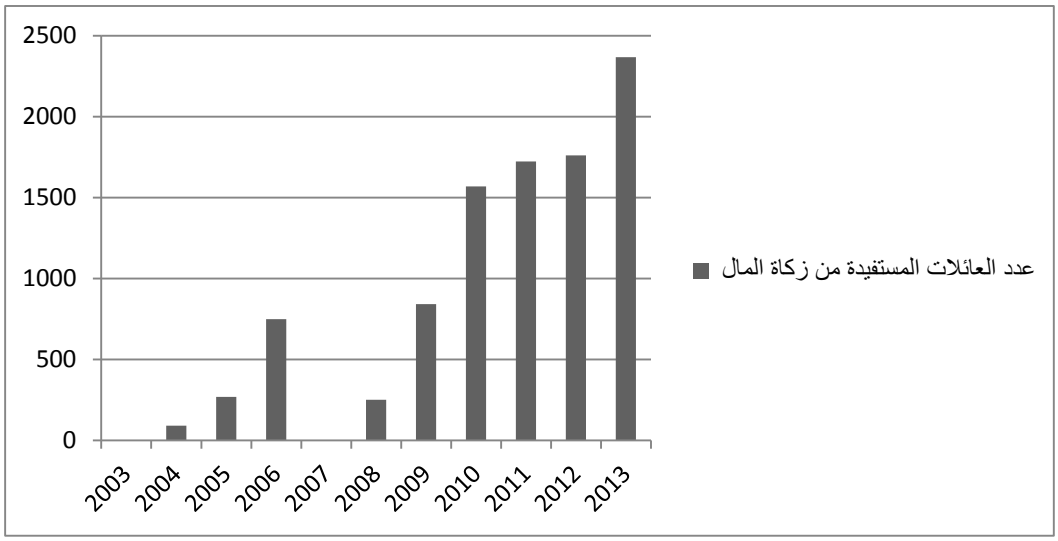

المصدر: من اعداد الطالبات.

يوضح الجدول المبين أدناه عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر لولاية الوادي.

جدول رقم7: عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر لولاية "الوادي"(2003-2013).

السنة	عدد المستفيدين	عدد العائلات المعوزة	نسبة المستفدين
2003	/	/	/
2004	1306	15020	%8.7
2005	1067	22608	%4.7
2006	1247	15936	%7.8
2007	1219	20806	%5.8
2008	1248	19998	%2.6
2009	1016	20110	%5
2010	2459	25124	%9.7
2011	1510	28256	%5.3
2012	1298	28256	%4
2013	3036	26977	%11

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية "الوادي".

الشكل رقم 8:أعمد بيانية توضح عدد العائلات المستفيدة من زكاة الفطر .

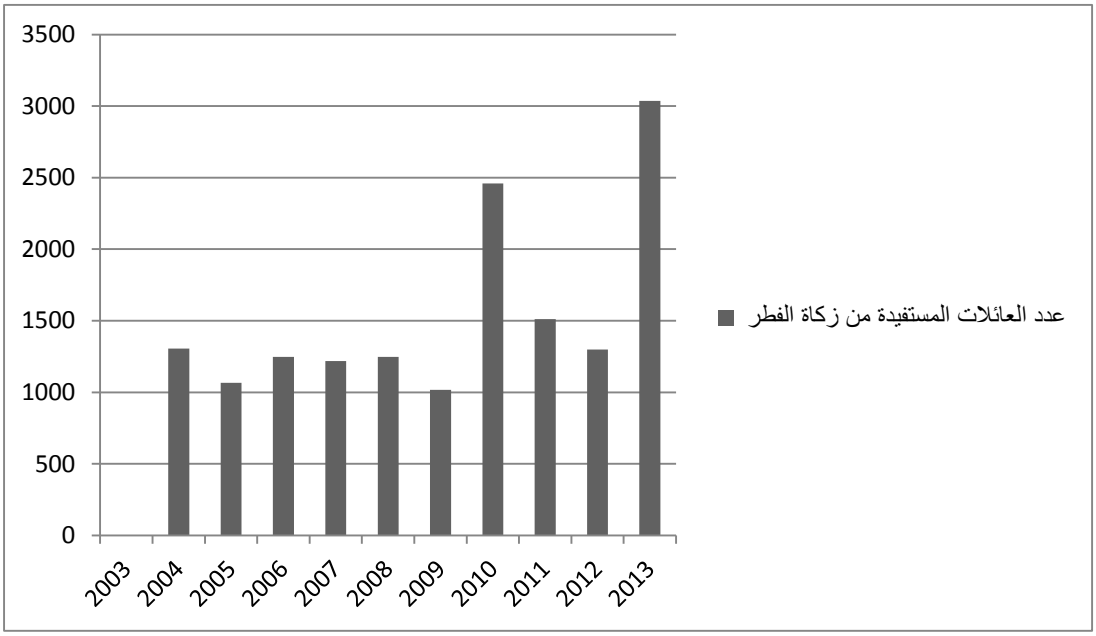

المصدر: من إعداد الطالبات.

نلاحظ بالنسبة لزكاة الفطر فقط بلغ عدد المستفيدين في سنة 2004 وصل العدد إلى 1306 ثم إنخفض في سنة 2005 حيث وصل 1067 أما في سنة 2006 فقد تطور عدد العائلات تطورا ملحوظا حيث بلغ 1247، وفي سنة 2007 فقد بلغ العدد إلى 1219 مستفيد، وتليها سنة2008 ليصل العدد إلى 1248 ثم إنخفض في سنة 2009 إلى 1016 مقارنة بالسنوات التي ماقبلها وفي سنة 2010 إرتفع العدد ليصل إلى 2459، ثم يليه إنخفاض في سنة 2011 حيث كان العدد1510 أما في سنة 2012 فقد بلغ العدد إلى 1298، وفي سنة 2013 إرتفع بزيادة كبيرة ليصل عدد العائلات المستفيدة إلى 3036 عائلة، وتتراوح المبالغ الموزعة على المحتاجين مابين 90702.90 إلى 100025.29 دينار جزائري .

ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى ارتفاع حصيلة الأموال المحصلة من دافعي الزكاة ،إضافة إلى تطوير آليات الرقابة والتوزيع والتنظيم التي انتهجتها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، وهو ما يسمح في الأخير برفع الغبن عن فئة الفقراء والمحرومين ويقوي العلاقات بين مختلف فئات المجتمع ، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية .

المبحث الثاني:دور صندوق الزكاة الجزائري في التخفيف من الفقر والبطالة.

إن الجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من ظاهرتي الفقر والبطالة وتسعى جاهدة لإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث تم إنشاء صندوق الزكاة بإجتهاد من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الغرض من إنشائه تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تميز الصندوق بما يسمى بصندوق إستثمار أموال الزكاة بهدف مكافحة الفقر والبطالة من خلال إستغلال جزء من أموالها.ومنه سنتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

- ❖ أسباب ظاهرتي الفقر والبطالة في الجزائر.
- ❖ دور صندوق الزكاة الجزائري في التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- ❖ مشاكل صندوق الزكاة الجزائري والحلول المنتهجة لمعالجتها وآفاقه المستقبلية.

المطلب الأول: أسباب ظاهرتي الفقر البطالة في الجزائر.

بعد ما تعرفنا على مفهوم الفقر والبطالة وعلى آثارهما السلبية المختلفة في الفصل السابق الآن نذكر الأسباب التي أدت إلى ظهور وتفشي هاته الظاهرتين في الجزائر.

الفرع الأول: أسباب ظاهرة الفقر في الجزائر.

أولا/ العوامل الإقتصادية: تتمثل العوامل الاقتصادية في:[1]

1. البطالة: إن تفشي ظاهرة البطالة لايعود الى الإنخفاض الملحوظ في إنشاء مناصب شغل وحسب وإنما الى تسريح العمال الناجم عن مخططات إعادة هيكلة المؤسسات، حيث يكشف تحليل المعطيات الخاصة بتسريح العمال أن 58.5% من العمال المسرحين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة فهم بعيدون عن السن القانونية للتقاعد، كما نجد 88 % منهم متزوجين وبالتالي يتكفلو بأسر.
2. مستوى الإدخار والإستثمار: تعرف الجزائر مستويات منخفضة من الإدخار والإستثمار، تعود الأولى إلى الإنخفاض الكبير في المداخيل أما فيما يخص الإستثمار فنفسره بضعف موارد التمويل(التمويل الذاتي والحصول على القروض) والنظام العقاري وتشير إلى أن المنظومة المالية بالجزائر غير مواتية لسكان الفقراء، ولم تتوصل الإصلاحات المطبقة منذ 1989 لحد الآن من القضاء على العديد من الإختلالات في هذا القطاع ويضطر الفقراء إلى اللجوء إلى القطاع الغير الرسمي للحصول على القروض لغرض الإستهلاك والإنتاج والتي غالبا ما تكون بنسب فوائد مرتفعة وتلجأ الأسر ذات الدخل الضعيف عموما إلى القرض بالرهن من بنك التنمية المحلية لتغطية مصاريف عاجلة أو ظرفية.

[1]- حوحو حسينة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 91-99.

ثانيا/ العوامل الإجتماعية:

1. الضغط الديمغرافي: يعد النمو المتزايد من للسكان من أحد العوامل المؤدية إلى تفشي الفقر لكن ليس بنفس الحدة كالعوامل المذكورة سابقا، فهو يلعب دورا هاما في تأثيره على خريطة الفقر عن طريق رفع معدلات الإعالة، ويسبب نقصا في الخدمات كالتعليم والصحة ويخلق أزمة في السكن.
قدر عدد سكان الجزائر في نهاية 1999ب 30.2 مليون نسمة ولقد عرفت الجزائر خلال الفترة التي أعقبت الإستقلال نموا ديمغرافيا لا مثيل له أدى إلى تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في الفترة مابين 1962 إلى 2000 بمعدل نمو 3.2 % خلال الفترة 1980-1990 و 2.5 % خلال الفترة 1990-1998.
2. الهجرة: بسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من سكان الأرياف والقرى بيوتهم وممتلكاتهم بإتجاه المدن بحثا عن الآمان وإنقاص أنفسهم من آلاي القتل الهمجية ،مما يعني من الموت السريع إلى الموت البطيء لأنهم وجدوا أنفسهم في وضعية مزريةفمنهم من إستأجر بيتا ومنهم من بنى بيتا قصديريا في حاشية المدينة.

الفرع الثاني: أسباب ظاهرة البطالة في الجزائر.

تعددت الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية والتكوينية . ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين: تشمل الأولى العوامل الخارجية عن سيطرة الحكومة، وهي تلك التي لاتعتبر الحكومة مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة، أما الثانية فنتناول من خلالها الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أوغير مباشرة.

أولا/ أهم العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:

تعتبر الأسباب التي كانت محددا أساسيا في إستشراء البطالة بالدول النامية تتفاوت حدتها من بلد لآخر. لكنها تشترك في كونها ناتجة عن جملة من العوامل بعضها لا تتحمل فيه الحكومات أي مسؤولية، والبعض الآخر ناتج عن سوء تسيير أسواق العمل بها. نتيجة لعدم العناية بالشكل الكافي بسياسة التشغيل والتخطيط المستقبلي لها على المدى الطويل بشكل دائم ومستمر، بغض النظر عن تغيير الحكومات، ويقصد بذلك إختلاف وجهات نظر المكلفين بهذا الملف ، والتي قد تتصادم فيما بينها أحيانا. لعل من بين أهم العوامل التي تقف وراء هذه الأسباب مايلي:[1]

[1]- عبد الرحمان العايب، ناصر دادي عدون،البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر،ط؟،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص ص:251-256.

1. بإعتبار أن عددا كبيرا من الدول النامية تعتمد في صادراتها الخارجية عن المحروقات أو بعض المعادن والموارد الفلاحية الطبيعية، التي تشكل الجزء الأكبر منها، وبالتالي فإن إيراداتها من العملة الصعبة مرتبطة بشكل أساسي لعائدات هذه الصادرات وبما أنه يصعب التحكم بأسعارها، بالرغم من جهود هذه الدول وعلى مستوى منظمة الأوبيك التي تعتبر الجزائر أحد أعضائها. فترتب عن ذلك إنكماش الاقتصاد الجزائري بشكل خاص والدول المصدرة للنفط بصفة عامة بداية من النصف الثاني من الثمانينيات. الشيئ الذي أدى إلى إنخفاض النمو الاقتصادي بسبب تراجع مصدر الاساسي للدخل الوطني، المؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي وفرص التوظيف بالتبعية، وقد كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك عكسا على تجارتها الخارجية.
2. تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، وترتب عليه إضعاف القوة الشرائية للموارد المتاحة من العملات الاجنبية. لأن الجزء الأكبر منها في شكل دولار، وبالتالي تقييد قدرتها على الإستيراد بتلك العملات. بما سيتبعه هذا من إنكماش في دعم الواردات من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية.
3. النمو الديموغرافي، بإعتباره أن هذا العنصر يؤثر مباشرة في زيادة حدة البطالة خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لاتتناسب مع المعدلات النمو السكاني التي تميل إلى الإرتفاع في الدول النامية، فقد أدت هذه الزيادة إلى تزايد العروض من طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، ونظرا لإرتباط قضية السكان بعوامل متباينة يصعب السيطرة عليها، لذلك أعتبرت من بين العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.
4. نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضالة الإدخار لمختلف الأعوان الإقتصاديين بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للعائلات، وكذلك بسبب نظام الفوائد المطبق في البنوك الذي لا يشجع على الادخار لاسباب متعددة منها تجنب أنواع الربا، بالإظافة إلى عدم مرونة التعاملات البنكية في بعض الأحيان. وتجدر الإشارة إلى أن من بين أهداف التمويل المدد من طرف FMI في الجزائر لفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي(98/95)،رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب5.5% من الناتج المحلي الخام وهذا من خلال الحد من نمو الانفاق الجاري.
5. أزمة المدفوعات الخارجية التي تعرفها الجزائر والتي تمتد جذورها الى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ورغم تأخر تأثيرها على الاقتصاد الوطني، فقد بدأت منذ سنة 1986 نتيجة لإنهيار أسعار النفط من حوالي 35دولار للبرميل عام 80-1981 الى نحو 15دولار في مارس 1986. إضافة الى مدى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالبة الدولية بموجب الاصلاح

والانعاش الاقتصادي، والتي تتميز بإرتفاع التكلفة الاجتماعية وما يصاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني. وعليه فإن مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص ويرتفع معدل البطالة آليا.

ثانيا/ العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة:

تشمل تلك العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها، وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، وتتعلق بمجملها بالإختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتوزيع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال، بما أحدث إختلالا في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل لهذه المناطق ومن بين هذه العوامل أيضا الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة وتتمثل هذه العوامل في:

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية ان لم نقل كلها. وهكذا إبتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب، ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.
- البعد المكاني للسياسة السكانية: مما لاشك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى إستخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى إرتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة. ومما لاشك فيه أيضا أن الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها إمتصاص العمالة المتاحة. وهو مايستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير فرص عمل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى. وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الاقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء إستخدام الموارد البشرية المتاحة.
- الاختلالات الهيكلية: تعود مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الإختلالات الهيكلية في فترة الثمانينيات من القرن الماضي وما قبلها، وخاصة التشابك الغير المتوازن بين القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على إحتواء اليد العاملة. فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. نقص ديناميكية القطاع الانتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إن لم يستطيع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الانتاجي ،الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي

الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الانتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزاء من البطالة الحالية من جهة أخرى.

2. إنخفاض دعم الاستثمارات الانتاجية وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات، خصوصا أن حجم الاعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان إستمراريتها، لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة يمكنها التخلص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع. فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت ندرة رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية الى مسارها الصحيح.
3. عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل بإعتبار أن الاول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين(توفير مناصب شغل)، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.
4. الزيادة السكانية حيث زادت أعداد سكان الجزائر ضعفين وأن الجزء الأكبر من سكانها يقترب من أعمار 35 سنة بما يعني زيادة في قوة العمل .[1]
5. تحول النظام الاقتصادي .
6. التعليم لايؤهل الخرجين للعمل في بعض التخصصات المطلوبة .
7. إن الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.
8. إن البطالة في الجزائر هي بطالة متعلمة فالغالبية العظمى من العاطلين من خرجي الجامعات والمدارس ثانوية .
9. ارتفاع نسبة البطالة بين النساء .
10. إتجاه معدلات البطالة للإرتفاع في الحضر.
11. تتركز البطالة في الداخلين الجدد إلى سوق العمل من غير ذوي الخبرة.
12. تتركز البطالة في الجزائر العاصمة و وهران و عنابة .
13. تقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ بالنسبة للعمالة الفنية الماهرة و المدربة .
14. تقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ أيضا للمؤهلات العليا المتخصصة و المدربة .

[1]- شريط حسين الأمين،وضعية البطالة في الجزائر وأسبابها، الملتقى الدولي حـــول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة المسيلة،خلال فترة 15-16 نوفمبر 2011ص:2.

جدول رقم8: معدلات البطالة والفقر في الجزائر.

السنوات	معدلات البطالة %	معدلات الفقر %
2002	25.9	3.37
2003	23.7	3.26
2004	20.1	3.1
2005	15.3	2.47
2006	12.3	2.5
2007	13.8	2.06
2008	11.3	1.72
2009	10.2	1.89
2010	10	1.2
2011	10	1.02
2012	9.2	0.92

المصدر: البنك الدولي.

يوضح الجدول معدلات البطالة والفقر للسنوات مابين 2002-2012 حيث نلاحظ أن معدلات البطالة في تناقص مستمر، وكما يوضح الجدول بالنسبة لمعدلات الفقر أيضا نلاحظ أنها في الانخفاض، ففي السنوات ماقبل 2009 كان السكان يعيشون تحت خط الفقر بأقل من 2دولار، بينما السنوات مابعد 2009 إرتفع إلى 3 دولار ورغم ذلك ظل الفقر رائدا وذلك راجع إلى إنخفاض قيمة العملة.

الشكل رقم 9: معدلات الفقر و البطالة .

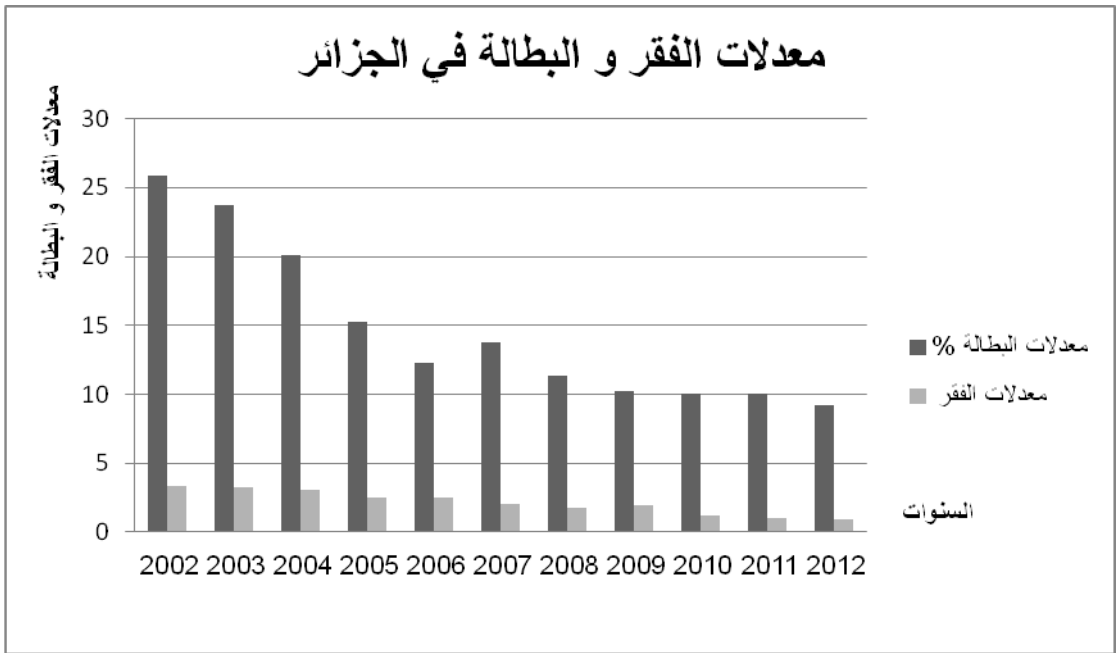

المصدر: من اعداد الطالبات.

المطلب الثاني: دور صندوق الزكاة الجزائري في التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة

إن إنشاء مؤسسة الزكاة يعتبر تجربة حديثة في الجزائر في مجال جمع الأموال وطرق صرفها، في المجتمعات الاسلامية حيث تعمل هذه المؤسسات على مساعدة الفقراء وتشجيع المشاريع.

الفرع الأول: دور صندوق الزكاة في التخفيف من ظاهرة الفقر

إن رصد الإمكانيات وتخصيص منافعها على الفئات والجهات المحتاجة يساهم في الحد من إنتشار الفقر وإحتواء آثاره السلبية، حيث أصبح هناك قطاع من أكبر قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بشكل أساسي في تلبية إحتياجات أفراد المجتمع،الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم، فمؤسسة الزكاة تميز في الانتفاع بسلعها وخدماتها بين المنتفعين على أساس دخولهم.

إن هذه المؤسسة ساهمت في محاربة الفقر، والحد من إنتشاره على مستوى المجتمع ككل، وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر وإحتواء آثاره الخطيرة على المجتمع، إنها مؤسسة هدفها إخراج الناس من دائرة الفقر إلى دائرة الغنى يقول الماوردي: " فالفقراء يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم إسم الفقر، والمساكين يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم إسم المسكنة".[1]

الفقر آفة اجتماعية تخلف آثارا وخيمة على البنية الاجتماعية، ويتجسد ذلك في مظاهر الانحراف والأمراض والآفات الاجتماعية من سرقة ومخدرات –هروبا من الواقع المرير الذي يعيشه الفقير– وهذا قد

[1]- صالح صالحي، تطوير الدور التمويلي والإستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد12 2012، الجزائر،ص:17.

تجسدت محاربة الفقر بواسطة "**صندوق الزكاة**" في أنه وكل للهيئات القاعدية النابعة من المجتمع والقريبة منه، والمعايشة آلامه، وكل لها مهمة تحديد قائ المستفيدين من الزكاة، و إيصالها لهم في شكل حوالات، تحفظ كرامتهم وتعفيهم من مذلة السؤال، يعد هذا جزءا مهما من التنمية الاجتماعية يكمله الجزء الثاني المتعلق باختيار ثلة من الشباب أصحاب المؤهلات والكفاءات ومن المستحقين للزكاة يختارون بمقاييس موضوعية، يمنح لهم من مال الزكاة ما يمكنهم من إقامة مشاريع استثمارية تنقلهم من دائرة مستحقي الزكاة إلى دائرة المزكين.

غير أن ما يجب أن نلحظه في النهاية، هو أنه من غير المتوقع ولا المنتظر أن تظهر النتائج الفعلية لصندوق الزكاة في السنة أو السنوات الأولى، إنما هي عملية ذات أمد بعيد يتوقف نجاحها على مدى إيمان القائمين عليها بجدواها من ناحية وبالأجر الذي يرجع عليهم من ناحية أخرى، إذ يعملون على إحياء سنة اندثرت، ويؤسسون لثقافة مجتمع كرس الاستعمار كل جهوده من أجل أن يسلخه من أقوى مقوماته ألا وهو الدين، الذي تمثل الزكاة أحد أركانه، كما يتوقف نجاحها على تفاعل المجتمع بكل شرائحه مع هذا المشروع الذي يمثل إقامة شعيرة من شعائر الدين لا يكتمل إيمانهم إلا بإقامتها.[1]

الفرع الثاني: دور صندوق الزكاة في التخفيف من مشكلة البطالة.

إن مواجهة مشكلة البطالة مسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع والحكومة مصداقا لقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم((كلكم راع وكلكم مسؤول عن راعيته)). في هذا الاطار تؤدي أموال صندوق الزكاة دورا مهما في الحد من البطالة من خلال تمويلها لمشاريع الشباب بواسطة آلية "القرض الحسن"،وهذا بغية مزاولة إحدى النشاطات، وتبرز أهمية هذا القرض خاصة في الحياة الاقتصادية ذلك أن القرض يقدم خدمة ضرورية للفرد، ولكن ينبغي التنبيه إلى أن القرض في الاسلام ليس اسلوبا استثماريا في حق المقترض، فالإستثمار وتوظيف الأموال في الاسلام يهدف إلى تحقيق عائد ما قد يكون اقتصاديا أو قد يكون معنويا، فالقرض يعتبر من أعظم أساليب توظيف الأموال وتثميرها، ولكنه ممنوع منعا قاطعا من إعتباره وسيلة لتحقيق عائد إقتصادي .[2]

المطلب الثالث: مشاكل صندوق الزكاة الجزائري والحلول المنتهجة لمعالجتها وآفاقه المستقبلية.

يحقق صندوق الزكاة الجزائري مجموعة من الأهداف التي تخدم المجتمع والإقتصاد معا، رغم بعض المشاكل التي تواجه عمل الصندوق ويسعى هذا الأخير إلى بلوغ آفاق مستقبلية.

الفرع الأول : مشاكل صندوق الزكاة الجزائري والحلول المنتهجة.

أولا/ مشاكل صندوق الزكاة الجزائري.

- مخاطر القرض الحسن.

[1]- محمد زغداني، دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر وتنمية المجتمع، رسالة المسجد، العدد الثامن، محرم1425هـ مارس 2004.

[2]- سمير عماري، دلندة بلحسين، متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة في مجال الحد من الفقر والبطالة،حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة 2004-2012، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29، جامعة المسيلة، الجزائر،ص17.

- الاستقلالية الادارية.
- غياب التغطية القانونية.
- طغيان النشاط الموسمي.
- غياب الكادر الاداري المتخصص والمتفرغ.
- الاعتماد على العمل التطوعي.
- الثقة.[1]

- إرتباط حصيلة الزكاة لدى الجزائريين بمناسبة عاشوراء، حيث تجمع الحصيلة في مثل هذا الوقت من السنة في حين تصل حد الجفاف في الأشهر الأخرى.
- الحملة الإعلامية للصندوق تفتقد إلى الجدية والإنتظام في تطبيق الإستراتيجية والإستغلال الرشيد للفرص المتاحة، وعدم الإعتماد على الوسائل الإعلامية ذات الإنتشار الواسع والتأثير البالغ بصفة سنوية وهذا لعدم وجود مبالغ هامة، خاصة أنه من بين أهداف الحملة ترسيخ سنوية الزكاة ومن النتائج السلبية لعملية التحسيس جعل الفقير ينتظر الإعانة قبل أن يتقدم الغني بزكاته بالإظافة إلى تهرب أغلب التجار من دفع الزكاة بحجة الضرائب التي تفرض على الأموال الخاصة، تبقى الضرائب وصندوق الزكاة المعادلة الصعبة، وهذا ما يؤثر على حصيلة جمع أموال الزكاة خاصة وأن المزكي يعتبر النواة الرئيسية في هذا المشروع إلى جانب الحملات المعادية والمشككة في صندوق الزكاة خاصة وأن التجربة حديثة ويمكن أن تقتل في مهدها.[2]

ثانيا/ الحلول المنتهجة لمعالجة مشاكل صندوق الزكاة الجزائري.

- تنمية الثقة بين المزكين والمحصلين لأموال الزكاة.
- تخصيص جزء من حصيلة الزكاة لخدمة الفئة الفقيرة من خلال القيام بمشاريع تخدم هذه الفئات في مختلف المجالات.
- توعية الأفراد بأهمية فريضة الزكاة بشتى الوسائل الإعلامية.
- إستثمار أموال الزكاة بالطرق المشروعة والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطوير الإقتصاد الوطني.
- التعريف بصندوق الزكاة والأهداف التي يسعى إليها للمواطنين وهذا ينمي الثقة بينهم.
- لابد للحكومة من دعم هذا الصندوق والعمل على تطويره.
- حسن تسيير إدارة الزكاة تؤدي إلى كفائته من حيث العمل والتحصيل والتوزيع.
- يجب أن تشمل تحصيل أموال الزكاة جميع الأموال.

[1]- فارس مسدور، تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر،جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر،ص22.
[2]-حفصي بونبعو ياسين،مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة، حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص:202.

- توزيع أموال الزكاة على مستحقيها التي نصت عليها الآية الكريمة ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾.
- تكوين إطارات ذات خبرة وكفائة إقتصادية وفقهية للعمل على مراقبة صندوق الزكاة.

الفرع الثاني : الآفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري.

لعل من أهم الأفاق المستقبلية لصندوق الزكاة الجزائري ووضع قانون الزكاة فهناك مشروع تسعى إليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتقضي بتقنين الزكاة إقتداء ببعض الدول العربية الإسلامية، والتي حققت نجاحات هامة في المجال وكذا إقامة هيئة الزكاة القائمة بذاتها في الجزائر، اما في ما يخص الضرائب فإنه من أفاق المشروع إحداث تكامل بين مؤسسات الضرائب ومؤسسة الزكاة بإعفاء التجار الذين يدفعون الزكاة من الرسوم الضريبية، كما يسعى الصندوق الجزائري إلى عقد إتفاقيات في كل الاتحادات المهنية على التراب الوطني لمساهمة في تدعيم أداء الصندوق كالإتحاد العام للمقاولين الجزائري الخواص منهم والعموميين والإتحاد العام للصيادين ومؤسسة (SIM)، وهذا لإستهداف طبقة المزكين الكبار وكذا إستقطاب جزء من زكاة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وبالتالي زيادة موارد الصندوق للوصول إلى دولة لا يعيش فيها أي محتاج أو فقير، ومن خلال التوزيع الإستعماري الذي يساهم في توجيه أموال الزكاة إلى نشاطات في التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب الشغل، من خلال مؤسسات صغيرة لخلق الإنتاج دائم ومستمر، وبالتالي وضع حد لكل من الفقر والبطالة في بلادنا.[1]

[1]- حكيم نشاد، صندوق الزكاة الجزائري الواقع والطموح، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006-2007، الجزائر،ص:66.

خلاصة الفصل

يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية إجتماعية أنشأت سنة 2003 لتنظيم أموال الزكاة، ويعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ويسعى هذا الصندوق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف إقتصادية ودينية تتمثل هذه الأخيرة في إحياء فريضة الزكاة وأما الإقتصادية فتتمثل في إستثمار أموالها في بعض المشاريع.

ويتجسد دور الصندوق في الحد من إنتشار الفقر وذلك بإحتواء آثاره والقضاء على المشكلات المرتبطة به،حيث يساهم بشكل أساسي في تلبية إحتياجات أفراد المجتمع الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم. وفي هذا الاطار تؤدي أموال الزكاة دورا مهما في التخفيف من البطالة من خلال تمويلها لمشاريع الشباب بعدة طرق من خلال بواسطة آلية القرض الحسن، فالإستثمار وتوظيف الأموال يؤدي إلى تحقيق عائد ما قد يكون إقتصاديا أو معنويا.

ومن خلال عرضنا لتجربة صندوق الزكاة الجزائري تطرقنا إلى بعض تجارب الدول الاسلامية منها تجربتي الأردن وماليزيا في طرق إستعمالها لأموال الزكاة ودورها في التقليل من حدة الظاهرتين الفقر والبطالة.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تعريف صندوق الزكاة
02	النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية
03	كيفية توزيع حصيلة الزكاة ولاية الوادي
04	نموذج دفتر محاضر تحصيل الزكاة
05	نموذج دفتر قسيمة الزكاة
06	إستمارة طلب الزكاة
07	نموذج دفع الزكاة
08	نصاب الزكاة
09	نموذج محضر شهري لحصيلة الزكاة
10	نموذج محضر أسبوعي لحصيلة الزكاة
11	نموذج محضر المداولة
12	إستمارة طلب مستحق الزكاة
13	حصيلة زكاة الفطر
14	تعريف أولي للهيئة الولائية لصندوق الزكاة
15	محضر نهائي لتوزيع زكاة الفطر
16	إستمارة طلب زكاة الفطر

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.

أولا/ الكتب :

1. أحمد مجدوب أحمد علي، الاسس الفقهية لأثر الزكاة الاقتصادي والاجتماعي،ط؟،د؟، السودان،س؟.
2. أحمد إسماعيل يحي،الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية ،دار المعارف، القاهرة.
3. إبراهيم محمود عبد الراضي،حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
4. أحمد الأشقر،الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2007.
5. أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية،ط؟،دار الجامعة، الإسكندرية،2002
6. أحمد حسين على حسين، محاسبة الزكاة،المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية،2007.
7. السيد سابق، فقه السنة، ج1، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
8. إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف،الفقر والأزمة الاقتصادية ،دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،1997.
9. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمانن الأردن،2000.
10. حسين حسين الخطيب،محاسبة الزكاة فقها وتطبيقا، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
11. سلطان بن محمد علي السلطان، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1986.
12. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
13. طاهر حيدر حردان ،الاقتصاد الإسلامي المال – الربا- الزكاة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن ، 1999.
14. طاهر حيدر حردان،مبادئ الإقتصاد ، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

15. عبد الرحمان العايب، ناصر دادي عدون،البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر،ط؟،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.2010

16. عدنان داود العذاري،هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي،ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن،2010.

17. عوف محمود الكفراوي،السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي،ط 2،مركز الإسكندرية للكتاب،2006،

18.عوف محمود الكفراوي ، النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة ،ط2 مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

19.عوف محمود الكفراوي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

20.غازي عناية،إلهية التعامل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن، 2008.

21.محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1998.

22. محمد رامز عبد الفتاح العزيزي، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، ط1، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003.

23. محمد محمود العجلوني،البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2008.

24. محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، ط؟، د؟،ب؟،س؟

25. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الإجتماعي والأمن القومي في ظل الجات. العولمة. تحديات الإصلاح الإقتصادي،ط؟، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية،2003.

26.محمد عبد الحليم عمر، موقف الإسلام من الفقر والفقراء بالمقارنة مع النظم المعاصرة السائدة، ط؟، د؟، ب؟،جامعةالأزهر، س؟

27. محمد فوزي أبو السعود،مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، دار الجامعية ،الإسكندرية،2004.

28. يوسف القرضاوي،دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها،ط1، دار الشروق،القاهرة، 2001.

29. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ،ندوة اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ، ط2،جدة، 2002.
30. نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر،ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن ، 2010

ثانيا/الرسائل و الاطروحات :

31. البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان: الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة.
32. بقاط حنان، الآثار الاقتصادية للبطالة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،2005-2006.
33. بوكليخة بومدين، الإطار المؤسساتي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري دراسة ميدانية لهيئة الزكاة بولاية تلمسان،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد،2012-2013
34. حوحو حسينة، الدور التمويلي للزكاة في مجتمع معاصر نموذج صندوق الزكاة بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر،بسكرة ،2009-2010.
35. حفصي بونبعو ياسين،مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة، حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، 2010-2011.
36. سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن دراسة تقييمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل، تحت عنوان تعزيز خدمات المالية الاسلامية لمؤسسات المتناهية الصغر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 09-10-11أكتوبر2011.
37. دلال بن طبي،وظائف السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2003-2004.
38. عبد الباري بن محمد علي مشعل، آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراء، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1421- 1422 هجري.

39.علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا حالة ماليزيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر،2010-2011

40.عزوز مناصرة،أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، سنة 2006-2007.

41. عبد الحافظ الصاوي،قراءة في التجربة الماليزية التنموية، مجلة الوعي الاسلامي رقم العدد 451،الشهر5، السنة3 ،الكويت

42. فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري و صندوق الزكاة الماليزي ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر03، ماي 2014 .

43. فايزة محلب،دور صندوق الزكاة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة صندوق الزكاة بولاية سطيف، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر

44. قاسم هيثم محمد فوزي الكسم،مصرف الوقف الاسلامي، الأكادمية العربية لعلوم المالية والمصرفية حلقة بحث مصارف إسلامية، برنامج الماجستير، مصارف اسلامية،دمشق،2008

45. فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة،أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية،قدمت هذه الأطروحة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

ثالثا. قائمة المجلات و الدوريات و المقالات :

46. أمينة حمادة، فايزة بن حمو،دور صندوق الزكاة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بشار،الجزائر.

48. أحمد العوران، الدور الاقتصادي التنموي للزكاة من خلال معالجتها لقضية الفقر، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، المجلد26، العدد1، 1999النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، صندوق الزكاة، الجزائر، .2003.

49.الوافي الطيب،دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر،تجربة صندوق الزكاة الجزائري، مداخلة بعنوان: الابعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.

50.الوافي الطيب، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقرتجربة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.

51. الطيب داودي، دلال بن طبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 08، سنة 2008

52. الوافي الطيب،الزكاة ودورها الفاعل في التخفيف من وطأة الفقر وتقليص معدلات البطالة في المجتمع الإسلامي دراسة حالة تجربة صندوق الزكاة الجزائري جامعة تبسة ،الجزائر.

53. بختي زوليخة، هبور أمال،مساهمة الزكاة في تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر.

54. بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والاسلامي، أسبابها وآثارها، جامعة سعد دحلب، البليدة، س؟.

55. براق محمد، كروش نور الدين، الزكاة كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية – إسقاط على تجربة الجزائر في تسيير أموال الزكاة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، 03- 04 ديسمبر،2012.

56. حسين حسين شحاتة، دور فريضة الزكاة في الاصلاح الاقتصادي،سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الاسلامي.

57. حكيم نشاد، صندوق الزكاة الجزائري الواقع والطموح، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006-2007.

58. حيدر فريحات، حالة البطالة في الأردن2010، دائرة الإحصاءات العامة، مديرية الإحصاءات الإقتصادية، قسم إحصاءات العمل،الأردن، ماي 2011.

59. جلال محمد أحمدالسميعي، تفعيل الدور التنموي للزكاة بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، بحث مقدم لملتقى صفاقس الدولي الثاني للمالية الاسلامية، اليمن، صنعاء،أيام 27-28-2013/06/29.

60. خليلي أحمد، هاشمي بريقل، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مشتركة بعنوان واقع البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

61. عقبة عبد اللاوي ، فوزي محيريق،مداخلة تدخل ضمن محور قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة، استخدامها في تحفيز النمو الاقتصادي، والتأسيس لمتطلبات الكشف والشفافية، ورقابة النشاطات الزكاة والأوقاف،المداخلة المرسومة ب: نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة (دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

62. عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزاوية،صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة البطالة، ، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29جامعة تلمسان، الجزائر.

63. عبد الله محمد سعيد ربابعة، توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية، تجربة صندوق الزكاة الأردني نموذجا،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، الأردن،2009.

64. عطاء الله بن طبرش، عبد الكريم كاكي، دراسة تجربة صندوق الزكاة في ولاية الاغواط، المؤتمر العلمى الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي،(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،ماي2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،جامعة سعد دحلب بالبليدة،الجزائر.

65. عبد الرزاق معايزية،الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، يومي03-04 ديسمبر2012.

66. عامر هواري، مداخلة بعنوان: دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة، محور المداخلة: المحور الرابع دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول إستراتجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمة المستدامة.

67. علي مفلح القطارنة ، تجارب مؤسسات الزكاة طريق نحو التميز، المؤتمر العالمي السابع للزكاة تحت شعار"نحو مؤسسة زكوية نموذجية" بيت الزكاة – دولة الكويت بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية، المنعقد في الفترة من 24-25مارس 2007

68. غريسي محمد الصالح ،محاضرات في مقياس فقه الزكاة ، معهد العلوم ألإسلامية جامعة الوادي، 2013/2012 .

69. سحنون جمال الدين، محمد حمو،تفعيل شعيرة الزكاة لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية- نماذج اسلامية ناجحة، معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي لتيبازة، كلية الاقتصاد جامعة الشلف.

70. سعيدي يحي، بوقرة رابح، قرين علي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة، الجزائر

71. سمير عماري، دلندة بلحسين، متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة في مجال الحد من الفقر والبطالة،حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة 2004-2012، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29، جامعة المسيلة، الجزائر.

72. سامي خرخاش، محمد العيد ختيم،مداخلة بعنوان: دراسة مقارنة لإستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر.

73. شريف مراد،دور وأهمية الزكاة في القضاء على مشكل البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،الجزائر.

74. شريط حسين الأمين،وضعية البطالة في الجزائر وأسبابها،الملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة المسيلة،خلال فترة 15-16 نوفمبر.2011

75. شعيب حمزة، غاليب عمر، تقييم آلية توزيع أموال الزكاة بين مكافحة الفقر وتمويل المشاريع الاستثمارية- حالة صندوق الزكاة الجزائري-، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير

الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة يومي 20-21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر.

76. صالح صالحي، تطوير الدور التمويلي والإستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12،2012، الجزائر.

77. فارس مسدور، تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر،جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

78. لشلاش عائشة، قدوري هودة صلطان، أهمية الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة،دراسة ميدانية لولاية عين تموشنت ، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة يومي03-04-ديسمبر-2012.

79. لزهر قواسمية، براهيمي سمية، بلعياش ميادة،مداخلة بعنوان: صندوق الزكاة...رؤية حديثة لجمع وتوزيع وإستثمار الأموال دراسة حالة" التجربة الجزائرية"، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقص ، الجمهورية التونسية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29.

80. ليازيد وهيبة،دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر حالة الجزائر،الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقص، الجمهورية التونسية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، جدة خلال الفترة 27-28-2013/6/29 ،جامعة معسكر، الجزائر

81. لسوامس رضوان، لعيوني الزبير،مداخلة بعنوان: مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط إستثمار الأموال- إشارة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة.

82. محمد عز الدين عبد العزيز، عزمان بن عبد الرحمان،دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا، جامعة العلوم الاسلامية الماليزية

83. مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الإقتصادي،مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، رقم العدد532، الشهر9،السنة2010.

84. مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، رقم العدد 445،الشهر11، السنة2003، مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت

85. مسدور فارس،مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها،كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير،جامعة سعد دحلب، البليدة.

86. ماهر حامد الحولي، الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها،بحث مقدم ليوم الدراسي بعنوان الزكاة والضريبة وأثرهما في المجتمع، كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية،غزة2006/5/6.

87. محمد زغداني، دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر وتنمية المجتمع، رسالة المسجد، العدد الثامن، محرم1425هـ مارس 2004.

88. يوسفي رشيد، بن سيد أحمد مليكي، تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003-2013 من خلال تقييم تجربة صندوق الزكاة لولاية وهران، يومي 20-21 ماي 2013.

89. هدى العزاوي، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام والأمن القومي في ظل تحديات الإصلاح الإقتصادي، جامعة بغداد، العراق.

المواقع الإلكترونية:

90. http://www.onislam.net/arabic/zakah-counsels/8519/77211-2007-05-27%2011-11-11.htlm

91. http://www.yaqob.com/web2/index.php/maqalat/maqal/74#

92 http://www.zakatfund.org/public/Arabic.aspx?Lang=1&Page_Id=358

93. الموقع الرسمي للبنك الدولي.

94.

www.rasid.com/?ext=1&act=media&d=1&f=4253

الخاتمة

الخلاصة العامة :

لقد كانت إشكالية بحثنا تتمحور حول الدور الاقتصادي للزكاة للتخفيف من الفقر والبطالة، وقد خلصنا في بحثنا إلى أن الزكاة تعتبر ثالث ركن من أركان الإسلام، فهي مقترنة بالصلاة في أكثر من آية، والزكاة فريضة يجب أدائها والمحافظة عليها، فهذه الفريضة تعتبر أداة توازن إقتصادي و إجتماعي ومصدر هام للدخل بالنسبة للمجتمع وللدولة، وهي مخصصة لمساعدة فئات مخصوصة حددها سبحانه وتعالى في القرآن الكريم وأوضحها بطريقة نظامية لا تتغير ولا تخضع لأي صورة من صور الإستبداد والظلم.

ونستخلص في هذا البحث أن ظاهرتي الفقر والبطالة هما من أخطر الظواهر المنتشرة في دول النامية خاصة ،حيث تنتهج الدول إستراتيجيات لمكافحتها والقضاء عليها، وتبرز التجربة الإسلامية في أن الزكاة وسيلة فعالة للقضاء على هاتين المعضلتين حيث يعتبر مشروع صندوق الزكاة تجربة ناجحة لجمع الأموال وتوزيعها بطرق عديدة وإيصالها إلى مستحقيها الذين جاءت بهم الشريعة أن الفئة الأولى المستحقة للزكاة هم الفقراء.

وبفضل أموال الزكاة التي يمكن إستثمارها في بعض المشاريع للتخفيف من حدة الفقر والبطالة، ويعتبر منح القروض الحسنة آلية يمكن بها تحويل الفقراء القادرين إلى منتجين وخلق مناصب شغل للشباب البطال، وعلى الرغم من تأخر الجزائر في إنشاء مؤسسة خاصة لجمع أموال الزكاة إلا أن هذا الصندوق يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف إقتصادية ودينية تتمثل هذه الأخيرة في إحياء فريضة الزكاة وأما الإقتصادية فتتمثل في إستثمار أموالها في بعض المشاريع.

إختبار الفرضيات:

1. تكمن أهمية الزكاة في الإسلام في كونها أحد أركانه، وهي حق مخصوص لطائفة مخصوصة، فهي الزيادة والنماء والطهارة للإنسان من الشح والبخل.
2. تتمثل الأدوار الإقتصادية للزكاة في أنها مدفوعات تحويلية من الأغنياء إلى الفقراء، حيث تزيد من قوتهم الإستهلاكية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطب الفعال ويترتب عن ذلك زيادة في الإنتاج.
3. تتمثل الأسباب المؤدية إلى الفقر وهي عدة أسباب ومنها الإقتصادية والإجتماعية كإرتفاع معدل نمو السكان وعدم كفاية المؤسسات الإجتماعية وقلة الفرص العمل.

4. للبطالة عدة آثار سلبية تؤثر على الإقتصاد من خلال إنخفاض مستوى الناتج والدخل القومي، لأنها تعتبر حالة عدم التشغيل الكامل.
5. تساهم الزكاة للتخفيف من الفقر والبطالة حيث أول مصارف الزكاة للفقراء لأنهم أول مستحقيها، وتقلل من البطالة من خلال زيادة الإستثمار حيث تدفع بأصحاب الأموال إلى إستثمار أموالهم في عدة مجالات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وإستغلال الموارد المعطلة في المجتمع.
6. يساهم صندوق الزكاة في التخفيف من الفقر والبطالة في كونه مؤسسة حاربت الفقراء وإحتوت آثاره الخطيرة، وتؤدي أموال الزكاة دور مهما في الحد من البطالة من خلال تمويلها للمشاريع بواسطة آلية القرض الحسن، وهذا بغية مزاولة إحدى النشاطات.

نتائج البحث:

تمكنا في هذا البحث من إستنتاج بعض النقاط يمكن إيجازها كمايلي:

النتائج النظرية:

- تعتبر الزكاة أحد أركان الإسلام وحددت الشريعة الاسلامية مصارفها كما جاءت بها الآية الكريمة والأموال التي تجب فيها الزكاة وهي جميع الأموال النامية وبينت الشروط التي يجب أن تتوفر فيها ونصاب كل نوع منها.
- ويبرز دورها في كون أن هذه العبادة أداة إقتصادية وذلك من خلال محاربة الأموال المكتنزة والحث على الإستثمار. والزكاة من أهم الوسائل المالية للدول الإسلامية التي تستخدم في إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت بين الطبقات، وتحقيق مستوى الكفاية.
- تعد ظاهرتي الفقر والبطالة من أخطر الظواهر التي تعاني منها المجتمعات خصوصا النامية منها
- تعد الزكاة الأداة الأولى للقضاء على الفقر لأن أول مصارفها كما ذكرت الآية الفقراء والمساكين.
- للزكاة أثر كبير واضح على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة ،والحد من مشاكلها، فالزكاة كما عرفناها تؤدي إلى زيادة الاستثمار ودفع الناس للبحث على مجالات يستثمرون فيها أموالهم.

النتائج العملية:

- تأخر الجزائر في إنشاء مؤسسة خاصة بالزكاة.
- يعتبر صندوق الزكاة تجربة ناجحة لجمع الأموال وإيصالها إلى مستحقيها. فهو مؤسسة دينية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

- إن هذه المؤسسة ساهمت في محاربة الفقر، والحد من إنتشاره على مستوى المجتمع ككل، وبالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر وإحتواء آثاره الخطيرة على المجتمع،وفي هذا الاطار تؤدي أموال صندوق الزكاة دورا مهما في الحد من البطالة من خلال تمويلها لمشاريع الشباب بواسطة آلية "القرض الحسن"،وهذا بغية مزاولة إحدى النشاطات.

التوصيات :

- تحسين وتعريف الناس بأهمية الزكاة والعمل على إحياء هذه العبادة.
- تكوين مختصين وخبراء في صندوق الزكاة لتوعية الجزائريين وتعريفهم بصندوق الزكاة والدور الذي يلعبه في المجتمع.
- يجب على الدولة تمويل هذا الصندوق والعمل على تطويره من خلال تقديم إعانات.
- إنشاء قانون للزكاة من خلاله يصبح دفع الزكاة إجباري.
- كسب ثقة المزكين من خلال فهم آلية جمع الزكاة وتوزيعها والقدرة على شرح هذه الآلية وتبليغها للناس. من طرف الأئمة والعلماء والأساتذة والباحثين.
- يجب الإستفادة من تجارب مؤسسات الزكاة التي أثمرت في بعض الدول الإسلامية.
- يجب على الدولة إن أرادت القضاء على الفقر والبطالة أن تضع إستراتيجية شاملة ذات الأمد الطويل وليس الإعتماد على حلول قصيرة المدى ومؤقتة.
- لابد من تظافر الجهود في مختلف المجالات لضمان التطور لصندوق الزكاة وجعله تجربة رائدة ومتميزة في هذا المجال.

آفاق البحث:

تناولنا في هذا البحث أهم جوانب الزكاة ودورها في التخفيف من الفقر والبطالة وبعض تجارب الدول الإسلامية في تطبيقها لمؤسسة الزكاة، للتقليل من حدة الفقر والبطالة. ودور صندوق الزكاة الجزائري في ذلك، غير أن الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع تجعل منه بحثا مفتوحا لدراسات وبحوث أخرى أكثر تفصيلا وتعمقا في المستقبل تعمل على إكمال وإثراء مختلف جوانبه الجديرة بالدراسة.

وفي نهاية هذا البحث نأمل أن تكون هذه الدراسة قد ساعدت في شرح بعض المفاهيم حول الزكاة وبعض القضايا المتعلقة بصندوق الزكاة ودوره في التخفيف من الفقر والبطالة.